الجامعـــــــة الإســــــلامية -غـــــزة

شـــؤون البحـــث العلمـــي والدراســـات العليـــا

كليــــــــــــــــــــــــة الآداب

قســـــم التــــــاريخ والآثــــــار



موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية من خلال القرارات والبيانات الرسمية الصادرة عنها

(1987-2006م)

The Arab Leagues position towards the Palestinian cause through its resolutions and official statements (1987-2006)

إعداد الباحث:

محمد محمود المغني

120110850

إشراف:

أ.د. أكرم محمد عدوان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر من قسم التاريخ والآثار بكلية الآد اب في الجامعة الإسلامية بغزة– فلسطين.

1437هـ/ 2016م

إقــــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية من خلال القرارات والبيانات الرسمية الصادرة عنها

(1987-2006م)

The Arab Leagues position towards the Palestinian cause through its resolutions and official statements (1987-2006)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name	اسم الطالب/ة: محمد محمود المغني
Signature	التوقيع:
Date:	التاريخ: 18/ 05 / 2016





الجامعة الإسلامية – غزة

The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم: ج س غ/35/ Ref

التاريخ: 2016/03/28م Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمد محمود سلمان المغني** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/ قسم التاريخ**، وموضوعها:

موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية من خلال القرارات والبيانات الرسمية الصادرة عنها (1987-2006م)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الاثنين 19 جمادى الآخر 1437هـ، الموافق 2016/03/28م الساعة العاشرة صباحاً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. أكرم محمد عدوان	مشرفاً و رئيساً	....
د. نهاد محمد الشيخ خليل	مناقشاً داخلياً	....
د. عصام محمد علي/عدوان	مناقشاً خارجياً	....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/قسم <u>التاريخ</u>**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

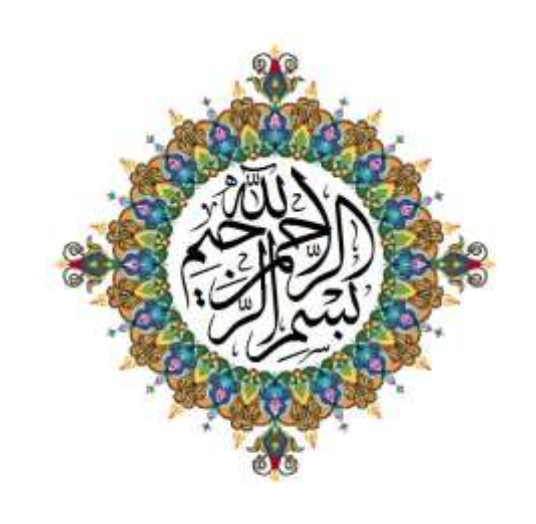
والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف Tel: +970 (8) 286 0700 فاكس fax: +970 (8) 286 0800 P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine

public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps



﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

(النمل الآية:19)



أهدي هذا العمل المتواضع الى معلمي وقدوتي، أبي، اليك يا من زرعت في روح الطموح والمثابرة، ودفعتني دفعاً في طريق التماس العلم، الى نبع الحنان والمعين الذي لا ينضب، الى تاج رأسي، أُمي، اليك يا من كنت استشعر رضاك ودعواتك التي تحفني في كل خطوة اخطوها في حياتي.

إلى مقلتي عيني، اختي ام امير، واخي حاتم، والى زوجتي ورفيقة دربي، التي تحملت معي سهر الليالي والغياب المستمر عن البيت، حتى اصل الى هذا المقام، الى فلذات كبدي، ابنائي محمود وايناس وعمر.

إلى أهلي وكل من تربطني به صلة قرابة، قريبة كانت ام بعيدة، الى اصدقائي وزملائي، وكل من شملني بسؤال مخلص مشفوعا بتمنيات صادقة، ليطمئن على سير عملي اثناء اعدادي لهذه الرسالة، وساهم معي ولو بكلمة واحدة لتخرج على هذا النحو.



أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور أكرم محمد عدوان الذي أشرف على هذه الرسالة، وكان له الفضل الكبير في إخراجها على أفضل وجه، ولم يبخل عليَّ في تقديم النصائح والإرشادات القيمة التي أفادت البحث.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الدكتور عصام محمد علي عدوان، والدكتور نهاد محمد الشيخ خليل، لتكرمهما بمناقشة الرسالة، وإبداء الملاحظات المفيدة، والحكم عليها.

وأتقدم بالشكر لكل من ساعدني في أي أمر أسهم في إتمام هذه الرسالة.

فهرس المحتويات

الملخص:

وضعت جامعة الدول العربية، منذ تأسيسها عام 1945م، القضية الفلسطينية على رأس سلم أولوياتها، ولم تكد تغيب القضية الفلسطينية وتطوراتها عن أي من اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، سواءً على المستوى الوزاري، أو على مستوى القمة.

ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أعلنت جامعة الدول العربية عن تأييدها ودعمها المطلق لانتفاضة الشعب الفلسطيني، ووقوفها الى جانبه، ودعمه بشتى الوسائل حتى تحقق الانتفاضة أهدافها.

وأدانت جامعة الدول العربية الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وخاصة انتهاكاته لحقوق الإنسان الفلسطيني، كما وأدانت عمليات الاستيطان الإسرائيلي، وعمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية بشكل غير مشروع، متخذة عدة قرارات للحد من عمليات الاستيطان، رافضة الاعتراف بشرعية الاستيطان الإسرائيلي، واعتباره عمل غير مشروع، كما وأدانت الإجراءات الإسرائيلية الهادفة الى تهويد مدينة القدس، وتغيير معالمها العربية والإسلامية، وبذلت جهودها خاصة على المستوى الدولي؛ للضغط على إسرائيل لإرغامها على التوقف عن هذه الانتهاكات.

كما كان لجامعة الدول العربية موقفاً واضحاً من عمليات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، فقد أكدت على أن السلام العادل في منطقة الشرق الأوسط، لا يتحقق إلا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة فوق أرضها المحتلة عام 1967م، وعاصمتها القدس الشريف، وفق قرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرارات مجلس الأمن رقم 242 و338 و425، بما يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وأيدت جامعة الدول العربية عقد مؤتمر دولي للسلام بمشاركة جميع الأطراف المعنية بالصراع العربي- الإسرائيلي، كما رحبت بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام 1991م، ورحبت بتوقيع اتفاق أُوسلو 1993م، ورحبت بالاتفاقيات التي تلتها.

بعيد انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000م، أدانت جامعة الدول العربية الاعتداءات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وحملته مسؤولية تأجيج الوضع في الأراضي الفلسطينية، معلنةً عن دعمها للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، ورافضةً وصف المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، مؤكدةً على حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه، وقامت بالعديد من الخطوات لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في وجه الهجمة الإسرائيلية الشرسة.

هذا وأطلقت جامعة الدول العربية مبادرة السلام العربية عام 2002م، التي رحب بها المجتمع الدولي، ورفضتها إسرائيل، وأيدت جامعة الدول العربية خطة خارطة الطريق عام 2003م، وما تلاها من اتفاقيات، متخذةً من السلام خياراً استراتيجياً لتسوية القضية الفلسطينية، وإنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي.

وقامت جامعة الدول العربية باتخاذ العديد من القرارات التي من شأنها تعزيز صمود أبناء الشعب الفلسطيني، ودعمه اقتصادياً وسياسياً، وأعلنت عن رفضها اعتبار قضية اللاجئين قضية إنسانية، متمسكة بأبعاد قضية اللاجئين السياسية والقانونية، كما ورحبت جامعة الدول العربية بالحوار الفلسطيني، الذي أفضى الى الانتخابات الرئاسية عام 2005م، والانتخابات التشريعية عام 2006م، التي رحبت جامعة الدول العربية بنتائجها، داعيةً المجتمع الدولي الى احترام إرادة الشعب الفلسطيني.

وسعت جامعة الدول العربية الى إيصال صوت القضية الفلسطينية الى المنابر الدولية، خاصةً الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، والضغط باستمرار على المستوى الدولي؛ حتى ينال الشعب الفلسطيني على جميع حقوقه المسلوبة.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق اجمعين، سيدنا محمد (ص) وعلى من تبعه بإحسان إلى يوم الدين....وبعد.

تعتبر القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي– الإسرائيلي، ومنذ تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945م، كانت وما زالت القضية الفلسطينية وتطوراتها تمثل أهم التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية، وشكلت الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، انعطافاً جديداً في أحداث القضية الفلسطينية، وقد اتخذت جامعة الدول العربية العديد من القرارات الخاصة بأحداث الانتفاضة وتطوراتها، هذا وأيدت جامعة الدول العربية المساعي السلمية لحل القضية الفلسطينية، واتخذت من السلام خياراً استراتيجياً لحل القضية الفلسطينية، كما قامت بتبني مبادرة السلام العربية عام 2002م، وذلك أثناء الانتفاضة الثانية للشعب الفلسطيني، والتي انطلقت عام 2000م، وعلى الرغم من اتخاذها العديد من القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية، إلا ان معظم هذه القرارات بقي مجرد حبر على ورق، ولم يتم تنفيذ معظم هذه القرارات على أرض الواقع.

أولاً: أهمية الدراسة:

تناولت جامعة الدول العربية في اجتماعاتها القضايا العربية، وكان للقضية الفلسطينية نصيب الأسد في هذه القرارات، وهو ما تتعرض له هذه الدراسة، والتي تتمثل أهميتها فيما يلي:

1. القاء الضوء على قرارات جامعة الدول العربية كونها اهم منظمة اقليمية عربية في المنطقة، ولها علاقات سياسية ودبلوماسية هامة على المستويين الدولي والاقليمي.
2. تقدم للمهتمين بالمجالين السياسي والتاريخي لجامعة الدول العربية، طبيعة تعاملها مع القضية الفلسطينية وتطوراتها، كونها اهم قضية عربية، كذلك كونها محور الصراع العربي– الاسرائيلي.
3. توثيق المواقف العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وإفادة الباحثين بكيفية تعاطي جامعة الدول العربية مع القضية الفلسطينية، وتوضيح مدى تأثير هذه القرارات على مجريات احداث وتطورات القضية الفلسطينية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. توضيح مواقف جامعة الدول العربية من تطورات القضية الفلسطينية طوال مراحل الدراسة، الممتدة من 1987م حتى 2006م.

2. الكشف عن المواقف السياسية لجامعة الدول العربية من الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والكشف عن الجهود التي بذلتها سواءً على المستوى المحلي أو الدولي؛ لكبح جماح آلة الحرب الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني.
3. إبراز موقف جامعة الدول العربية من قضايا الصراع الرئيسية، والتي تتمثل في الاستيطان، وتهويد مدينة القدس، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، والسعي لإيجاد حل عادل لقضيتهم.
4. إظهار جهود جامعة الدول العربية في تعزيز صمود أبناء الشعب الفلسطيني، من خلال اتخاذها العديد من الخطوات السياسية والاقتصادية، والسعي الدائم لتدويل القضية الفلسطينية.
5. توضيح موقف جامعة الدول العربية من عمليات التسوية للقضية الفلسطينية، وتوضيح موقفها من خيار السلام لحل القضية الفلسطينية.

ثالثاً: حدود الدراسة:

تبدأ حدود الدراسة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، وتنتهي بإجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في الأراضي الفلسطينية عام 2006م.

رابعاً: منهج الدراسة:

اتبع الباحث خلال إعداد هذه الدراسة منهج البحث التاريخي، وذلك من خلال تناول قرارات جامعة الدول العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية، والمعلومات الخاصة بالقضية الفلسطينية، ثم دراستها وتحليلها وتفسيرها، ومن ثم الخروج بالخلاصة والنتائج.

أما التوثيق، فقد اتبع الباحث النظام الفرنسي، الذي يكتفي بذكر اسم المؤلف واسم الكتاب، ورقم الصفحة، أما البيانات التفصيلية فتكتب في قائمة المصادر والمراجع، في نهاية الدراسة.

خامساً: تقسيمات الدراسة:

تنقسم الدراسة الى: مقدمة، وفصل تمهيدي، وثلاثة فصول، وخاتمة.

تناول **الفصل التمهيدي** تأسيس جامعة الدول العربية، وأهدافها، وهيكليتها العامة.

وجاءت الفصول الثلاثة على النحو التالي:

الفصل الأول: بعنوان، موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية (1987-1993م)، وينقسم الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان: موقف جامعة الدول العربية من الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، وسبل دعمها، أما المبحث الثاني بعنوان: موقف جامعة

الدول العربية من الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني (1987-1993م)، أما المبحث الثالث فهو بعنوان: موقف جامعة الدول العربية من مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية(1987-1993م).

الفصل الثاني: بعنوان، موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية (1994-1999م)، وينقسم الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان: موقف جامعة الدول العربية من الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني (1993-1999م)، والمبحث الثاني بعنوان: موقف جامعة الدول العربية من عملية التسوية الفلسطينية- الإسرائيلية (1994-1999م)، وجاء المبحث الثالث بعنوان: موقف جامعة الدول العربية من قضية اللاجئين والتنمية في الأراضي الفلسطينية (1994-1999م).

الفصل الثالث: بعنوان، موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية (2000-20006م)، وينقسم الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان:

وانتهت الدراسة بالخاتمة، التي اشتملت على مجموعة من النتائج المتعلقة بالدراسة، وبعض التوصيات، ثم أورد الباحث مجموعة من الملاحق، تضم القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة على مستوى القمة، تجاه القضية الفلسطينية.

وأخيراً، أرجو من العلي القدير أن تكون هذه الدراسة، مساهمةً مني في تسليط الضوء على موقف أهم منظمة عربية تجاه القضية الفلسطينية.

هذا وما توفيقي إلا بالله

الفصل التمهيدي

لمحة تاريخية عن جامعة الدول العربية، نشأتها، وأهدافها، وهيكلها التنظيمي.

- **أولاً: نشأة جامعة الدول العربية.**
- **ثانياً: أهداف ومبادئ جامعة الدول العربية.**
- **ثالثاً: الهيكل التنظيمي لجامعة الدول العربية.**
- **رابعاً: موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية (1945-1986م).**

أولاً: نشأة جامعة الدول العربية.

تمهيد:

جامعة الدول العربية، هي هيئة عربية تضم الدول الموقعة على ميثاقها والتي تتكلم اللغة العربية على امتداد الوطن العربي، هدفها التعاون الإقليمي في إطار قومي، جاءت بمثابة استجابة شكلية للشعور القومي العربي ولمطلب الوحدة العربية من قبل بريطانيا والحلفاء في الحرب العالمية الثانية(1).

وقد برزت فكرة إنشاء جامعة الدول العربية في أعقاب الثورة التي قام بها رشيد عالي الكيلاني(*) في العراق في 1 أبريل 1941م ضد النفوذ البريطاني في وقت كانت فيه بريطانيا تحت وطأة الحرب العالمية الثانية، مما أُعتبر بمثابة مؤشر وإنذار لبريطانيا بضرورة الأخذ بعين الاعتبار والالتفات الى الأماني القومية العربية، وفي ظل التنافس الدولي على المنطقة العربية عمدت بريطانيا الى تأييد الحركة القومية العربية؛ بغية تنفيذ مصالحها في هذه المنطقة دون ان تتحمل أية مسؤوليات(2).

تأسيس جامعة الدول العربية:

لمست بريطانيا عن كثب ما يدور في الدول العربية من عداء للدول الاستعمارية وبالذات بريطانيا صاحبة السند القوي للحركة الصهيونية، فأرادت ان تخفف من حدة العداء العربي لها والسعي الى استمالة الدول العربية الى جانبها، فأطلقت الإعلان عن عطفها على أفكار استقلال بعض الدول العربية بأي عمل يحتوي اتجاه الوحدة العربية(3)، وقد جاء على لسان وزير خارجيتها مستر أيدن(*) بتاريخ 1941/5/29 أمام مجلس العموم البريطاني ان العالم العربي قد

---

(1) عبد الوهاب الكيالي :موسوعة السياسة، ص19.

(*) رشيد عالي الكيلاني، ولد في العراق لأسرة بغدادية سنة 1893م، درس الحقوق وعرف عنه ميوله العربية والقومية، عين وزيرا للعمل عام 1924م، وقد عرف عنه مناهضته للسياسة البريطانية، عين رئيسا للوزراء سنة 1940م، فاصطدم بالإنجليز اللذين حاكوا الدسائس ضده، فتم الصدام بينه وبين الانجليز فيما يعرف بثورة رشيد عالي الكيلاني، فخاضت القوات العراقية معركة غير متكافئة ضد الانجليز انتهت بتوقيع هدنة في 30 مايو 1941، تم نفيه وتوفي في بيروت سنة 1958م. (الموسوعة السياسية، ج2، ص819).

(2) فهد العتيبي: جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، ص15.

(3) نفس المرجع، ص18.

(*) انطونيو ايدن، مواليد يونيو 1897، شغل منصب وزارة الخارجية في وزارة الحرب التي الفها تشرتشل 1940-1945م، ثم عين رئيسا للوزراء سنة 1955م، كان المحرك الاكبر لتحالف بريطانيا واسرائيل وفرنسا في شن العدوان الثلاثي على مصر 1956م، توفي في يناير 1977 عن 79سنة. (www.ar.wipedia.org).

خطا خطوات عظيمة الى الأمام منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وان كثيراً من المفكرين العرب يرغبون في ان تحقق الشعوب العربية درجة من التقارب أكبر مما هو متحقق الآن، وان حكومة صاحب الجلالة من جانبها سوف تقدم معونتها الكاملة لأي خطة تتمتع بالتأييد التام للجهود العربية لتحقيق طموحاتهم[1].

وبعد أقل من عامين كرر وزير الخارجية مضمون تصريحه السابق في 1943/2/24م، وقال: "أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية او الثقافية بينهم، ولكن الخطوة الأولى يجب ان تأتي من العرب أنفسهم، والذي أعرفه أنه لم يوضع حتى الآن مشروع كهذا، ولكن إذا وضع فإنه سينال استحساناً عاماً"[2]. وبعد هذا التصريح اقترح نوري السعيد[*] عقد مؤتمر عربي لبحث الموضوع، غير ان وزارة الخارجية البريطانية رفضت الاقتراح[3] الذي تقدم به نوري السعيد خشية منها ان يستعمل من أجل الدعاية ضد الصهيونية وإثارة الجماهير العربية ضد بريطانيا[4]، بناءً على ذلك لجأ نوري السعيد الى المباحثات الثنائية مع بعض الدول العربية، فبعث برسالة الى مصطفى النحاس[*] بتاريخ 1943/3/17م يعرض عليه فكرة عقد مؤتمر عربي عام، وبعث برسالة مماثلة الى الملك عبد العزيز[*]، وأرسل وفداً رسمياً الى كل من سوريا والأردن للتشاور حول عقد مؤتمر

---

(1) محمد سعيد الدقاق: المنظمات الدولية العالمية والاقليمية، ص287.

(2) هارون هاشم رشيد: جامعة الدول العربية، ص17.

(*) نوري السعيد، ولد عام 1988م في بغداد، تعلم في مدارسها العسكرية، ثم تخرج من المدرسة العسكرية بالأستانة 1906م، شارك في ثورة الشريف حسين ضد العثمانيين، تولى رئاسة الوزارة في العراق عام 1930م، ثم تولاها مرات عديدة في ايام الملك فيصل وابنه غازي، اشتهر بولائه لبريطانيا، عام 1958م قامت ثورة عبد الكريم قاسم في بغداد فكان نووري السعيد من قتلاها. (خير الدين الزركلي: الاعلام مج8، ص53).

(3) اقترح نوري السعيد مشروعا للاتحاد يشمل العراق وفلسطين وشرق الاردن ويستبعد سوريا ولبنان.

(4) جميل مطر: الجامعة العربية والنظام الاقليمي العربي وتحدي الثمانينيات، ص28.

(*) مصطفى النحاس، زعيم حزب الوفد المصري، وقائد الحركة الوطنية الديمقراطية طوال الربع الثاني من القرن العشرين، ولد في دلتا النيل، تعلم بالقاهرة وتخرج محاميا، اتصل بسعد زغلول ابان الحرب العالمية الاولى، عين وزيرا للمواصلات في وزارة سعد زغلول عام 1924م، ثم رأس الوزارة في مارس 1928م، لقيل بعدها ليعود رئيسا للوزراء عام 1942م، ثم سقطت وزارته ليعود رئيسا لها عام 1950م، عرف عنه تأييده الكفاح المسلح ضد الانجليز، توفي في اغسطس عام 1965م. (الموسوعة السياسية، ص223).

(*) الملك عبد العزيز: عبد العزيز بن عبد الرحمن بن تركي بن فيصل ال سعود، ولد في قصر الإمارة في الرياض سنة 1293هـ/1876م. للمزيد انظر الوجيز في سيرة عبد العزيز، للزركلي، ص17.

اثر سقوط الدولة السعودية الثانية انتقل عبد الرحمن والد عبد العزيز إلى الصحراء ثم إلى البحرين ليستقر به الحال في الكويت، حيث كان عمر عبد العزيز 12 عام، ليستقر بها زهاء عقد من الزمن.(مديحة درويش: تاريخ الدولة السعودية، ص67).

عربي عام[1]، وبالفعل بدأت مباحثات ثنائية في القاهرة بين رئيس وزراء الحكومة المصرية (مصطفى النحاس) وبين رؤساء الحكومات العربية الأخرى في المشرق العربي لتتبادل وجهات النظر حول كيفية قيام (وحدة عربية) أو (اتحاد بين الدول العربية)، وبعد مناقشات مطولة أثناء اللقاءات الثنائية اتضح بعض التمايز والاختلاف في وجهات النظر، وفي النهاية اتفقت الحكومات العربية حول فكرة الوحدة الشاملة[2].

بروتوكول الإسكندرية وميلاد ميثاق جامعة الدول العربية:

قامت مصر بالدعوة الى اجتماع على شكل لجنة تحضيرية لمؤتمر عربي عام، وقد اجتمعت هذه اللجنة في الإسكندرية بتاريخ 1944/9/25م، وقد حضر الاجتماع مندوبين عن مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن وعن عرب فلسطين، وقد أفضت مشاورات الوحدة العربية الى وثيقة تحتوي على ما تم الاتفاق عليه من مبادئ تضمنها هذا الميثاق فيما بعد، وقد تم الاتفاق على تسمية هذه الوثيقة بـ(بروتوكول الإسكندرية)[3]، وقد احتوت هذه الوثيقة على ما تم الاتفاق عليه من مبادئ لإنشاء وتسيير هذه المنظمة التي ستجمع الدول العربية المستقلة، وهي المبادئ التي تضمنها الميثاق فيما بعد وأُقيمت مراسم التوقيع على البروتوكول بمقر إدارة جامعة الملك فاروق الأول، (جامعة الإسكندرية حالياً)، وقد أرجأ وفد السعودية واليمن توقيعهما لحين مشاورة حكومتيهما على البروتوكول، فوقعت السعودية على هذه الوثيقة بتاريخ 1945/1/3م، وأعقبتها اليمن بتاريخ 1945/2/5م[4].

وبتاريخ 1945/3/3م اجتمعت اللجنة السياسية الفرعية التي أوصى بروتوكول الإسكندرية بتشكيلها، وقد أنهت أعمالها بعد ستة عشر اجتماعا بدار وزارة الخارجية المصرية بالإسكندرية، وقد انعقد رأي أعضائها على صيغة ميثاق جامعة الدول العربية، معتمدة أساسا على بروتوكول الإسكندرية[5]. وفي 1945/3/17م، اجتمعت اللجنة التحضيرية في القاهرة لإقرار ميثاق الجامعة العربية في صيغته النهائية، فأقرته بعد يومين، وبعد عام تمكنت الدول العربية من التصديق على الميثاق وإيداعه لدى الأمانة العامة للجامعة العربية، وقد أصبح الميثاق نافذ المفعول منذ 1945/5/11م[6].

---

(1) صلاح العقاد: العرب والحرب العالمية الثانية، ص18.

(2) فهد العتيبي: جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، ص20.

(3) علي محافظة: النشأة التاريخية لجامعة الدول العربية، ص66.

(4) w.w.w.lasportal.com موقع جامعة الدول العربية على الانترنت.

(5) نفس المصدر.

(6) علي محافظة: النشأة التاريخية لجامعة الدول العربية، ص100.

تسمية جامعة الدول العربية:

وتجدر الإشارة هنا أن أصل تسمية الجامعة يعود الى الاقتراح الذي تقدمت به مصر الى اللجنة التحضيرية في 1944/10/2م، ودعت فيه الى تأليف جامعة للدول العربية من الدول العربية التي تقبل الانضمام لها، وكانت هناك عدة اقتراحات أُخرى قد قدمت الى اللجنة التحضيرية مثل اقتراح سوري بتسميتها (التحالف العربي) وآخر عراقي بتسميتها (الاتحاد العربي)، أما الوفد المصري فقد رأى ان اسم (الجامعة العربية) أكثر ملائمة للتنظيم العربي لأسباب متعددة منها ان هذا الاسم يتفق مع المصطلحات اللغوية والسياسية العربية، لأن كلمة الجامعة تفيد الرابطة والنظام الذي يربط بين الافراد والجماعات، لأنها في الشريعة تعني جماعة المؤمنين، كما أن هذا الاسم يتميز بإزالة الغموض وسوء الفهم المتولدين عن كل من اسم (التحالف والاتحاد)، وقد وافق المجتمعون في اللجنة التحضيرية على اسم الجامعة بعد تنقيحه الى (جامعة الدول العربية)[1].

ثانياً: أهداف ومبادئ جامعة الدول العربية.

أهداف جامعة الدول العربية:

هدفت جامعة الدول العربية الى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية نص عليها ميثاق جامعة الدول العربية، واتفاقية الدفاع المشترك واتفاقية التعاون الاقتصادي، وهذه الأهداف هي:

أ – توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها، وصيانة استقلالها وسيادتها.

عند النظر لهذا النص بصفة عامة، فإنه يقصد به ان الإعلان عن أن نشاط الجامعة لا ينبغي ان يقف عند حدود الدول الأعضاء فيها، بل يشمل العالم العربي كله، وأنه يتعين على جامعة الدول العربية ان تعمل على تحقيق أماني الأقطار العربية الأخرى التي لم تنضم بعد الى هذه المنظمة الإقليمية، وان من حق هذه الدول ان تسعى لنيل الحرية والاستقلال والرفاهية بقدر ما تسمح به الظروف السياسية الخاصة بها بطبيعة الحال[2]، ومع ان قيام جامعة الدول العربية كان انتصارا للفكرة العربية الشاملة ورفضا لمشاريع الوحدة الجزئية، فإن الميثاق انطلق من احترام سيادة الدول الأعضاء، ولم يجعل من الجامعة أداة للوحدة، بل جهازاً للتنسيق بين الأقطار العربية في إطار المحافظة على سيادتها واستقلالها، ويبدو ذلك واضحاً بصفة خاصة في

(1) احمد الشقيري: الجامعة العربية، كيف تكون جامعة؟ وكيف تكون عربية؟، ص68.

(2) وحيد رأفت: شؤون جامعة الدول العربية كمنظمة اقليمية، ص15.

النصوص التي تشترط الإجماع في أغلب قرارات الجامعة، والقرار الذي لا يحصل على الإجماع لا يلزم إلا من وافق عليه[1].

ب – **المحافظة على السلام والأمن العربي.**

ورد هذا النص على هذا الهدف في المادتين الخامسة والسادسة من ميثاق جامعة الدول العربية، وهما تفرضان على الدول الأعضاء بعض الواجبات التي تقتضيها ضرورة تحقيق الغرض الذي قامت الجامعة من أجله، فالدول الأعضاء ملزمة بأن لا تلجأ الى القوة لفض المنازعات بينها، ومفروض على مجلس الجامعة ان يقوم بالوساطة في حل الخلافات التي يخشى منها وقوع حروب بين دول الجامعة[2].

فالجامعة إذن تختص بمنع الحروب بين الدول العربية، كذلك توفير الأسباب التي تجعلها أمنة على نفسها من أي اعتداء، وتحقيقا لهذا الهدف؛ فرض الميثاق على الدول الأعضاء ان تحترم كل منها نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأُخرى، وان تعده حقا من حقوق تلك الدول، وان تتعهد بألا تقوم بعمل يرمي الى تغيير ذلك النظام[3].

كما أن ميثاق جامعة الدول العربية، تضمن في حفظ الأمن وتسوية النزاعات بين الدول العربية، ثلاث أحكام رئيسية من ضمن مواده وهي[4]:

1 – التزام عام على الدول الأعضاء بعدم الالتجاء الى القوة لفض المنازعات.

2 – التحكيم الاختياري لمجلس الجامعة لفض الخلافات بين دولتين او أكثر من دول الجامعة، بشرط ألا يكون الخلاف متعلقاٍ باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها.

3 – وساطة مجلس الجامعة في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من الجامعة وبين أي دولة من دول الجامعة او غيرها للتوفيق بينهما.

ت – تحقيق التعاون العربي اقتصاديا واجتماعيا وثقافياً.

الناحية الاقتصادية:

نجد ان المحور الاقتصادي أحد أهم الدعائم الرئيسية للأمن القومي العربي، وفي عالم يزداد فيه دور التجمعات والتكتلات الاقتصادية، فقد تم إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية في

---

(1) علي الدين هلال: الجامعة العربية كتنظيم اقليمي، ص27.

(2) انظر الملحق رقم1.

(3) فهد العتيبي: جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، ص25.

(4) انظر الملحق رقم1.

1957/6/3م، وقد اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية قراراً في 1964/8/13م، بإنشاء السوق العربية المشتركة، وقد وافقت على القرار كل من سوريا ومصر والعراق والأردن والكويت، وقد أصبحت الاتفاقية سارية المفعول اعتبارا من أول يناير 1965م، وبدأ بالفعل فرض التخفيضات الجمركية بالنسبة للمنتجات الزراعية والثروات الطبيعية، ثم المنتجات الصناعية لتصل في عام 1971م الى إعفاء كامل، لكن مجلس الوحدة الاقتصادية لم يحقق أهدافه، فتم إنشاء السوق العربية المشتركة في بداية السبعينات، وفي 1976م كونت جامعة الدول العربية لجنة خبراء استراتيجية للعمل الاقتصادي المشترك[1].

الناحية الثقافية والاجتماعية:

اهتمت جامعة الدول العربية منذ نشأتها بكل ما يؤدي الى دعم الوحدة الثقافية ومعالجة الآثار السلبية للاستعمار الأوروبي على البلاد العربية، حيث أكد ميثاقها على تثبيت العلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية، والحرص على دعم هذه الروابط وتوطيدها وتوجيهها بجهودها الى ما فيه خير البلاد وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها[2].

ولضرورة الجانب الثقافي فقد كانت أول معاهدة تعقد في نطاق جامعة الدول العربية هي المعاهدة الثقافية، التي وافق عليها مجلس الجامعة في جلسته المنعقدة في 1945/11/27م، والتي كان هدفها[3]:

1 – تعريف أبناء الدول العربية بعضهم ببعض وتوضيح الفكرة عن الأُمة العربية في أذهانهم وتعبئة شعورهم حولها.

2 – تنشيط الحركة الفكرية في البلاد العربية وتطوير الثقافة العربية بتغذيتها بمكتسبات العلم الحديث ومخترعات الحضارة العالمية.

مبادئ جامعة الدول العربية.

لم تصدر حكومات الدول التي وافقت على إنشاء جامعة الدول العربية إعلان مبادئ يتصدر ميثاق هذه المنظمة، إلا أن عدم وجود تصريح في صيغة نظرية في مستهل ميثاق الجامعة لا يعني انتفاء وجود المبادئ التي تستلهمها جامعة الدول العربية في ممارستها ومباشرة اختصاصاتها كأي تنظيم إقليمي أو دولي، وإذا كان ميثاق جامعة الدول العربية لم يتصدره

---

(1) حسن ابراهيم: مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، ما لها وما عليها، ص10.

(2) انظر الملحق رقم1.

(3) د.ع، دورة رقم 2، قرار رقم 14، 1945/11/27م.

إعلان للمبادئ فقد تضمن الميثاق المبادئ التي تقوم عليها جامعة الدول العربية، وهي كالتالي[1].

1 – الإلتزام بمبادئ الأمم المتحدة:

لم يذكر هذا المبدأ صراحة في ميثاق جامعة الدول العربية، حيث أُعلن قيام جامعة الدول العربية قبل إنشاء الامم المتحدة، لذلك اكتفى ميثاق جامعة الدول العربية بتوجيه عام، حث فيه الدول الأعضاء على التعاون مع أي هيئات دولية قد تقام مستقبلاً، تسعى لحفظ الأمن والسلم الدوليين[2].

كما واهتمت جامعة الدول العربية بالاحتفاظ بتمثيل دائم لدى الأمم المتحدة، وامتد هذا الاهتمام ليشمل المشاورات والمعلومات والوثائق والتمثيل ووسائل الاتصال، ولذلك قامت جامعة الدول العربية بإنشاء مكتب اتصال برئاسة الأمين المساعد للجامعة للشؤون السياسية، وعضوية سائر مديري الإدارات التي تتكون منها الأمانة العامة للجامعة، وهدف هذا المكتب هو تنظيم الاتصال بين المنظمة الدولية وجامعة الدول العربية والإشراف عليه[3].

2 – المساواة القانونية بين الدول الأعضاء:

تتمتع كل الدول الأعضاء في مجلس جامعة الدول العربية وفروعها بحقوق متساوية، ولكل منها صوت واحد، ورئاسة مجلس الجامعة حق لكل دولة عضو، تمارسه بالتناوب مع غيرها[4]، وينص الميثاق بوضوح على ان يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة، ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها[5].

ومما سبق، يتضح أن هناك حقائق تؤكد قيام جامعة الدول العربية على مبدأ المساواة القانونية بين الأعضاء، وتقوم بترجمة هذه الحقائق عملياً، فهي حقيقة واقعة ويجب على رئاسة مجلس الجامعة تطويرها بما يخدم الوحدة العربية[6].

---

(1) فهد العتيبي: جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، ص30.

(2) ميثاق جامعة الدول العربية، مادة3.

(3) فهد العتيبي: مرجع سابق، ص32.

(4) فهد العتيبي: نفس المرجع، ص31.

(5) ميثاق جامعة الدول العربية، مادة3.

(6) فهد العتيبي: مرجع سابق، ص35.

3 – عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء:

يتضح هذا المبدأ من خلال ميثاق جامعة الدول العربية الذي ينص على ان تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعده حقاً من حقوق هذه الدول، وتتعهد ألا تقوم بعمل يرمي الى تغيير ذلك النظام[1].

وهذا المبدأ الذي تقوم عليه الجامعة يرجع الى طبيعة الجامعة نفسها باعتبارها منظمة للتعاون الاختياري بين الدول العربية المنظمة لها، وليست سلطة سيادية فوق هذه الدول تستطيع ان تفرض نظماً معينة على البلاد العربية الأعضاء بها، أو على الأقل لها من الصلاحيات ما يمكنها من القيام بإجراءات تعديل لهذه النظم السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية المعمول بها في هذه البلاد[2].

4 – فض المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية:

فقد ورد في ميثاق جامعة الدول العربية انه لا يجوز في أي حال من الأحوال الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة، ولكل دولة ان تعقد مع دولة أُخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام أو روحها[3]، ولم تكتفي جامعة الدول العربية بتحذير أعضائها من اللجوء الى القوة في تسوية نزاعاتهم وخلافاتهم، بل قرنت هذا التحذير بتقديم عدة وسائل لهم تعينهم على تسوية هذه المنازعات سلميا، وأهم هذه الوسائل، التحكيم والوساطة[4].

ثالثاً: الهيكل التنظيمي لجامعة الدول العربية.

لجامعة الدول العربية، شأنها شأن المنظمات الإقليمية الأخرى عدد من الهيئات والأجهزة الإدارية التي تتولى أمر ادارتها، والقيام على تحقيق أهدافها والتعبير عن إرادتها، بحيث تتقاسم المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، وهي كالتالي:

---

(1) ميثاق جامعة الدول العربية، مادة 8.

(2) مفيد محمد شهاب: جامعة الدول العربية، ميثاقها وانجازاتها، ص33.

(3) ميثاق جامعة الدول العربية، مادة 5.

(4) فهد العتيبي: جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، ص36.

1 – مجلس جامعة الدول العربية:

وهو أعلى سلطة في جامعة الدول العربية، ويتكون من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة، ويكون لكل منها صوت واحد مهما كان عدد ممثليها، أما اختصاص المجلس فإن له اختصاصا عاما طبقا للمادة الثالثة، وهو القيام بتحقيق أغراض الجامعة[1].

وتتلخص اختصاصات مجلس الجامعة في النقاط التالية:

أ – مراعاة تنفيذ ما تبرمه الأقطار الأعضاء في الجامعة من اتفاقيات في مختلف الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية[2].

ب – فض المنازعات بين الأطراف العربية المتنازعة بالطرق السلمية[3].

ج – اتخاذ التدابير اللازمة لدفع الاعتداء الواقع على إحدى الدول العربية[4].

د – تقرير وسائل التعاون في المنظمات الدولية الاخرى[5].

ه – تعيين الأمين العام لجامعة الدول العربية[6].

و – إقرار ميزانية جامعة الدول العربية[7].

ع – إقرار النظام الداخلي للأمانة العامة[8].

وينعقد مجلس الجامعة انعقادا عاديا مرتين في السنة، في كل من شهري مارس وسبتمبر، كما وينعقد بصفة غير دورية كلما دعت الحاجة الى ذلك، بناءً على طلب دولتين من دول الجامعة[9]، أو بناءً على طلب دولة واحدة في حالة الاعتداء[10].

وطبقاً للنظام الداخلي للمجلس، فإن انعقاد المجلس يكون صحيحاً إذا حضره ممثلون لأغلبية الدول الأعضاء، كما وتكون الاجتماعات سرية، إلا في الحالات التي يقرر فيها المجلس

---

(1) ميثاق جامعة الدول العربية، مادة3.

(2) ميثاق جامعة الدول العربية، مادة 3,2.

(3) ميثاق جامعة الدول العربية، مادة5.

(4) ميثاق جامعة الدول العربية، مادة6.

(5) ميثاق جامعة الدول العربية، مادة3.

(6) ميثاق جامعة الدول العربية، مادة12.

(7) ميثاق جامعة الدول العربية، مادة13.

(8) ميثاق جامعة الدول العربية، مادة12.

(9) ميثاق جامعة الدول العربية، مادة11.

(10) ميثاق جامعة الدول العربية، مادة6.

العلنية بأغلب الآراء، والأمين العام للجامعة هو الذي يحدد التاريخ الذي تبدأ فيه الدورات العادية[1].

2 – الأمانة العامة:

هي هيئة إدارية دائمة وظيفتها تصريف الأمور الإدارية والمالية والسياسية للجامعة، وتعتبر الأمانة العامة بمثابة الجهاز الإداري للجامعة، وتتألف من الأمين العام للجامعة بدرجة سفير، وأمناء مساعدين بدرجة وزراء مفوضين، ومجموعة من الموظفين والمستشارين[2].

ويتم تعيين الأمين العام لجامعة الدول العربية بقرار يصدر عن مجلس الجامعة بأغلبية ثلثي الأعضاء، ولمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، والأمين العام باعتباره أكبر موظف في الجامعة وممثلها والمتصرف باسمها، فإنه لا يمثل الدولة التي ينتمي إليها، ولا أية دولة أُخرى، ولا يتلقى تعليمات من أية دولة، وهو ما يتضمنه القسم الذي يؤديه الأمين العام عند توليه لمنصبه[3].

ويعتبر الأمين العام للجامعة، بمثابة المتحدث الرسمي باسمها بين الدول الأعضاء والدول الأجنبية والمنظمات والمؤتمرات الدولية، كما ويقوم بالتحضير لاجتماعات الجامعة[4]، كما ويختص بتعيين وترقية الموظفين والإشراف عليهم، وإعداد تقارير عن نشاط الجامعة وعن الإجراءات التي اتخذت لتنفيذ قرارات وتوصيات المجالس واللجان في فترة ما بين الدورات، والتحضير لجدول أعمال المجلس واللجان المختلفة، وإعداد ميزانية الجامعة وتقديم حساب ختامي لها[5].

3 – اللجان الفنية الدائمة:

ان مجلس الجامعة باعتباره الهيئة العليا للجامعة فإنه يحتاج الى هيئات مساعدة تقوم بإعداد الدراسات الفنية المتخصصة فيما يحال اليها من اختصاصات[6].

وتطبيقاً لنص المادة الرابعة من الميثاق، فقد تم تشكيل اللجان الفنية الدائمة الآتية:

---

(1) أحمد فارس عبد المنعم: جامعة الدول العربية 1945–1980م، ص20.

(2) ميثاق جامعة الدول العربية، مادة12.

(3) ميثاق جامعة الدول العربية، مادة 12,3,2.

(4) ميثاق جامعة الدول العربية، مادة20.

(5) ميثاق جامعة الدول العربية، مادة12.

(6) ميثاق جامعة الدول العربية، مادة4.

اللجنة السياسية، اللجنة الثقافية الدائمة، اللجنة الدائمة للمواصلات، اللجنة الإجتماعية الدائمة، لجنة خبراء البترول العربي، اللجنة العسكرية الدائمة، اللجنة الدائمة للإعلام العربي، اللجنة الصحية الدائمة، اللجنة الدائمة لحقوق الانسان، اللجنة الدائمة للشؤون الإدارية والمالية، اللجنة الدائمة للأرصاد الجوية[1].

4 – مجلس الدفاع المشترك:

أُنشئ مجلس الدفاع المشترك تطبيقا لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية التي وافق عليها مجلس الجامعة في إبريل 1950م[2].

ويتألف المجلس من وزراء الخارجية والدفاع في الدول الموقعة على المعاهدة أو من ينوب عنهم، ويختص المجلس باتخاذ التدابير اللازمة لرد أي اعتداء يقع على أي عضو، وتوحيد الخطط الدفاعية والتنسيق بين الدول الأعضاء، ويعمل المجلس تحت إشراف مجلس الجامعة، وما يقرره مجلس الدفاع المشترك بأغلبية الثلثين يكون ملزماً لجميع الدول الأعضاء[3].

5 – المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

أُنشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنفيذاً لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المبرمة عام 1950م[4].

وقد ساعد المجلس منذ انعقاده في دورته الأُولى عام 1953م، على إبرام عدة اتفاقيات اقتصادية، منها اتفاقية انشاء المؤسسة المالية العربية للإنماء العربي عام 1957م، واتفاقية الوحدة الاقتصادية 1957م، التي تهدف الى ضمان حرية انتقال رؤوس الأموال من بلد الى آخر، وضمان حرية انتقال الأشخاص والبضائع والمنتجات الوطنية، وحرية الإقامة والعمل، وإزالة الحواجز الجمركية، وتوحيد قواعد النقل وتنسيق السياسات المالية والنقدية والضريبية، وقد أنشأت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة مجلس الوحدة الاقتصادي، والذي يضم الأطراف في الاتفاقية، كما انشأ المجلس الاقتصادي، السوق العربية المشتركة؛ لتحقيق أهداف الاتفاقية[5].

---

(1) w.w.w.lasportal.com موقع جامعة الدول العربية على الانترنت.

(2) احمد فارس عبد المنعم: جامعة الدول العربية 1945–1980م، ص35.

(3) w.w.w.lasportal.com موقع جامعة الدول العربية على الانترنت.

(4) احمد فارس عبد المنعم: جامعة الدول العربية 1945–1980م، ص38.

(5) بطرس بطرس غالي: العمل المشترك في اطار جامعة الدول العربية، ص283.

أما فيما يتعلق بأهداف المجلس، فهو يعمل على تحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية الموضحة في معاهدة الدفاع المشترك، وميثاق الجامعة، وهي[1]:

أ – رسم السياسات العامة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي وتخطيط البرامج اللازمة ومتابعة تنفيذها من قبل المنظمات والهيئات الدولية.

ب – الإشراف على حسن قيام المنظمات العربية المتخصصة بمهامها المبينة في مواثيقها والموافقة على إنشاء أي منظمة عربية جديدة.

ت – الإشراف على لجنة الجامعة العربية للتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة.

ج – دعوة المنظمات العربية للقيام بمشروعات مشتركة وفقاً للشروط التي يقرها المجلس.

ح – تقديم توجيهات ملزمة للمنظمات العربية المتخصصة فيما يتعلق بموازناتها.

6 – المنظمات العربية المتخصصة:

لقد واكب إبرام الاتفاقيات السابقة وغيرها، إنشاء وكالات متخصصة في إطار جامعة الدول العربية وهي[2]:

الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية 1957م، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية 1964م، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة 1965م، مجلس الطيران المدني للدول العربية 1967م، المنظمة العربية للمواصفات والقياس 1968م، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 1968م، اتحاد إذاعات الدول العربية 1969م، المنظمة العربية للعلوم الإدارية 1969م، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1970م، منظمة العمل العربية 1971م، الاتحاد البريدي العربي 1977م، الأكاديمية العربية للنقل البحري1975م، صندوق النقد العربي 1977م، المنظمة العربية للثروة المعدنية 1979م، المنظمة العربية للتنمية الصناعية1979م.

(1) يحيى حلمي رجب: النظام القانوني لجامعة الدول العربية، ص202.

(2) محمد عزيز شكري: الوظيفية والعمل العربي المشترك، ص30.

رابعاً: موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية (1945-1986م):

لم تغب احداث القضية الفلسطينية عن أي من القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية، وذلك منذ تأسيسها عام 1945م، حتى بداية هذه الدراسة، وفيما يلي عرض موجز لاهم مواقف جامعة الدول العربية من اهم احداث القضية الفلسطينية.

1- موقف جامعة الدول العربية من الانتهاكات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة (1945-1986م):

طالبت جامعة الدول العرية، عقب حرب عام 1967م، بإصدار بيان عن جامعة الدول العربية، يبين ابعاد العدوان الاسرائيلي، واهدافه الاستعمارية، والاهابة بالأمم المتحدة، والدول الاسيوية والافريقية، لاتخاذ اجراءات حاسمة ورادعة في مواجهة اعمال العدوان الاسرائيلي[1].

كما وادانت جامعة الدول العربية الاجراءات الاسرائيلية غير المشروعة، واعلنت انها تشكل انتهاكا خطيرا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة، ولأحكام القانون الدولي، ولنصوص اتفاقية جنيف الرابعة، ولقرارات الامم المتحدة ذات العلاقة[2]، هذا ودعت الى الاستمرار في تقديم الدعم المادي والمعنوي اللازمين لصمود الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة، لتمكينه من مواصلة تصديه لسلطات الاحتلال الصهيوني[3].

2- موقف جامعة الدول العربية من عمليات الاستيطان الاسرائيلي (1945-1986م):

أكدت جامعة الدول العربية ان الاجراءات التي تتخذها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة، والمتمثلة في اقامة المستوطنات فيها، تعتبر باطلة بطلاناً مطلقاً، ولا تنتج عن أي اثر قانوني، ولا ترتب أي حق لإسرائيل في هذه الاراضي، وذلك طبقا لأحكام القانون الدولي ولمبادئ الامم المتحدة، كما وتطلب الغاء جميع هذه الاجراءات، وعدم اتخاذ اجراءات مماثلة في المستقبل[4].

كما واوصت جامعة الدول العربية الدول العربية، ان تطلب من الامم المتحدة عقد مجلس الامن لإصدار قرار يتضمن التأكيد على ادانة المجلس لهذه السياسات، والتنديد باستمرار اسرائيل

(1) د.ع، دورة رقم 49، قرار رقم 2380، 1968/03/02م.
(2) د.ع، دورة رقم 68، قرار رقم 3618، 1977/09/06م.
(3) د.ع، دورة رقم 84، قرار رقم 4484، 1985/09/11م.
(4) د.ع، دورة رقم 68، قرار رقم 3618، 1977/09/06م.

وتصميمها متابعة بناء مزيد من المستوطنات، والتأكيد على بطلانها وعدم شرعيتها، والتأكيد على طلب وقف هذه السياسات والممارسات فورا، وتفكيك القائم من المستوطنات[1].

3- موقف جامعة الدول العربية من الانتهاكات الاسرائيلية في مدينة القدس (1945-1986م):

نظرت جامعة الدول العربية الى الوضع الخطير، الناجم عن قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلية بتغيير الوضع في مدينة القدس، وتحديها المستمر للقرارات المتخذة من مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وتماديها في تغيير معالم المدينة الاسلامية والعربية، وانتهاكها لحرمات المقدسات الاسلامية والمسيحية فيها، وبناءً على ذلك فقد اوصت جامعة الدول العربية حكومات الدول الاعضاء ببذل جهودا لدى جميع الدول والشعوب، وفي المحافل الدولية؛ لانقاذ المدينة المقدسة من الخطر الصهيوني[2].

كذلك العمل على الافادة اعلامياً على اوسع نطاق دولي من قرارات الامم المتحدة، الخاصة بإدانة الانتهاكات الاسرائيلية للتراث العربي التاريخي والثقافي للمقدسات الدينية الاسلامية والمسيحية في مدينة القدس[3].

4- موقف جامعة الدول العربية من قضية اللاجئين الفلسطينيين (1945-1986م):

أكدت جامعة الدول العربية على ان حل مسألة اللاجئين حلا دائما وعادلا، هو بعودتهم الى اوطانهم، والمحافظة على جميع حقوقهم، وأموالهم وحياتهم وحريتهم، وأن تكفل ذلك هيئة الامم المتحدة[4]، كما واوصت ان يؤخذ بجميع الوسائل التي تعين على تحسين احوالهم وتيسير العمل لهم، وان تضاعف الدول العربية جهدها في إغاثة اللاجئين والعناية بأمورهم[5]، هذا ورفضت جامعة الدول العربية تخلي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين عن أي عمل من اعمالها، إلا بعد ان تسوى قضية اللاجئين بصورة نهائية[6].

---

(1) د.ع، دورة رقم 79، قرار رقم 4236، 1981/03/31م.

(2) د.ع، دورة رقم 50، قرار رقم 2431، 1968/09/03م.

(3) د.ع، دورة رقم 59، قرار رقم 3019، 1973/04/07م.

(4) د.ع، دورة رقم 10، قرار رقم 231، 1949/03/17م.

(5) د.ع، دورة رقم 18، قرار رقم 573، 1953/05/09م.

(6) د.ع، دورة رقم 22، قرار رقم 820، 1954/11/29م.

الفصل الأول
موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية (1987-1993م)

- المبحث الأول: موقف جامعة الدول العربية من الانتفاضة الفلسطينية (1987-1993م)، وسبل دعمها.
- المبحث الثاني: موقف جامعة الدول العربية من الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني (1987-1993م).
- المبحث الثالث: موقف جامعة الدول العربية من مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1987-1993م).

المبحث الأول:

موقف جامعة الدول العربية من الانتفاضة الفلسطينية (1987-1993م)، وسبل دعمها.

- **أولاً: موقف جامعة الدول العربية من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية 1987م.**
- **ثانياً: سبل دعم جامعة الدول العربية للانتفاضة الفلسطينية 1987م.**

حدثت شرارة الانتفاضة المباركة في يوم 1987/12/9م، إثر استشهاد أربعة عمال فلسطينيين في حادث دهس متعمد من شاحنة إسرائيلية في اليوم الذي سبقه[1]، وفي غضون الأيام القليلة اللاحقة، انتشرت المواجهات، والتظاهرات العنيفة في قطاع غزة، وامتدت الى أرجاء الضفة الغربية، حيث خرج المتظاهرون يحرقون الإطارات المطاطية، ويرمون الحجارة وزجاجات المولوتوف، ويلوحون بالأعلام، وخرج اليهم الجنود الاسرائيليون بقنابل الغاز المسيل للدموع والهراوات ومدافع الماء والذخيرة الحية[2].

وقد كان السلاح الأبرز في يد الفلسطينيين الحجارة في مقابل الرصاص والهراوات والغاز الاسرائيلي[3]، فقد كان قرار اهل الضفة والقطاع مختلفا هذه المرة، نزلوا جميعا دفعة واحدة الى ازقة المخيمات والقرى والمدن، وهتفوا رجالاً ونساءً وشيوخا وأطفالاً وشبابا: لا للاحتلال، كسروا حاجز خوفهم دفعة واحدة وقذفوا دوريات الاحتلال الراجلة والمحمولة ومراكزه الثابتة بما توفر لهم من ادوات وكان اقربها اليهم واسهلها عليهم الحجر[4].

السياسة القمعية الإسرائيلية للرد على اندلاع الانتفاضة الفلسطينية:

كان رد الفعل الإسرائيلي على الانتفاضة قمعي، وفي حالة تصاعد مستمر، فالضرب والقتل، وسياسة تكسير العظام، واستعمال الرصاص المطاطي والرصاص الحي، والاعتقالات العامة، والاستثنائية، والوقائية، وفتح ثمانية سجون جديدة، وإغلاق المدارس والجامعات والكليات، واحتلال المدارس المغلقة وتحويل بعضها الى معسكرات للجيش ومراكز اعتقال، وتعميم سياسة العقوبات الجماعية مثل: القيود المالية، هدم البيوت، مراقبة الصحافة والاعتداء عليها واعتبار اللجان الشعبية خارجة عن القانون، وإقفال الجمعيات والمؤسسات الخيرية، والقيود الاقتصادية، وفرض منع التجوال وخاصة على القرى والمخيمات البعيدة[5].

الأسباب غير المباشرة لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية 1987م:

وإن كانت عملية الدهس هي من الأسباب المباشرة لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية، إلا أنه كانت هناك مجموعة من الأسباب غير المباشرة لاندلاعها، وقد تمثلت هذه الأسباب فيما يلي:

---

(1) محسن صالح: القضية الفلسطينية وخلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ص103.

(2) أربيه شاليف: الانتفاضة، الخصائص والدوافع والانعكاسات، ص43.

(3) ربعي المدهون: الانتفاضة الفلسطينية، الهيكل التنظيمي واساليب العمل، ص22.

(4) زياد ابو عمرو: الانتفاضة، اسبابها وعوامل استمرارها، ص2.

(5) يوسف ابو سمرة: الاثار النفسية للانتفاضة على الفلسطينيين، ص146.

1. رفض الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي، ورفض فكرة التعايش معه[1].
2. سوء الأوضاع الاقتصادية، وسياسة المخططات الاستيطانية، ومحاولات التهويد لمدينة القدس، ومصادرة الارض، ونهب الموارد، وإقفال المؤسسات التعليمية، وحرمان الشعب الفلسطيني من هويته الوطنية[2].
3. يأس الشعب الفلسطيني في الداخل من أي حل سياسي أو اهتمام حقيقي من جانب الدول العربية في اعقاب خروج منظمة التحرير الفلسطينية[*]من بيروت عام 1982[3].
4. تراجع القضية الفلسطينية على المستويين الدولي والعربي، ومثال ذلك سيطرت احداث الحرب العراقية الايرانية على القمة العربية في عمان 1987م على حساب القضية الفلسطينية[4].
5. تعرض الشعب الفلسطيني لممارسات قمعية وعدوان مستمر ومحاولات طمس وجوده، ومصادرة أرضه، ومحاصرته سياسيا، وتدميره اجتماعيا[5].

وقد تميزت هذه الانتفاضة بعدة امور كان من أهمها: انها شملت كافة قطاعات الشعب الفلسطيني واتجاهاته وفئاته العمرية[6].

أولاً: موقف جامعة الدول العربية من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية 1987م:

تعتبر القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي على مدى الخمسون عاما المنصرمة، وقد مرت القضية الفلسطينية بمنعرجات خطيرة، ابتداءً من أحداث ايلول[*]1970م

---

(1) عمر الغول: الانتفاضة ثورة كانون، انجازات وافاق، ص87.

(2) اسلام حبوش: المقاومة الشعبية خلال الانتفاضة الاولى في قطاع غزة (1987–2005)، ص17.

(*) في 1964/1/13 انعقد مؤتمر القمة العربية الاول في مدينة القاهرة، وقد اصدر قرارا بإنشاء كيان فلسطيني يعبر عن ارادة الشعب الفلسطيني، وتم تكليف ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية بهذه المهمة، وفي المؤتمر الفلسطيني الاول في مدينة القدس 1964/5/28م، كان من اهم قراراته اعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية. (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج6، ص345).

(3) غسان حمدان: الانتفاضة المباركة وقائع وابعاد، ص25.

(4) Welty Gordon: Palestinian Nationalism and the struggle for national self-determination, p28.

(5) Baroud ramzy: my father was a freedom fighter- Gaza's untold story, p129.

(6) محسن صالح: القضية الفلسطينية، خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ص103.

(*) أيلول الاسود: هو الاسم الذي يشار به الى الحرب التي بدأت في شهر سبتمبر (ايلول) من عام 1970، والذي تطلق عليه الحركات والمنظمات الفلسطينية اسم ايلول الاسود، وكان طرفي النزاع في هذه الاحداث هما: الحكومة الاردنية، والتنظيمات الفلسطينية الموجودة في الاردن، وعلى اثر هذه الحرب تم خروج الفصائل الفلسطينية من الاردن الى لبنان، وقدر عدد القتلى من الفلسطينيين بحوالي 4000 قتيل، اما اعداد القتلى من الاردنيين فقد وصلت الى 1300 قتيل. (مجلة الكتب، وجهات نظر، العدد 2، 1999م، ص13.).

في الأردن، الى الاجتياح الاسرائيلي لبيروت، وخروج جيش التحرير ومنظمة التحرير الفلسطينية من لبنان الى تونس، وقد كانت الانتفاضة الفلسطينية 1987م من المنعرجات الهامة للقضية الفلسطينية، حيث اخذ اهل الداخل زمام المبادرة هذه المرة، لكنهم كانوا بحاجة الى دعم عربي يعينهم على الاستمرار في هذه الانتفاضة حتى تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وقد جاء الرد العربي الرسمي على اندلاع الانتفاضة متمثلا في موقف جامعة الدول العربية، حيث أنه وبعد أُسبوع من اندلاع الانتفاضة عقد مجلس الجامعة دورة غير عادية بتاريخ 1987/12/15م، جاء في بيانها الختامي " أن مجلس الجامعة درس الوضع الراهن في الأراضي المحتلة، والانتفاضة المتجددة للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي وسلطاته التي ما فتئت منذ اكثر من اسبوع تمارس كل اشكال القمع والارهاب والمجازر ضد جماهير الشعب الفلسطيني البطلة، في جميع بلدات وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلتين، كما وقامت سلطات العدو العنصرية بإغلاق جميع الجامعات والمعاهد والمدارس، واحتلت الشوارع بالدبابات والسيارات المدرعة، وتقوم بإطلاق النار بصورة همجية على الجماهير العزلاء، مما ادى الى استشهاد العشرات وجرح المئات منهم، وخاصة بعد ان أخذ جنود الاحتلال في مهاجمة المستشفيات وإطلاق الرصاص على الجرحى والمصابين ومنع سيارات الاسعاف من الوصول اليها[1]".

وقد صدر عن هذه الدورة غير العادية لمجلس الجامعة عدة قرارات تتعلق باندلاع الانتفاضة وهي[2]:

1. تقديم الدعم الشامل والسريع للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة لمواصلة كفاحه وصموده.
2. تخصيص يوم الاثنين الموافق 1987/12/21م، يوما للتعبير عن التضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، والوقوف دقيقة صمت في تمام الساعة 12 ظهرا إجلالاً للشهداء.
3. قيام الدول الأعضاء والأمانة العامة بتكثيف الاتصالات السياسية والدبلوماسية مع جميع الدول والهيئات الدولية والإقليمية، لكي تبادر الى الضغط على سلطات الاحتلال الصهيوني؛ لتوقف على الفور ممارساتها التعسفية والارهابية والمجازر الوحشية التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

---

(1) د.غ.ع، دورة رقم --، البيان الختامي، 1987/12/15م.

(2) د.غ.ع، دورة رقم--، قرار رقم 4760، 1987/12/15م.

4. العمل على استصدار قرار من مجلس الأمن يدين الممارسات الإرهابية في الأراضي المحتلة، ويتخذ الإجراءات الكفيلة بوقفها وتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وإرسال لجنة دولية لتقصي الحقائق عن هذه الممارسات.

كما وقام مجلس الجامعة بتوجيه تحية إكبار واعتزاز الى الشعب الفلسطيني على انتفاضته الباسلة في وطنه المحتل، والإشادة بوحدته الوطنية وتصديه لأعمال القمع وعمليات الإبادة الإسرائيلية ببطولة وفداء(1).

أما على مستوى القمم العربية، فقد أكدت قمة الجزائر 1988م، على التزامها بتقديم كافة أنواع المساندة والدعم لضمان استمرار مقاومة وانتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني، وذلك من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، بإعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني(*)، وعبر القنوات الدولية المتاحة والمنتظمة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة؛ حتى تتحقق أهدافه المتمثلة في استعادة الحقوق الوطنية الثابتة(2).

وقد حملت جامعة الدول العربية سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، حيث جاء في بيان مجلس الجامعة " وإذ يدين مجلس الجامعة، وبشدة هذه الممارسات الوحشية واللاإنسانية، فإنه يؤكد ان السبب الأساس لكل هذه التطورات هو استمرار الاحتلال لأكثر من عشرين عاما، وعجز الهيئات الدولية والمجتمع الدولي عن وضع حد للاحتلال لإنهاء هذه الممارسات ضد المدنيين العزل(3).

كما أوضح البيان بأن الشعب الفلسطيني يمارس حقوقه المشروعة في هذه الانتفاضة، حيث جاء في البيان " كما انه لم يعد خافيا على أحد بأن الشعب الفلسطيني الذي ضرب المثل الأعلى في البسالة والصمود، لن يوقف نضاله المشروع ضد الاحتلال وممارساته حتى يندحر الاحتلال وتتحرر الأرض، ويسترد الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني(4)".

---

(1) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 4761، فقرة 1، 1988/01/24م.

(*) اعترفت جامعة الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني وذلك في القمة العربية في الجزائر في نوفمبر 1973م. وقد وافقت جميع الدول والوفود الحاضرة على ذلك، بينما تحفظت المملكة الاردنية على هذا القرار. (القمة العربية رقم 6، الجزائر، قرار رقم 46، 26-1973/11/28م.)

(2) القمة العربية (غير عادية)، الجزائر، قرار رقم 178، فقرة ب3، 7-1988/6/9م.

(3) د.غ.ع، دورة رقم --، البيان الختامي، 1987/12/15م.

(4) د.غ.ع، دورة رقم --، البيان الختامي، 1987/12/15م.

وقد تعهدت جميع الدول الأعضاء، بتوفير وسائل الصمود والعيش للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وتقديم الدعم المالي طيلة مدة الانتفاضة، وذلك بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية وإيصال هذه المساعدات من خلال صندوق الانتفاضة الذي انشأته المنظمة لهذا الغرض، ومن خلال المنظمات الدولية والقنوات الاخرى المتاحة[1].

كما وأكد مجلس الجامعة أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية سينجم عنه المزيد من تهديد الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط، وأن الشعب الفلسطيني سيواصل مقاومته للاحتلال بجميع الوسائل[2].

يتضح مما سبق دعم جامعة الدول العربية الواضح للانتفاضة الفلسطينية، والتأكيد على الحق الشرعي للشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الصهيوني لأراضيه، كذلك سعي جامعة الدول العربية الدؤوب لتوفير عوامل استمرار هذه الانتفاضة حتى تحقق الأهداف المرجوة منها.

ثانياً: سبل دعم جامعة الدول العربية للانتفاضة الفلسطينية 1987م:

لقد كان موقف جامعة الدول العربية واضحاً من الانتفاضة الفلسطينية، حيث تمثل هذا الموقف في تأييد الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة، كما وأكدت جامعة الدول العربية على حق الشعب الفلسطيني في الاستمرار في انتفاضته ضد الاحتلال الصهيوني، ويتضح ذلك في معظم القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة، وكذلك القرارات الصادرة عن القمم العربية.

وقد أكد مجلس الجامعة على الاستمرار في دعم انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني مادياً وسياسياً لتمكينه من مواصلة نضاله وتصميمه على إنهاء الاحتلال واستعادة حقوقه الوطنية الثابتة[3]، كما وطالبت جامعة الدول العربية بتحقيق أوسع مساندة عربية مع الانتفاضة المباركة في شتى المجالات السياسية والإقتصادية والإعلامية وعلى الصعيدين الشعبي والرسمي[4]، وعلى مستوى القمم العربية فقد أكدت القمة العربية المنعقدة في الدار البيضاء 1989م، على تقديم الدعم والمساعدة المعنوية والمادية للانتفاضة الفلسطينية وللنضال البطولي الصامد الذي يخوضه الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي المحتلة[5].

(1) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 4761، فقرة 3، 1988/01/24م.

(2) د.غ.ع، بيان صادر عن مجلس الجامعة، 1987/12/15.

(3) د.غ.ع، رقم الدورة --، قرار رقم 4761، فقرة 3، 1988/01/24م.

(4) القمة العربية(غير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرة 2، 1990/05/30م.

(5) القمة العربية (غير عادية)، الدار البيضاء، قرار رقم 180، فقرة7، 1989/05/26م.

وقد تنوعت أنواع الدعم المقدم من جامعة الدول العربية الى الانتفاضة الفلسطينية، واتخذ الدعم عدة اشكال ومنها:

أ- دعم جامعة الدول العربية للانتفاضة الفلسطينية على الصعيدين الدولي والعربي:

سعت جامعة الدول العربية الى رفع صوت الانتفاضة على الصعيدين الدولي والعربي، من خلال اتخاذها العديد من القرارات والإجراءات.

1. دعم جامعة الدول العربية للانتفاضة الفلسطينية على الصعيد الدولي:

عملت جامعة الدول العربية فور اندلاع الانتفاضة الفلسطينية على إيصال صوت الانتفاضة على الصعيد الدولي، حيث قام مجلس الجامعة وفي دورته الغير العادية المنعقدة بعد اسبوع من اندلاع الانتفاضة بتاريخ 1987/12/15م، بتكليف مجالس السفراء العرب في الدول الأوروبية والولايات المتحدة وسائر الدول، بإجراء اتصالات سريعة مع الجهات الرسمية والمنظمات الشعبية ووسائل الإعلام لحثها على استنكار المجازر الإسرائيلية البشعة، والتعبير عن التأييد والتضامن مع نضال الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة[1]، كما ودعت جامعة الدول العربية المجتمع الدولي الى التصدي للإرهاب الرسمي المنظم الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية بدعم من بعض القوى الدولية، ضد الشعب الفلسطيني، وانتهاكه لسيادة الأراضي الفلسطينية[2].

أما على صعيد المنظمات الشعبية والمهنية فقد قام مجلس الجامعة بدعوة المنظمات الشعبية والمهنية في الوطن العربي الى الإتصال بنظيراتها في الدول الاخرى حتى تقوم بالتعبير عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني وادانة الممارسات الإسرائيلية[3].

كما ودعت جامعة الدول العربية الى العمل على دعم الانتفاضة على المستوى العالمي، في المجالات الانسانية والسياسية والإعلامية والإقتصادية والثقافية، والسعي لتعبئة الرأي العام العالمي ضد جرائم الاحتلال الإسرائيلي، وكشف مخططاته الاستيطانية والتوسعية وانتهاكاته لحقوق الإنسان، وأهدافه في إدامة الاحتلال وتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه تحقيقا للأهداف الصهيونية في إقامة إسرائيل الكبرى التي تشمل أجزاء واسعة من الأراضي العربية[4].

---

(1) د.غ.ع، رقم الدورة --، قرار رقم 4760، فقرة 2، 1987/12/15م.

(2) القمة العربية (غير عادية)، الجزائر، قرار رقم 187،فقرة أ2، 1988/06/9م.

(3) د.غ.ع، رقم الدورة --، قرار رقم 4760، فقرة 7، 1987/12/15م.

(4) القمة العربية(غير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرة ب3، 1990/05/30م.

وسعت جامعة الدول العربية الى دعم الانتفاضة الفلسطينية على الصعيد الدولي بعدة اشكال مختلفة، وهي:

أ- تشكيل اللجنة الوزارية العربية لدعم الانتفاضة:

قامت جامعة الدول العربية بتشكيل لجنة من وزراء خارجية المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية والمملكة السعودية والجمهورية السورية والجمهورية العراقية ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية والأمين العام لجامعة الدول العربية، مهمتها وضع خطة عمل عربية مشتركة لتنفيذ القرارات العربية المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي، بما في ذلك رسم التوجه العربي المشترك في الأمم المتحدة، وإجراء اتصالات بمسؤولي الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ومع مسؤولي الدول الأخرى وكذلك مع المجموعات الدولية المختلفة والمنظمات والهيئات ذات الصلة، وذلك من اجل توفير الدعم والتأييد الممكنين لانتفاضة الشعب الفلسطيني(1).

كما وقامت جامعة الدول العربية بتكليف اللجنة الوزارية العربية لدعم الانتفاضة رسميا بمواصلة إجراء اتصالاتها مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ومع مسؤولي الدول الأخرى والأفريقية منها خاصة، وكذلك مع المجموعات الدولية المختلفة والمنظمات والهيئات ذات الصلة، وذلك لتوفير أقصى الدعم والتأييد لانتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة(2)، كما ودعت الجامعة اللجنة الوزارية الى تكثيف نشاطاتها لدعم الانتفاضة الفلسطينية حتى تحقيق أهدافها في التحرر وتقرير المصير(3).

ومع استمرار الانتفاضة وتنامي الاجراءات القمعية لها من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلية، فقد تم توجيه الدعوة مجددا للجنة الوزارية من قبل مجلس الجامعة الى متابعة تنفيذ مهمتها، وخاصة القيام بالإجراءات المكثفة على كافة المستويات، والتحرك على الساحة الدولية من اجل تعزيز الانتفاضة، وحماية الشعب الفلسطيني من ممارسات الإبادة والتنكيل والهدم والحصار والتجويع والنهب والإبعاد والاعتقال، التي تقوم بها سلطات الاحتلال في الأراضي المحتلة، ولإلزام إسرائيل عدم جواز ضم الأراضي العربية المحتلة، والعمل على اتخاذ الإجراءات الرادعة ضد إسرائيل لإلزامها بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة(4).

---

(1) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 4761، فقرة 6، 1988/01/24م.

(2) القمة العربية (غير عادية)، الجزائر، قرار رقم 178،فقرة أ3، 1988/06/9م.

(3) القمة العربية (غير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرةج4، 1990/05/30م.

(4) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 4980، 1989/11/30م.

ب- دعم جامعة الدول العربية للانتفاضة الفلسطينية على مستوى الأمم المتحدة ومجلس الأمن:

منذ اللحظة الأولى لاندلاع المظاهرات، استخدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلية القبضة الحديدية في مواجهتها وقمعها، حيث أكد رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق شامير[*] ان حكومته مصممة على الهجوم بلا هوادة ضد "مثيري الفتن"[1]. كما وحمل البيان الأول لمجلس الوزراء الإسرائيلي تصريحا واضحا بالقتل والرد العنيف على التظاهرات والمواجهات[2].

ومع استمرار التهديدات الإسرائيلية القمعية ضد الانتفاضة الفلسطينية، قامت جامعة الدول العربية بدعوة مجلس الأمن الى العمل على الإنهاء الفوري للاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة، عملا بمبدأ عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة، وإزالة المستعمرات ووضع الأراضي المحتلة تحت إشراف مؤقت للأمم المتحدة، وذلك لتوفير الحماية لمواطنيها وتمهيدا لممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف[3].

ومع تزايد حدة المظاهرات، دفعت سلطات الاحتلال قواتها بأعداد كبيرة، وقررت فرض عقوبات جماعية على السكان الفلسطينيين، وقامت بعمليات اعتقال جماعي للفلسطينيين[4].

ومع هذه التطورات السريعة، قام مجلس الجامعة بمطالبة مجلس الأمن الدولي التدخل لإيقاف هذه الممارسات غير الإنسانية، والعمل على كفالة احترام السلطات الإسرائيلية لمواثيق حقوق الإنسان، كما ودعت مجلس الأمن الى تحمل مسؤولياته الكاملة تجاه انتهاكات إسرائيل المتكررة في الأراضي الفلسطينية، وإمعانها في ارتكاب جرائم الحرب المنوه عنها في المادتين 49 و147، مثل القتل والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والنفي والإبعاد والاعتقال وبناء المستعمرات

(*) اسحق شامير: رئيس الوزراء الاسرائيلي ما بين عامي 1983 و1984م، و1986 و1988م، ولد في وارسو عاصمة بولندا عام 1915م، هاجر الى فلسطين عام 1935م، وانضم الى منظمة ارجون، ثم انشق عنها وانضم الى عصابات شتيرن، الى ان اصبح زعيما لها، تم اتهامه باغتيال الكونت برنادوت مبعوث الامم المتحدة عام 1948م، عمل في جهاز الموساد ما بين 1955 و1965م، ثم انتخب عضوا في الكنيست الاسرائيلي، ثم اصبح رئيسا له عام 1977م، اعتزل العمل السياسي عام 1992م. (موسوعة مقاتل من الصحراء).

(1) النهار، العدد 308، 1987/12/22م، ص1.

(2) فلسطين الثورة، العدد 680، 1987/12/24، ص11.

(3) القمة العربية (غير عادية)، الجزائر، قرار رقم 178،فقرة أ4، 1988/6/9م.

(4) البيادر السياسي، العدد 324، 1988/01/23م، ص20.

والاعتداء على الأماكن المقدسة، ومطالبته بإرغام إسرائيل على الوقوف الفوري لهذه الانتهاكات والممارسات[1].

كما وسعت جامعة الدول العربية ومن خلال الأمم المتحدة الى توفير قوة دولية تشرف على شؤون الفلسطينيين ، وتعمل على توفير الحماية الدولية لهم، حيث دعت الجامعة مجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات الكفيلة لإلزام إسرائيل تنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة، ودعوة مجلس الأمن الى إرسال مراقبين دوليين الى الأراضي الفلسطينية فوراً وفق القرار 681[*] بتاريخ 1990/12/30م[2]، وفي قرار أخر صادر عن مجلس الجامعة دعا المجلس الأمم المتحدة لإيجاد ألية مناسبة لتنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة وخاصة من خلال تعيين قوة دولية لتوفير الحماية للمواطنين في الأراضي المحتلة[3]، كما وطالبت القمة العربية المنعقدة في بغداد الأمم المتحدة بوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت الإشراف الدولي المؤقت لحماية الشعب الفلسطيني ووضع حد لجرائم الاحتلال الإسرائيلي[4].

كما قام مجلس الجامعة بتكليف الأمانة العامة للجامعة برصد ومتابعة الانتهاكات الخطيرة التي يرتكبها الكيان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة، والتي تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وإبلاغها تباعاً إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتعميمها كوثائق للجمعية العامة ومجلس الأمن[5]، ونشر هذه الوثائق وتوزيعها على اللجان الدولية لحقوق الإنسان والهيئات الإنسانية الأخرى[6].

---

(1) القمة العربية (غير عادية)، الجزائر، قرار رقم 178،فقرة أ7، 7–1988/6/9م.

(*) قرار مجلس الامن رقم 681: صدر بتاريخ 1990/12/20م، ونص على ما يلي:

- شجب قرار الحكومة الاسرائيلية استئناف ابعاد المدنيين الفلسطينيين.
- اعراب مجلس الامن الدولي عن قلقه لرفض اسرائيل تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي رقم 672 و 673.
- حث الحكومة الاسرائيلية على تطبيق اتفاقية جنيف لعام 1949م.
- مطالبة الاطراف الموقعة على اتفاقية جنيف ان تلزم اسرائيل على تنفيذ الاتفاقية.

(التقرير السنوي الصادر عن مجلس الامن الدولي، في الفترة من 1990/06/16 الى 1991/06/15م).

(2) د.ع، دورة رقم 99، قرار رقم 5271، 1993/04/19م.

(3) د.غ.ع، دورة رقم ––، قرار رقم 5269، 1993/01/12م.

(4) القمة العربية (غير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرة ب10، 1990/05/30م.

(5) دغ.ع، دورة رقم ––، قرار رقم، 4761، فقرة9، 1988/01/24م

(6) د.ع، دورة رقم 91، قرار رقم 4907، فقرة2 ،1989/03/30م.

هذا ودعا مجلس الجامعة المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة الى دعوة الأمين العام للأمم المتحدة الى زيارة الأراضي المحتلة، والتدخل العاجل لإيقاف اعمال سلطات الاحتلال القمعية التي تشكل انتهاكاً صارخا لحقوق الإنسان[1].

كما وسعت جامعة الدول العربية إلى إيصال صوت الانتفاضة إلى أكبر منبر دولي، وذلك من خلال دعوة وفود الدول العربية لتضمين خطبهم أمام الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة الحالة المأساوية للمواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ومدى معاناتهم من جراء الممارسات التعسفية الإسرائيلية[2]، وسعت جامعة الدول العربية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وانسحابها منها من خلال مجلس الأمن، حيث دعته إلى تحمل مسؤولياته في اتخاذ القرارات والإجراءات الكفيلة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعوة الأمم المتحدة إلى الأشراف على انسحاب قوات الاحتلال من الأراضي الفلسطينية، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة[3].

مما سبق، يتضح أن جامعة الدول العربية سعت إلى إيصال صوت الانتفاضة إلى العالم، وأن أقصر الطرق التي لجأت اليها، هي الأمم المتحدة، وعلى الرغم من عدم كفاية هذا الأمر، إلا أنه أمراً إيجابيا يسجل لها، حيث عمدت إلى صناعة ضغط دولي من شأنه ان يوقف الإجراءات القمعية التي تمارسها قوات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وإيصال صوت الانتفاضة إلى منابر الأمم المتحدة من شأنه أن يوضح لدول العالم كافة، مساندة الدول العربية، ممثلة بجامعة الدول العربية للانتفاضة الفلسطينية.

2- دعم جامعة الدول العربية للانتفاضة الفلسطينية على المستوى العربي:

سعت جامعة الدول العربية الى دعم الانتفاضة منذ اليوم الاول لاندلاعها، وكانت الساحة العربية هي الحاضنة الثانية للانتفاضة بعد الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أكدت جامعة الدول العربية على اعتزاز أُمتنا العربية وإكبارها البطولي للتضحيات التي يخوضها الشعب الفلسطيني، واعتزازها بانتفاضته المجيدة، وللإنجازات العظيمة التي تحققت بفضل التضحيات الكبيرة التي بذلها الشعب الفلسطيني بإقدام وسخاء[4]، كما وأكدت على تأكيد الدعم العربي

---

(1) د.ع، دورة رقم 91، قرار رقم 4907، فقرة2 ،1989/03/30م.

(2) د.ع، دورة رقم 98، قرار رقم 5216، فقرة4، 1992/09/13م.

(3) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 4761، فقرة7، 1988/01/24م.

(4) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 4860، فقرة6، 1988/12/07م.

للإنتفاضة الفلسطينية وعلى كافة المستويات حتى إنهاء الاحتلال، واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني[1].

ومع تزايد تضحيات وكفاح الشعب الفلسطيني خلال سني الانتفاضة أعربت جامعة الدول العربية عن اعتزاز الأُمة العربية وإكبارها لتضحيات الشعب الفلسطيني المجاهد، وصموده العظيم في وجه العدوان الإسرائيلي، والذود عن مقدسات الأُمة، كما وترحمت بخشوع وإجلال على أرواح الشهداء الأبرار[2]، كما وأكدت على دعم الأمة العربية المطلق ومساندتها الكاملة لهذا الكفاح البطولي، وحرصها الشديد على توفير كافة مقومات الدعم والمساندة لاستمرار الانتفاضة وتصاعدها، ووقوفها الراسخ مع كفاح الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في كافة المجالات والميادين[3].

وعلى صعيد القوى الشعبية العربية، فقد دعا مجلس الجامعة الى حشد الطاقات العربية في مختلف المجالات تحقيقاً للتوازن الاستراتيجي الشامل لمواجهة المخططات الإسرائيلية العدوانية، ولصيانة الحقوق الفلسطينية والعربية[4]، هذا ودعت الجامعة العربية الى تعبئة القوى الشعبية العربية للالتفاف حول الانتفاضة الباسلة، وتقديم مختلف أنواع الدعم الى الشعب الفلسطيني في نضاله، والتعبير عن تقديرها لما قدمته الدول العربية من دعم للانتفاضة والدعوة الى تشجيع مبادرات المساعدات الشعبية وتوسيعها[5]، كذلك دعوة الهيئات والمنظمات والمؤسسات السياسية والاجتماعية والإنسانية العربية الى القيام بحملة واسعة على الساحة العربية، والتعاون مع مثيلاتها على الساحة الدولية من أجل مواجهة المخططات الإسرائيلية وتأكيد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والتضامن الفعلي مع نضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة[6].

هذا وقد سعت جامعة الدول العربية إلى تحقيق أوسع مساندة عربية مع الانتفاضة المباركة في شتى المجالات السياسية والإقتصادية والإعلامية وعلى الصعيدين الشعبي والرسمي[7]، حيث حيث دعت الى تعبئة وسائل الإعلام العربي إلى تكثيف التغطية الإخبارية للانتفاضة الباسلة

---

(1) د.ع، دورة رقم 100، قرار رقم 5322، 1993/09/21م.

(2) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5045، فقرة3، 1990/10/18م.

(3) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 1860، فقرة 1، 1988/12/07م

(4) القمة العربية (غير عادية)، الدار البيضاء، قرار رقم 180،فقرة 1، 1989/05/26م.

(5) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 4761، فقرة 11، 1988/01/24م

(6) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 4980، فقرة 2، 1989/11/30م.

(7) القمة العربية (غير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرة 13، 1990/05/30م

وشرح أبعادها وفضح الممارسات الإرهابية الإسرائيلية[1]، ومع تزايد عمليات اقتحام سلطات الاحتلال للنقابات والمستشفيات ومطالبة إدارة المستشفيات بعدم علاج المصابين وتسليم لوائح بأسمائهم أو تحويلهم الى المستشفيات الإسرائيلية[2] ، كما ودعت أيضا الى تنظيم حملات دعم للانتفاضة بمختلف السبل والأشكال، والعمل على توأمة المدن والجامعات والمستشفيات والنقابات، وتحقيق أوسع تغطية إعلامية على الصعيدين الوطني والقومي[3].

وقد قامت سلطات الاحتلال – كإجراء احترازي- لمنع المظاهرات بإغلاق المدارس والجامعات الفلسطينية، وملاحقة الطلاب والمدرسين على حد سواء[4].

ورداً على هذه الإجراءات التعسفية من جانب سلطات الاحتلال، فقد أوصت جامعة الدول العربية الى إعطاء مزيد من الفرص في المدارس والجامعات والمعاهد العربية لأبناء الشعب الفلسطيني حسب الإمكانيات، ومعاملتهم معاملة أبناء البلد المضيف من حيث نسب ودرجات القبول، وإعفاؤهم من الرسوم الدراسية وفق القوانين والأنظمة المرعية والظروف الخاصة بكل دولة[5].

مما سبق، يتضح أن الدعم العربي المقدم للانتفاضة من خلال جامعة الدول العربية، قد تنوعت أشكاله، من خلال دعم القطاعات الصحية والتعليمية، والخدماتية، وهذا الدعم بمجمله من شأنه أن يعزز صمود أبناء الشعب الفلسطيني، الذي يحتاج دعما سياسيا موازيا لهذا الدعم.

ب- دعم جامعة الدول العربية للانتفاضة الفلسطينية على المستوى الإعلامي:

أعادت الانتفاضة الفلسطينية للقضية الفلسطينية بريقها، بعد أن خفت قليلاً بعد الجلاء عن بيروت، وكان لا بد على جامعة الدول العربية أن تعمل جاهدة لإيصال صوت الانتفاضة الى كل المستويات الإقليمية والدولية، كذلك فضح الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني بحجة قمع الانتفاضة.

أصدر مجلس الجامعة قراراً يقضي بالقيام بحملة إعلامية مكثفة على الصعيد الدولي، وذلك من أجل عزل الكيان الصهيوني عالمياً، وإدانة ممارساته وفضح أعمال الإبادة التي يقوم بها، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن أرضه وحقوقه الوطنية الثابتة، والتصدي

---

(1) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 4760، فقرة أ2، 1987/12/15م.

(2) القدس، العدد 6728، 1988/05/18م، ص3.

(3) القمة العربية (غير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرة ب3، 1990/05/30م

(4) فلسطين الثورة، العدد 680، 1987/12/24م، ص3.

(5) القمة العربية (غير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرة ب6، 1990/05/30م

لمحاولات الإعلام الصهيوني تقسيم الشعب الفلسطيني بين الداخل والخارج، وتمزيق وحدته الوطنية بهدف تجزئة قضيته، والانتقاص من حقوقه الوطنية الثابتة، والمساس بوحدة تمثيله[1]. وأصدر المجلس قراراً بتكليف الأمانة العامة بمواصلة تكثيف جهودها الإعلامية من أجل دعم الانتفاضة على الساحة الدولية[2].

وفي قرار آخر قام مجلس الجامعة بتكليف الأمانة العامة الإتصال بالمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة حتى تتولى كلا منها حسب اختصاصها الإتصال بنظيراتها الإقليمية والدولية، لشرح الأوضاع الخطيرة في الأراضي المحتلة سعياً وراء إعلانها عن مساندتها لنضال الشعب الفلسطيني، كما وعبر المجلس عن شكره لجميع الشعوب والحكومات التي وقفت إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال الإسرائيلي[3].

أدت الحملات الإعلامية العربية المساندة للانتفاضة الفلسطينية، الى رفع صوت الانتفاضة إقليمياً ودولياً، الأمر الذي أدى الى إحراج الحكومة الإسرائيلية التي تسعى الى قوقعة صوت الانتفاضة، كونها حدثا عابرا سيتم التعامل معه[4].

لذلك أشاد مجلس جامعة الدول العربية بالجهود التي تبذلها أجهزة الإعلام الصديقة وذات الاتجاه الموضوعي في مختلف أنحاء العالم لنقل الوقائع الحقيقية لنضال الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وكشف وحشية الاحتلال وانتهاكه لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها والاتفاقيات الدولية[5].

كما ودعت القمة العربية المنعقدة في بغداد 1990م، الى تحقيق أوسع مساندة عربية مع الانتفاضة الفلسطينية في شتى المجالات ومنها الجانب الإعلامي، كذلك الدعوة الى تنظيم حملات دعم للانتفاضة بمختلف السبل والأشكال، وتحقيق أوسع تغطية إعلامية على الصعيدين الوطني والقومي[6].

وقام مجلس الجامعة بدعوة مجالس السفراء العرب في الدول الأوروبية والولايات المتحدة وسائر الدول بإجراء اتصالات سريعة مع الجهات الرسمية وخاصة وسائل الإعلام لحثها على

---

(1) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 4761، فقرة 13، 1988/01/24م.

(2) د.ع، دورة رقم 89، قرار رقم 4807، فقرة 3، 1988/04/10م.

(3) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 4761، فقرة 8، 1988/01/24م.

(4) فلسطين والقضية الفلسطينية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ص355.

(5) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 4761، فقرة 9، 1988/01/24م.

(6) القمة العربية (غير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرة ب5، 1990/05/30م.

استنكار المجازر الإسرائيلية البشعة، والتعبير عن التأييد والتضامن مع نضال الشعب الفلسطيني وفضح الجرائم الإسرائيلية اعلامياً[1].

كما ودعا مجلس الجامعة الهيئات العربية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان إلى تكثيف اتصالاتها بنظيراتها الأجنبية من أجل فضح ممارسات الكيان الصهيوني القمعية إعلامياً وإدانتها ووقفها، ودعوة هذه المنظمات لزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة للاطلاع عن كثب على حقيقة الاحتلال الصهيوني وانتهاكاته لحقوق الإنسان، والعمل على نشر التقارير والندوات الإعلامية التي تنجزها هذه المنظمات بعد زيارتها للأراضي المحتلة على أوسع نطاق ممكن[2].

هذا ولم يخفى على جامعة الدول العربية ان التضحيات الجسام التي يقدمها الشعب الفلسطيني؛ قد عززت من مكانة القضية الفلسطينية على المستوى الدولي، حيث وجهت تحية إكبار وتأييد للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة لمواصلته انتفاضته البطولية بكل عزم وإيمان، والاعتزاز بما حققته الانتفاضة من مكانة للقضية الفلسطينية على الصعيد الدولي[3].

مما سبق، يتضح جلياً ان دعوات جامعة الدول العربية، لدعم الانتفاضة إعلامياً قد جنت ثمارها، ويتضح ذلك من خلال الإهتمام الإعلامي الكبير الذي لاقته الانتفاضة، على المستويين العربي والدولي، حيث أدى الاهتمام الإعلامي بالانتفاضة الى نقل الصورة الحقيقية لما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي الصورة التي تسعى إسرائيل الى نقلها مشوهة، وبحقائق معاكسة لما يحدث.

ج- دعم جامعة الدول العربية للانتفاضة على الصعيد الاقتصادي:

أكدت جامعة الدول العربية في معظم قراراتها الصادرة على مستوى القمم العربية، والقرارات الصادرة عن مجلس الجامعة على ضرورة دعم الانتفاضة مادياً، وذلك لتمكين أبناء الأراضي الفلسطينية المحتلة من مواصلة التصدي لعمليات القمع الإسرائيلية، كذلك ايضاً لضمان استمرار الانتفاضة حتى تستطيع إنهاء الاحتلال واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني[4].

---

(1) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 4760، فقرة 14، 1987/12/15م.

(2) د.ع، دورة رقم 91، قرار رقم 4907، فقرة ب2، 1989/03/30م.

(3) د.ع، دورة رقم 89، قرار رقم 4807، فقرة 4، 1988/04/10م.

(4) القمة العربية (غير عادية)، الجزائر، قرار رقم 178، 1988/06/09م. القمة العربية (غير عادية)، الدار البيضاء، قرار رقم 180، 1989/05/25م. القمة العربية (غير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، 1990/05/30م. د.ع، دورة رقم 99، قرار رقم 5271، 1993/04/19م.

ومنذ اندلاع الانتفاضة قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بفرض سلسلة من العقوبات الاقتصادية بهدف قمع الانتفاضة في مهدها[1]، وقد أصاب الاقتصاد الفلسطيني في الأراضي المحتلة الإرهاق نتيجة لاندلاع الانتفاضة وبسبب الممارسات الإسرائيلية[2].

فقامت جامعة الدول العربية، بتخصيص دعم فوري قدره 128 مليون دولار للمؤسسات الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلتين؛ لتغطية ما حصل من نقص كبير في الاحتياجات، خلال الأشهر الخمسة الأولى من الانتفاضة[3]، وبعد شهرين وفي قمة الجزائر تم تخصيص مبلغ فوري اخر وقدره (120 مليون دولار) للمؤسسات الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تم تخصيص دعم شهري قدره (43 مليون دولار) لمواجهة الاحتياجات الملحة، ووقف تدهور الحالة المعيشية، مما يساعد على استمرار الصمود والتصدي في وجه الاحتلال الإسرائيلي[4]، كما وتمت الدعوة لدفع هذه المبالغ وفق أنصبة الأعضاء في ميزانية الجامعة، بالإضافة الى دعوة الجماهير العربية التبرع الشعبي لصالح الانتفاضة[5].

وتأكيداً على أهمية الدعم المادي للانتفاضة الفلسطينية ودوره الفعال في دعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني، فقد تم الدعوة من مجلس الجامعة الى متابعة تنفيذ قرارات الدعم المادي المعتمدة في قرارات قمة الدار البيضاء 1989م، والتأكيد على تنفيذ مختلف أنواع الدعم الأخرى المعتمدة في مجلس الجامعة بهدف تعزيز صمود الانتفاضة وتعزيزها[6].

وللتخفيف من أعباء الاقتصاد الفلسطيني، فقد وجهت جامعة الدول العربية الدعوة للدول الأعضاء الى تشجيع استيراد المنتجات الزراعية الفلسطينية، وفقاً للأنظمة المرعية في كل دولة عربية، ودراسة إمكانية الإعفاءات الجمركية للبضائع المصدرة من الأراضي الفلسطينية المحتلة بهدف دعم الاقتصاد الفلسطيني[7]، ودعت أيضاً الى تسهيل عملية نقل المنتوجات الزراعية من الأراضي الفلسطينية المحتلة، لدخول الأسواق العربية[8].

---

(1) البيادر السياسي: العدد 280، 1987/12/19م، ص16.

(2) البيادر السياسي: العدد 289، 1987/12/28م، ص1.

(3) د.ع، دورة رقم 89، قرار رقم 4807، 1988/04/10م.

(4) القمة العربية (غير عادية)، الجزائر، قرار رقم 178، فقرة 2أ، 1988/06/09م،

(5) القمة العربية(غير عادية)، الدار البيضاء، قرار رقم 180، فقرة 2ب، 1989/05/26م.

(6) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5045، فقرة 6، 1990/10/18م.

(7) القمة العربية (غير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرة 5، 1990/05/30م.

(8) د.ع، دورة رقم 96، قرار رقم 5092، فقرة 3، 1991/09/12م.

ولجلب مزيد من الأموال لدعم الانتفاضة الفلسطينية وضمان استمراراها، فقد دعت الجامعة الدول الأعضاء إلى تنظيم تبرعات للموظفين والعمال وكافة القوى العربية بيوم عمل واحد، دعما للانتفاضة في ذكراها السنوية الثانية(1)، كما وأصدرت دعوة للتطبيق الشامل لضريبة التحرير(*) على جميع الفلسطينيين العاملين في البلدان العربية في القطاعين العام والخاص، وفقا للأنظمة المرعية في الدول الأعضاء(2).

وفي جانب آخر، عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلية الى حفر آبار جوفية بموازاة الأراضي الزراعية الفلسطينية، وقامت بوضع العديد من الخطط لسحب هذه المياه لغرض الزراعة، كما وقامت بتحويل هذه المياه الى الأراضي الزراعية في المستوطنات والتعاونيات الزراعية الإسرائيلية، وحرمان المزارعين الفلسطينيين من ري حقولهم (3).

وقد أدانت جامعة الدول العربية الإجراءات والمخططات الإسرائيلية الرامية إلى سحب المياه العربية، وسرقتها وتحويلها الى المستوطنات الاستعمارية في الأراضي العربية المحتلة، مما يؤدي الى حرمان المواطنين الأصليين من مواردهم المائية، وتهجيرهم وتدمير اقتصادهم(4).

وجدير بالذكر، أن التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قد تأثر سلباً جراء الممارسات الإسرائيلية، وقد تزايدت أعباءه المالية، وقد كان بأمس الحاجة للدعم المادي، الذي من شأنه أن يساهم في التغلب على موضع النفقات وتطبيق الخطط التعليمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لذلك دعت جامعة الدول العربية الدول الاعضاء الى التبرع بسخاء لبرنامج الوكالة الطارئ في الاراضي الفلسطينية المحتلة(5)، كما وناشدت الدول الاعضاء تدبير مبلغ 20 مليون دولار

---

(1) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 4980، فقرة 5، 1989/11/30م.

(*) ضريبة التحرير: هي ضريبة ثابتة تتراوح قيمتها بين 5 إلى 7% من رواتب الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية، وتجبى بواسطة حكومات الدول العربية التي يقيمون فيها، وتعتبر ضريبة التحرير من اهم موارد الصندوق القومي الفلسطيني. (محمود عبده: المؤسسات المدنية لمنظمة التحرير الفلسطينية (1964-1997م)، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 258.).

(2) القمة العربية (غير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرة 4، 1990/05/30م.

(3) غسان المصري: الانتفاضة بين الجذور والافاق، ص37.

(4) د.ع، دورة رقم 89، قرار رقم 4769، فقرة 4، 1988/04/02م.

(5) د.ع، دورة رقم 92، قرار رقم 4934، فقرة 3، 1989/09/13م.

لمواجهة الاعباء المالية اللازمة لتنفيذ خطة دائرة التعليم العالي لدولة فلسطين، والرامية للحفاظ على دور المؤسسات التعليمية الفلسطينية بمختلف مستوياتها[1].

مما سبق، يتضح أن جامعة الدول العربية قد قدمت الدعم المادي السخي للانتفاضة، وقد أخذت على عاتقها مواجهة الأعباء الاقتصادية التي تواجهها الانتفاضة، وذلك من أجل استمرارها وتغلبها على الإجراءات الإسرائيلية التي من شأنها إضعاف الاقتصاد الفلسطيني، بغرض إضعاف الانتفاضة، وقد تنوعت أشكال الدعم الاقتصادي المقدم من جامعة الدول العربية، فقد شمل معظم مناحي الحياة، مثل: دعم قطاع التعليم ، ودعم القطاع الصحي، وتجدر الإشارة الى ان هذا الدعم قد ساعد في التغلب على الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عانى منها الشعب الفلسطيني إبان الانتفاضة.

(1) د.ع، دورة رقم 99، قرار رقم 5275، فقرة 1، 1993/09/14م.

الخلاصة:

نستنتج من خلال العرض السابق، ما يلي:

- جاء رد جامعة الدول العربية على اندلاع الانتفاضة سريعاً، وذلك بتأييد انتفاضة الشعب الفلسطيني، والوقوف الى جانبه ودعمه حتى تحقق الانتفاضة الأهداف المرجوة منها.
- أكدت جامعة الدول العربية على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحقه في إقامة دولته الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف، وتقديم الدعم الشامل والسريع للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- إيصال صوت الانتفاضة على المستوي الدولي، ودعوة المجتمع الدولي الى تأييد نضال الشعب الفلسطيني، والتصدي للإرهاب المنظم الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني.
- دعمت جامعة الدول العربية الانتفاضة على مستوى الأمم المتحدة ومجلس الامن، وذلك من خلال إرسال تقارير توضح فيها الممارسات الإرهابية الإسرائيلية، وحث مجلس الأمن على استصدار قرارات تدين وتوقف هذه الممارسات، والدعوة الى حماية الشعب الفلسطيني من بطش سلطات الاحتلال الإسرائيلية.
- حثت جامعة الدول العربية الجماهير العربية على تأييد انتفاضة الشعب الفلسطيني، والاعتزاز بالتضحيات الجسام التي يقدمها، ودعم الانتفاضة عربياً وعل كافة المستويات، حتى زوال الاحتلال واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.
- أسهمت جامعة الدول العربية في دعم الانتفاضة على المستوى الاعلامي، وذلك من خلال القيام بحملات إعلامية من شأنها إيصال صوت الانتفاضة الى أوسع مدى ممكن.
- ساندت جامعة الدول العربية الانتفاضة مادياً واقتصادياً منذ اندلاعها، من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، ودعم الاقتصاد الفلسطيني أمام التحديات التي يواجهها.

المبحث الثاني:
موقف جامعة الدول العربية من الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني (1987-1993م).

- **اولاً: موقف جامعة الدول العربية من الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان (1987-1993م)**
- **ثانياً: موقف جامعة الدول العربية من الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس (1987-1993م)**
- **ثالثاً: موقف جامعة الدول العربية من الهجرة اليهودية الى الأراضي الفلسطينية المحتلة (1987-1993م).**
- **رابعاً: موقف جامعة الدول العربية من الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (1987-1993م).**

أولاً: موقف جامعة الدول العربية من الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الانسان (1987-1993م)

منذ اندلاع الانتفاضة، تعددت فصول الإرهاب والقمع الصهيوني ضد أهالي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد اتخذت أشكالاً متعددة وهي: القتل العمد، والاعتقالات العشوائية، وهدم وتدمير المنازل، وفرض حظر التجوال، والإبعاد الفردي والجماعي، والاعتداء على المؤسسات التعليمية والصحية، وهذه الاعتداءات والجرائم بمجملها هي انتهاكات لحقوق الانسان الفلسطيني[1].

وقد أدانت جامعة الدول العربية جرائم الاحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني المناضل من قتل وإبعاد واعتقال جماعي، ومن فرض حصار الجوع والعطش، ومنع الأدوية والاعتداء على الأماكن المقدسة وخاصة المسجد الأقصى الشريف، والمؤسسات العلمية والصحية، وهدم البيوت واستباحتها، وعمليات الاستيلاء على الأرض والاستيطان فيها، وقد طالبت الجامعة العربية دول العالم بالضغط على سلطات الاحتلال من أجل وقف تعسفها واضطهادها للشعب الفلسطيني البطل، وفرض العقوبات الفعالة على تلك السلطات التي ترتكب هذه الجرائم في حق الإنسانية[2].

كما ودعت القمة العربية المنعقدة في الدار البيضاء 1989م، الى الوقوف بحزم في مواجهة الجرائم اللاإنسانية التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، ودعت مجلس الأمن الى تحمل مسؤولياته تجاه تلك الجرائم والممارسات المجافية لكل قواعد السلوك الإنساني، والمنافية للقوانين الدولية المعمول بها في مجال الاحتلال العسكري لأراضي الغير، بما في ذلك إمكانية فرض عقوبات على إسرائيل[3].

ومع عجز جامعة الدول العربية عن وقف الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني، فإنها لم تجد سبيلاً إلا إدانة هذه الانتهاكات، ومناشدة الأُسرة الدولية للتدخل لوقف هذه الانتهاكات، حيث دعت الى العمل من أجل تشكيل محكمة شعبية عالمية مكونة من شخصيات دولية بارزة ورجال قانون مرموقين، تتولى النظر في انتهاكات الكيان الصهيوني لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفضح جرائم الاحتلال التي يرتكبها في حق

---

(1) احمد ابو عامر: الانتفاضة في الصحافة الفلسطينية، ص45.

(2) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 4761، فقرة 2، 1988/01/24م. د.ع، دورة رقم 98، قرار رقم 5216، فقرة 3، 1992/09/13م.

(3) القمة العربية (غير عادية)، الدار البيضاء، قرار رقم 180، فقرة 10، 1989/05/26م.

الشعب الفلسطيني[1]، وتجديد المناشدة للأسرة الدولية لاتخاذ التدابير العاجلة لحماية الشعب الفلسطيني مما يتعرض له من أنواع التعذيب البدني والنفسي، والضغط على الكيان الصهيوني لوقف هذه الممارسات[2]، كذلك تجديد الدعوة لمجلس الأمن الى العمل على تطبيق قراراته الخاصة بمعاملة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والتأكيد على وجوب تمتعهم بالضمانات التي نصت عليها اتفاقيات جنيف لعام 1949م[3]، واستمرار العمل على المستوى الدولي لحماية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وإلزام إسرائيل تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة[*] لعام 1949م في الأراضي المحتلة[4].

ومع الدعوات المتكررة للمجتمع الدولي ولمجلس الأمن، قامت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بعد زياراتها المتكررة للأراضي الفلسطينية بشجب الممارسات الإسرائيلية القمعية المتعددة في الضفة الغربية وقطاع غزة، واتهمت السلطات الإسرائيلية باختراق اتفاقية جنيف الرابعة[5].

وقد جاء الرد الإسرائيلي على هذه اللجنة سريعا، حيث قمعت سلطات الاحتلال المنظمات الحقوقية الدولية، ورفضت سلطات الاحتلال استقبال بعثات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان[6].

لم تستطع جامعة الدول العربية وقف انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان، وعلى الرغم من توثيق هذه الانتهاكات، وإرسالها الى الأمم المتحدة، واستصدار قرارات دولية تدعو إسرائيل لوقف انتهاكها لحقوق الإنسان، إلا أن إسرائيل رفضت تطبيق هذه القرارات، وهذا أقصى ما استطاعت

---

(1) د.ع، دورة رقم 91، قرار رقم 4907، فقرة 5، 1989/03/30م.

(2) د.ع، دورة رقم 89، قرار رقم 2، 19888/04/10م. د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5045، فقرة 3، 1990/10/18م.

(3) د.ع، دورة رقم 91، قرار رقم 4907، فقرة 3، 1989/03/30م. د.ع، دورة رقم 98، قرار رقم 5216، فقرة 5، 1992/09/13م.

(*) اتفاقية جنيف الرابعة عام 1949م: هي اتفاقية وضعت لغرض حماية المدنيين في اوقات الحروب عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م، والتي اظهرت شدة حاجة المدنيين للحماية في اوقات الحروب، وقد وافقت معظم دول العالم على الاتفاقية في الاجتماع الذي عقد في مدينة جنيف عام 1949م، بناءً على القرارات الصادرة عن مؤتمر الصليب الاحمر الدولي عقب اجتماعه السابع عشر والذي عقد في ستوكهولم عام 1948م. (عدنان ابو عامر: الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان، ص4).

(4) القمة العربية (غير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرة 8، 1990/05/30م.

(5) الفجر، العدد 5006، 1989/02/18م، ص1.

(6) القدس، العدد 6867، 1989/10/09م، ص1.

جامعة الدول العربية ان تقوم به؛ للتصدي لانتهاك إسرائيل حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

موقف جامعة الدول العربية من الإبعاد الجماعي للمواطنين الفلسطينيين 1992م:

مع استمرار سلطات الاحتلال في ممارسة جميع أنواع القمع والاضطهاد ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 1992/12/17م على إبعاد حوالي 415 مواطناً فلسطينيا من قطاع غزة، والضفة الغربية الى جنوب لبنان، وذلك بحجة انتمائهم الى جماعات فلسطينية تهدد أمن دولة إسرائيل[1].

قام مجلس الجامعة بعقد دورة غير عادية بتاريخ 1993/01/12م؛ لمناقشة قضية الإبعاد الجماعي للمواطنين الفلسطينيين الى الاراضي اللبنانية التي تحتلها اسرائيل، وقد جاء المجلس بحزمة من القرارات جاءت على النحو التالي[2]:

1- إدانة اسرائيل بقوة لارتكابها جريمة ابعاد اكثر من اربعمائة فلسطيني من الاراضي المحتلة، منتهكة بذلك قواعد القانون الدولي المتعارف عليها ولا سيما احكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م.
2- التحذير من المخاطر الجسيمة المترتبة على هذا الانتهاك، وعلى سياسة النفي والطرد الجماعي التي تنتهجها اسرائيل بالنسبة للأمن والاستقرار في المنطقة.
3- ادانة اسرائيل لانتهاكها سيادة الجمهورية اللبنانية بإبعاد المواطنين الفلسطينيين الى الاراضي اللبنانية المحتلة، وتأييد ودعم قرارات الحكومة اللبنانية بهذا الصدد.
4- دعوة مجلس الامن لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بالزام اسرائيل التنفيذ الفوري للقرار 799[*] لعام 1992م، بما في ذلك تطبيق احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

---

(1) لبيب قدسية: ابعاد الفلسطينيين عن وطنهم (1967- 1993م)، ص49.

(2) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5269، 1993/01/12م.

(*) قرار رقم 799 عام 1992م: صدر هذا القرار عن مجلس الامن الدولي، بموافقة عشر دول، وامتناع اربعة اعضاء، ورفض عضو واحد، وقد نص على ما يلي:

- ادانة مجلس الامن الدولي ابعاد مئات المدنيين الفلسطينيين، ومعارضته لأية اجراءات من هذا القبيل.
- تأكيد مجلس الامن الدولي انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على جميع الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ 1967م، بما فيها القدس، وان ابعاد المدنيين الفلسطينيين يعد خرقا لالتزاماتها بموجب الاتفاقية.
- الطلب من اسرائيل عودة جميع المبعدين بأمان وعلى الفور الى الاراضي الفلسطينية المحتلة.

(التقرير السنوي الصادر عن مجلس الامن الدولي في الفترة من 1992/06/16 الى 1993/06/16م، ص382).

5- مطالبة مجلس الامن باتخاذ الاجراءات اللازمة وبصورة استعجالية من اجل تأمين الاغاثة اللازمة للمبعدين الفلسطينيين عبر الاراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد كانت عملية الابعاد الجماعي للفلسطينيين بمثابة الحدث الخطير في تطور الاجراءات العقابية الاسرائيلية للشعب الفلسطيني، لكن رد جامعة الدول العربية لم يلبي التطلعات الفلسطينية كالعادة، فقد اقتصر الرد وكالعادة بالمناشدة تارة، وبالإدانة تارة اخرى.

ومع استمرار الإبعاد الجماعي وعدم امتثال إسرائيل للقرارات الدولية، جاء الرد من جامعة الدول العربية في نفس المستوى المعهود، حيث نددت بمواصلة إسرائيل لسياسة العقاب الجماعي وإهدار حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإدانة إسرائيل لرفضها تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 799، الذي يطالب إسرائيل بالإعادة الفورية والآمنة للمبعدين، ومطالبة المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بالتعهد بعدم اللجوء إلى سياسة الإبعاد مجدداً[1].

لم تيأس جامعة الدول العربية من مناشدة المجتمع الدولي من اجل حماية الشعب الفلسطيني من سياسات القمع الاسرائيلية، فقد وجهت وفي هذه المرة الدعوة الى الدول دائمة العضوية في مجلس الامن من اجل اتخاذ اجراءات اللازمة لتطبيق احكام ميثاق الامم المتحدة وقراراتها الخاصة بضمان احترام مواثيق حقوق الانسان، واتفاقية جنيف الرابعة الصادرة عام 1949م، وحث هذه الدول على بذل جهودها لإلزام اسرائيل لوقف انتهاكاتها لحقوق الانسان الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وحث اسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم 799 الخاص بالعودة الفورية للمبعدين[2]، ودعوة هذه الدول ومن خلال مجلس الامن لإرسال مراقبين دوليين الى الاراضي الفلسطينية المحتلة فورا وفق القرار 681[*] بتاريخ 1990/12/30م[3].

مما سبق، يتضح جليا ان جامعة الدول العربية لم تستطع توفير الحد الادنى من الحماية للشعب الفلسطيني امام الانتهاكات الاسرائيلية، كذلك لم تستطع ومن خلال مناشداتها المتكررة

---

(1) د.ع، دورة رقم 99، قرار رقم 5271، فقرة أ،3، 4، 5، 1993/04/19م.

(2) د.ع، دورة رقم 99، قرار رقم 5271، فقرة ب3، 1993/04/19م.

(*) القرار رقم 681، 1990/12/30م: قرار صادر عن مجلس الامن الدولي وينص على:

- اعرب مجلس الامن الدولي عن بالغ قلقه لرفض اسرائيل تنفيذ قراري مجلس الامن رقم 672 و673.
- شجب قرار الحكومة الاسرائيلية استئناف ابعاد المدنيين الفلسطينيين.
- حث الحكومة الاسرائيلية تطبيق اتفاقية جنيف 1949م.
- مطالبة الاطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الزام اسرائيل تنفيذ الاتفاقية.

(التقرير السنوي الصادر عن مجلس الامن الدولي في الفترة من 11990/06/16- 1991/06/16م، ص84).

(3) د.ع، دورة رقم 99، قرار رقم 5271، فقرة ب4، 1993/04/19م.

للمجتمع الدولي من ايقاف الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان، وذلك ان دل على شيء، انما يدل عن العجز الواضح في السياسات التي انتهجتها جامعة الدول العربية حيال موضوع الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان، فالمناشدات ومن بعدها الإدانات لا تجلب الحقوق للشعوب المضطهدة.

ثانياً: موقف جامعة الدول العربية من الانتهاكات الاسرائيلية في مدينة القدس (1987-1993م)

احتلت إسرائيل أثناء حرب عام 1948م القسم الغربي من مدينة القدس، وخلال حرب عام 1967م احتلت القسم الشرقي من المدينة، وقد عبر المجتمع الدولي والامم المتحدة عن رفضهما ضم إسرائيل للقسم الشرقي من المدينة، كما ورفضت الإجراءات الإسرائيلية التي اتبعتها فيها، والهادفة الى تغيير معالم المدينة، واعتبارها إجراءات غير شرعية[1].

أكدت جامعة الدول العربية على مكانة القدس التاريخية والوطنية والروحية عربياً وإسلامياً ومسيحياً، وأن القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعاصمة دولة فلسطين، وان أي مساس بوضعها الديني والقانوني والحضاري هو انتهاك صارخ للمواثيق والقرارات الدولية[2]. وان الجامعة تدين الإجراءات والانتهاكات الإسرائيلية لحرمة مدينة القدس والمسجد الأقصى، وتدعو الدول الأعضاء الى إيلاء هذه القضية جل اهتمامها لتتمكن الأجهزة المختصة من القيام بواجباتها لحماية مدينة القدس والمسجد الأقصى من الاعتداءات الإسرائيلية، والاتصال بالجهات المعنية عربياً وإسلامياً ودولياً من أجل تحقيق التعاون لتنفيذ هذا القرار[3].

لم تتوانى سلطات الاحتلال عن القيام بأي إجراءات جديدة من شأنها ان تسهم في تهويد مدينة القدس، وتغيير الوضع القانوني فيها، حيث سعت إسرائيل منذ احتلالها مدينة القدس الى تهويدها بطرق شتى ومنها: الاستيطان ومصادرة الأراضي، وتهجير الفلسطينيين وسحب الهويات منهم، وإصدار قوانين التنظيم والتخطيط الذي حول 40% من أراضي القدس الى مساحات خضراء يمنع الفلسطينيين من البناء عليها، والسيطرة على التعليم، وتشريعات أُخرى تستغل من خلالها الموارد الطبيعية لمدينة القدس خاصة المياه، وتشريعات تسهم في تغيير وتهويد أسماء المواقع الفلسطينية[4].

---

(1) ابراهيم عبد الكريم: قضية القدس في قرارات الامم المتحدة، ص170.

(2) القمة العربية (غير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرة 1، 28-1990/05/30م.

(3) د.ع، دورة رقم 89، قرار رقم 4768،فقرة 1، 1988/04/02م.

(4) وديع عواودة: الصهيونية غيرت 90% من اسماء المواقع في فلسطين، ص32.

أكدت جامعة الدول العربية ان كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي غيرت او ترمي الى تغيير هوية مدينة القدس ووضعها القانوني هي تدابير لاغية وباطلة ويجب العمل على إلغائها فوراً[1]،كما وأقدمت جامعة الدول العربية على إدانة سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ورفضت الممارسات التي أقدمت عليها لاستغلال الثروات الطبيعية والموارد المائية، كما دعت كافة المنظمات والهيئات الدولية الى اعتبار الإجراءات الإدارية والتشريعية وجميع الأعمال التي قامت بها سلطات الاحتلال، والتي من شأنها ان تؤدي الى تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس باطلة[2]، كذلك تقديم الدعم المالي الفوري الى مدينة القدس، وإنشاء صندوق خاص لهذا الغرض، تساهم فيه الحكومات والقطاعات الشعبية العربية، لتمكين المواطنين الفلسطينيين فيها من الحفاظ على ممتلكاتهم العقارية من أجل منع سلطات الاحتلال من المزيد من المصادرة والاستيلاء على تلك الممتلكات[3].

موقف جامعة الدول العربية من الانتهاكات التي يتعرض لها المسجد الأقصى:

أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية بتاريخ 1988/03/15م، قراراً تسمح بموجبه للجماعات اليهودية بدخول باحات الحرم القدسي؛ لأداء صلوات تلمودية[4].

طلبت جامعة الدول العربية من أمينها العام إرسال رسالة عاجلة الى الأمين العام للأمم المتحدة تؤكد بطلان قرار المحكمة العليا لسلطات الاحتلال بخصوص السماح لجماعات يهودية بانتهاك ساحة الحرم القدسي الشريف، والمطالبة باعتباره لاغياً ولا قيمة قانونية له، كذلك ان تقوم المجموعة العربية بالاشتراك مع مجموعة الدول الإسلامية في الأمم المتحدة بعرض القضية في مجلس الأمن خلال مدة لا تتجاوز 15 يوم من تاريخ صدور هذا القرار[5].

موقف جامعة الدول العربية من المجزرة الإسرائيلية في المسجد الأقصى 1990م:

بتاريخ 1990/10/08م، قامت فئة من اليهود المتعصبين باقتحام ساحات المسجد الأقصى المبارك، بحماية الشرطة والجيش الإسرائيلي، وعندما حاول المصلون والحراس المسلمون منعهم، بادر أفراد الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار عليهم، وقد نتج عن هذه المجزرة استشهاد 22 فلسطيني وإصابة 95 آخرين، وقد اتضح فيما بعد ان المجزرة قدد خططت لها

(1) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5045، فقرة 2، 1990/10/18م.

(2) د.ع، دورة رقم 89، قرار رقم 4769، فقرة 2، 3، 1988/04/02م.

(3) د.ع، دورة رقم 98، قرار رقم 5216، فقرة 3، 1992/09/13م.

(4) القدس، العدد 5694، 1988/03/16م، ص1.

(5) د.ع، دورة رقم 89، قرار رقم 4808، فقرة 1، 2، 1988/04/10م.

السلطات الإسرائيلية مع العصابات المتشددة، بهدف إرهاب المسلمين والاستيلاء على الحرم القدسي الشريف[1].

عقدت جامعة الدول العربية دورة غير عادية بتاريخ 1990/10/18م، جاء فيها القرارات التالية[2]:

1. إدانة إسرائيل لعدوانها الجديد على المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة وللمجزرة الدموية التي ارتكبتها ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وتحميل سلطات الاحتلال كامل المسؤولية عن هذه الاعمال الاجرامية.
2. تأكيد تمسك الدول العربية بالحق العربي والفلسطيني الثابت بمدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتأكيد عزمها الدفاع عن هذا الحق وحماية المقدسات في مواجهة التحدي الإسرائيلي.
3. من حق الشعب الفلسطيني الدفاع عن مدينة القدس التي هي جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية الموجودة فيها.

ولحماية المقدسات الإسلامية في مدينة القدس قام مجلس الجامعة بتشكيل لجنة سميت فيما بعد (لجنة القدس)، من ممثلي الدول الأعضاء تتركز مهامها فيما يلي:

1. دراسة وإقرار المشاريع التي ستعرض عليها من طرف الجهات الأردنية المختصة[3].
2. وضع موازنة متكاملة لدعم المشاريع التي تم إقرارها، وعرضها على مجلس الجامعة في دورته المقبلة.

قيام هذه اللجنة بتكثيف الاتصالات مع منظمة المؤتمر الإسلامي[*]، ومنظمة

---

(1) الموسوعة الفلسطينية، الموقع الالكتروني، palestineaoedia.net.

(2) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 4045، فقرة 1، 2، 3، 1990/10/18م.

(3) وهذه المشاريع هي:
1. ترميم وصيانة المعالم الدينية داخل الحرم القدسي.
2. ترميم وصيانة اثار القدس (200 اثر اسلامي).
3. الاعمار الشامل لقبة الصخرة المشرفة.
4. تشديد الحراسة داخل المسجد الاقصى.
5. تطوير العمل في مصانع دار الايتام الاسلامية في القدس.
6. اقامة معرض القدس المتنقل.

(*) منظمة المؤتمر الاسلامي: انشئت عام 1969م لعدة اسباب، اهمها: هزيمة الدول العربية في حرب 1967م، وتزايد الاعتداءات الاسرائيلية ضد العرب بعد حرب 1967م، وتراجع التيار القومي العربي الذي تزعمه جمال عبد الناصر، وقد اعتبر حرق اسرائيل جزء من المسجد الاقصى عام 1969م السبب المباشر الذي شجع الدول العربية والاسلامية الى اقامة تجمع اسلامي ضد الاعتداءات الاسرائيلية على المقدسات الاسلامية، وعقد المؤتمر الاول للمنظمة في 1969/09/25م في المغرب. (محمد العبيدي: ايران ومنظمة المؤتمر الاسلامي، ص11).

اليونيسكو[*] لدعم مشاريع ترميم آثار مدينة القدس.

كما وجه مجلس الجامعة الدعوة الى الدول الأعضاء الى المساهمة الفعالة من تقديم مختلف أشكال الدعم اللازم للمشاريع والقرارات المتخذة في إطار لجنة القدس، بما في ذلك ترميم مباني القدس القيمة، وإصلاح قبة الصخرة المشرفة، ودعم صمود أبناء المدينة خاصة على مستوى تشجيع الإسكان ومشاريع الإعمار العربية وحراس الحرم الشريف وموظفي الأوقاف الإسلامية والهيئات الدينية[1].

يتضح مما سبق، ان جامعة الدول العربية قد أولت مدينة القدس والمسجد الأقصى أهمية خاصة، كونهما من المعالم الإسلامية عامة، والعربية خاصة، وقد اهتمت باستمرار المعالم الإسلامية في مدينة القدس وضرورة الحفاظ عليها، لكن المسجد الأقصى ومدينة القدس يتعرضان لعملية تهويد مستمرة، وقد حاولت جامعة الدول العربية الحد وإيقاف عملية التهويد، باستهجان الاعتداءات الإسرائيلية تارة وعدم شرعيتها تارة أُخرى، ومناشدة المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن للضغط على إسرائيل؛ لإيقاف إجراءاتها الهادفة الى تهويد مدينة القدس، لكن هذه الخطوات غير كافية لكبح جماح عملية التهويد التي تتعرض لها مدينة القدس والمسجد الأقصى.

موقف جامعة الدول العربية من قرار الكونجرس الأمريكي[*] باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل:

اتسمت السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، بالانسجام التام مع السياسات الإسرائيلية، ويقف الأمريكيون دوماً موقفاً متصلباً منحازاً بشكل واضح للسياسات الإسرائيلية، على الرغم من محاولاتهم إظهار شيء من التوازن تجاه بعض القضايا الحساسة، وعلى مستوى

(*) اليونيسكو: وهي بالعربية: منظمة الامم المتحدة للتعليم والعلم والثقافة، وهي احدى منظمات هيئة الامم المتحدة، تأسست سنة 1947م، ويقع مقرها في مدينة باريس في فرنسا، وتضم عضويتها 196 دولة عضو و8 دول مؤسسة، وتهدف المنظمة الى المساهمة في احلال الامن والسلم، وذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي عن طريق التعليم، والعلم والثقافة، وذلك من اجل احلال الاحترام للعدالة، وتسعى الى تشجيع التعرف على التراث الثقافي والطبيعي، الذي يعتبر ذا قيمة متميزة بالنسبة للإنسانية حول العالم، وتحديده من اجل صيانته والحفاظ عليه. (التربية الوطنية: منشورات جامعة القدس المفتوحة، ص185).

(1) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5045، فقرة 7، 1990/10/18م.

(*) الكونجرس الامريكي: احد اهم المراكز السياسية في الولايات المتحدة الامريكية، وصاحب السلطة التشريعية فيها، ويهتم بالسياسات الامريكية والقضايا الخارجية، والقضايا الداخلية للولايات المتحدة الامريكية، خاصة في مجال الضرائب، ووزارتي الدفاع والخارجية، ويتكون من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وله العديد من الهيئات الخاصة. (هاشم الشهواني: العلاقة بين الكونجرس الامريكي و البيت الابيض في ظل العلاقات الخارجية، ص338).

مجلس الأمن تحاول أمريكا تعطيل القرارات التي فيها إدانة للجانب الإسرائيلي، حيث تعتبر حليفتها الأولى في المنطقة[1].

وقد أعربت جامعة الدول العربية عن استنكارها للمواقف الأمريكية المنحازة لإسرائيل، وطالبت الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير موقفها تجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية والعربية، والكف عن دعم إسرائيل، ودعوتها للالتزام بالشرعية الدولية لمنع سياسة القمع والإرهاب الإسرائيلي، وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 672[*] وتأكيد تطبيق كافة مبادئ وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي[2].

وقد كانت جامعة الدول العربية قد أصدرت القرار رقم 4328[*] بتاريخ 1984/03/31م، والذي يتعلق بمساعي الكونجرس الأمريكي لنقل السفارة الأمريكية الى مدينة القدس[3].

وقد اتخذ الكونجرس الأمريكي، قرارين بتاريخ 1990/02/10م، يقضي الأول بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب الى مدينة القدس، أما القرار الثاني، فيعترف بموجبه الكونجرس الأمريكي بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل[4].

وقد أدانت القمة العربية المنعقدة في بغداد 1990م هذين القرارين، وقامت بتوجيه الدعوة الى الكونجرس الأمريكي لإلغاء هذين القرارين غير الشرعيين واعتبارهما مخالفين للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة وللمواقف الرسمية الأمريكية الخاصة بمدينة القدس، كذلك أوصت القمة

---

(1) مركز المعلومات الفلسطيني، وفا، الموقع الالكتروني، wafainfo.com.

(*) قرار مجلس الامن الدولي رقم 672، بتاريخ 1990/10/12م، وينص على ما يلي:

- يدين مجلس الامن الدولي على وجه الخصوص اعمال العنف التي ارتكبتها قوات الامن الاسرائيلية، والتي اسفرت عن وقوع ارواح، بمن فيهم مدنيون فلسطينيون ومصلين ابرياء.

يطلب الى اسرائيل، بصفتها السلطة المحتلة، الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية المقررة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. (موسوعة مقاتل من الصحراء).

(2) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5045، فقرة 4، 1990/10/18م.

(*) بناء على مذكرة مقدمة من منظمة التحرير الفلسطينية بشأن ما يجري في الكونجرس الامريكي من مساع لنقل السفارة الامريكية الى مدينة القدس، اصدر مجلس الجامعة هذا لقرار الذي جاء فيه:

1. بذل الجهود والمساعي لدى حكومة الولايات المتحدة لعدم الاستجابة للضغوط الصهيونية التي تهدف الى نقل السفارة الامريكية الى مدينة القدس.

2. ان تقوم الدول العربية بتكثيف اتصالاتها مع دول العالم التي لها علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني لحثها على عدم الاستجابة للضغوط الصهيونية لنقل ممثلاتها الدبلوماسية الى مدينة القدس. للمزيد انظر: د.ع، قرار رقم 4328، فقرة ج2، 1984/03/31م.

(3) د.ع، دورة رقم 98، قرار رقم 5216، فقرة د2، 1992/09/13م.

(4) فلسطين الثورة، العدد 748، 1990/02/11م، ص11.

باتخاذ أشد الإجراءات الاقتصادية والسياسية ضد أي دولة تعتبر القدس عاصمة لإسرائيل[1]، ومطالبة الأمم المتحدة بضرورة تنفيذ القرار [*]476 بتاريخ1980/08/20م[2].

ولشرح الأهمية الدينية والسياسية لمدينة القدس، قام مجلس الجامعة بتشكيل لجنة وزارية للقيام بتحرك سياسي وعربي واسع وسريع، يشمل الفاتيكان ودول أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان والصين لشرح وجهة النظر العربية بشأن مدينة القدس ومستقبلها[3].

ثالثاً: موقف جامعة الدول العربية من الهجرة اليهودية الى الأراضي الفلسطينية المحتلة (1987–1993م).

تعرضت الأراضي الفلسطينية الى موجات هجرة يهودية من شتى أنحاء العالم، وقد بدا واضحاً ان السلطات الإسرائيلية تسعى لاستقدام أكبر عدد ممكن من اليهود حول العالم للإقامة في إسرائيل، عن طريق طرق شتى، ومنها إغرائهم برغد العيش في فلسطين المحتلة[4]، كما لجأت الى تسويق عبارة أرض بلا شعب، وتصوير هذه الأراضي للمهاجرين اليهود أنها أراضي لا يملكها أحد [5].

أدانت جامعة الدول العربية هذه الهجرة التي تشكل اعتداء على حقوق الشعب العربي الفلسطيني في أرضه ووطنه وهويته، واعتبار هذه الهجرة تهديداً صريحا للأمن القومي العربي،

---

(1) القمة العربية (غير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرة ج2، 3، 1990/05/30م.

(*) قرار مجلس الامن الدولي رقم 476، والصادر بتاريخ 1980/08/20م، تمت الموافقة بالإجماع وامتناع عضو عن التصويت، ونص القرار على ما يلي:

- شجب مجلس الامن الدولي استمرار اسرائيل في تغيير المعالم المادية والتركيب الجغرافي والهيكل المؤسسي مدينة القدس الشريف.
- يشجب بشدة استمرار اسرائيل، بصفتها القوة المحتلة، رفض التقيد بقرارات مجلس الامن والجمعية العامة ذات الصلة.
- يؤكد ان كل هذه الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل، والرامية الى تغيير معالم مدينة القدس، ليس لها أي مستند قانوني.

يؤكد ان هذه الاجراءات التي غيرت معالم مدينة القدس باطلة اصلا، ويجب الغاءها وفقا لقرارات مجلس الامن ذات العلاقة. (موسوعة مقاتل من الصحراء).

(2) د.ع، دورة رقم 98، قرار رقم 5216، فقرة د1، 1992/09/13م.

(3) د.ع، دورة رقم 98، قرار رقم 5216، فقرة د4، 1992/09/13م.

(4) عمر شلايل: فلسطين في صراع الشرق الاوسط، ص226.

(5) فلسطين والقضية الفلسطينية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ص156.

وانتهاكا لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي[1]، كما واعتبرت هذه الهجرة انتهاكا صارخاً للقوانين والمواثيق الدولية وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949م، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[2].

السبل التي لجأت اليها جامعة الدول العربية للتصدي لموجات الهجرة اليهودية الى الأراضي الفلسطينية:

مع توالي موجات الهجرة اليهودية الى الأراضي الفلسطينية المحتلة، قامت جامعة الدول العربية باتخاذ عدة إجراءات من شأنها الحد وتقليص هذه الهجرة، وتمثلت هذه الإجراءات فيما يلي:

1. التحذير من الأخطار الجسيمة الناتجة عن هذه الهجرة وآثارها فيما يتعلق باحتمال التوصل الى تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي، مما يزيد من التوتر في المنطقة ويشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين[3].
2. مناشدة الدول المعنية بتوعية مواطنيها اليهود الراغبين في الهجرة، بعدم مشروعية هجرتهم الى الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وكذلك توسيع مجال الاختيار أمام الراغبين في هجرة مواطنيهم بإسقاط القيود المفروضة على استقبالهم في الدول التي يمكنها استيعاب مهاجرين جدد، وعدم قصر فرصة تهجيرهم على مهجر واحد وهو فلسطين، وكذلك تمكينهم من العودة الى موطنهم الأصلي إذا رغبوا في ذلك[4]، كذلك مساندة مطالب اليهود الراغبين في العودة الى البلدان التي هاجروا منها بما في ذلك البلدان العربية، مع الاستعداد لتقديم ما يلزم من النفقات الى مواطنهم الأصلية في البلدان العربية[5].
3. العمل على اتخاذ الإجراءات الحازمة وعلى كافة الأصعدة إزاء المؤسسات والهيئات التي تقوم بالتسهيلات بكافة أنواعها للهجرة اليهودية الى فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، وخصوصاً المساعدات المالية والنقل[6].

---

(1) د.ع، دورة رقم 93، قرار رقم 4988، فقرة 1، 1990/03/13م.

(2) القمة العربية (الغير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرة ج1، 1990/05/30م.

(3) د.ع، دورة رقم 93، قرار رقم 4988، فقرة 2، 1990/03/13م.

(4) القمة العربية (الغير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرة ج3، 1990/05/30م.

(5) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5036، فقرة 4، 1990/07/16م.

(6) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5036، فقرة 3 ، 1990/07/16م.

4. حظر التعامل مع شركات الطيران التي تقوم بنقل المهاجرين اليهود الى فلسطين والأراضي العربية المحتلة، ومنع طائراتها من الهبوط في المطارات العربية، او التحليق او المرور في الأجواء العربية، كذلك حظر التعامل مع الشركات والمؤسسات والهيئات الأجنبية التي تقدم تسهيلات لهجرة اليهود الى فلسطين او الأراضي العربية المحتلة او توطينهم فيها بأي شكل من الأشكال(1).
5. دعوة مختلف الدول عن الامتناع عن تقديم أي معونات او قروض او تسهيلات للحكومة الإسرائيلية من شأنها ان تساعد في توطين المهاجرين اليهود في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، والطلب الى الأمم المتحدة الى تحمل مسؤولياتها من أجل عدم توطين المهاجرين اليهود في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها مدينة القدس، وتشكيل رقابة دولية لتنفيذ ذلك، واستصدار قرار من مجلس الأمن بذلك(2).

مما سبق، نلاحظ مدى اهتمام جامعة الدول العربية بقضية الهجرة اليهودية الى الأراضي الفلسطينية المحتلة، إيماناً منها بمدى خطورة هذه الهجرة، فالتجأت لاتخاذ تدابير عملية على الأرض لكبح جماح الهجرة اليهودية، من خلال فرض عقوبات اقتصادية على وسائل النقل التي تساعد على نقل المهاجرين، ومحاولة إقناع المهاجرين بالبقاء في بلدانهم، ومناشدة الحكومات التي تسمح بالهجرة من بلدانها التوقف عن ذلك، وهي إجراءات من شأنها التقليل من عمليات الهجرة.

موقف جامعة الدول العربية من الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي الى الأراضي الفلسطينية:

شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة موجات هجرة يهودية من الاتحاد السوفيتي، ودول أوروبا الاشتراكية في منتصف الثمانينيات، هدفت إسرائيل من خلالها؛ الى زيادة المعدل الديموغرافي لها، وتعويض خسائرها البشرية نتيجة حروبها مع العرب، وتم ذلك بضغط أمريكي على الاتحاد السوفيتي الذي كان على وشك الانهيار(3)، وبعد انهياره قطفت إسرائيل ثماراً غالية نتيجة ذلك، ففُتحت أبواب الهجرة من الاتحاد السوفيتي الى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد احتفلت إسرائيل في 2000/07/05م بقدوم المهاجر رقم مليون من الاتحاد السوفيتي(4)، بينما

(1) د.ع، دورة رقم 96، قرار رقم 5119، فقرة 1,2، 1991/09/12م.
(2) القمة العربية (الغير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرة ج4,6 ، 1990/05/30م.
(3) جبار جمال: اضواء على حقيقة الهجرة اليهودية الى فلسطين (1948- 1980م)، ص200.
(4) محسن صالح: القضية الفلسطينية وابعادها التاريخية، ص112.

كان عدد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي الى الأراضي الفلسطينية المحتلة 200 الف مهاجر مطلع التسعينيات[1].

طالبت جامعة الدول العربية المجتمع الدولي بالعمل على وضع حد لهجرة اليهود السوفييت الى فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وإيجاد ألية دولية لمراقبة ومتابعة النشاطات الإسرائيلية في هذا المجال، والتحرك الفوري وعلى أعلى مستوى ممكن لاستصدار قرار من مجلس الأمن في هذا الشأن[2]، كذلك تكثيف الاتصالات مع الجهات المعنية وخصوصاً الاتحاد السوفيتي المصدر الرئيسي للهجرة، من أجل وضع حد لهجرة اليهود السوفييت بهدف التوطين في الأراضي العربية المحتلة، مع التذكير بالمخاطر الجسيمة الناتجة عن هذه الهجرة وأثارها السلبية على جهود التسوية الرامية الى إحلال سلام عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، وعلى الأمن والسلام الدوليين[3]، كما ودعت الى بذل المساعي الحثيثة لدى الدول التي تخرج منها موجات التهجير اليهودية، وخاصة دول الاتحاد السوفيتي؛ لتوضيح عواقب هذه الهجرة البالغة الخطورة على حقوق الشعب الفلسطيني والعربي، فضلاً عن مساهمتها في تصعيد التوتر والعنف في منطقة الشرق الأوسط[4].

وعلى صعيد آخر، وللحد من عمليات الهجرة اليهودية من دول الاتحاد السوفييتي ، دعت جامعة الدول العربية الى وضع موقف هذه الدول من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ومن قضية الهجرة اليهودية الى فلسطين والأراضي العربية المحتلة في الاعتبار، عند تقييم العلاقات العربية مع هذه الدول[5]، كذلك الحال مع دول شرق أُوروبا، حيث دعت الجامعة العربية الى بناء العلاقات مع دول شرق أوروبا على قاعدة المصالح المتبادلة في ضوء المتغيرات الحاصلة في هذه الدول، وبما يخدم تطوير موقفها من الهجرة اليهودية الى فلسطين والقضية الفلسطينية بشكل عام[6]، وقد تم تكليف الامانة العامة وبالتعاون مع الدول الاعضاء بمتابعة تطورات الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي الى فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأُخرى، وإجراء الاتصالات اللازمة مع الجهات المختصة والتي لها علاقة مباشرة او غير مباشرة في هذه

---

(1) عبد الهادي النشاش: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، ص70.

(2) د.ع، دورة رقم 93، قرار رقم 4988، فقرة 5، 1990/03/13م.

(3) د.ع، دورة رقم 96، قرار رقم 5092، فقرة ج1، 1991/09/12م.

(4) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5159، فقرة 6، 1992/02/20م.

(5) القمة العربية (الغير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرة ج7، 1990/05/30م.

(6) القمة العربية (الغير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرة د5، 1990/05/30م.

الهجرة، لحثها على وقف هذه الهجرة[1]، كذلك مواصلة الجهود على كل المستويات لوقف الهجرة اليهودية الى فلسطين، والتي من شأنها تشجيع سياسة الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة[2].

يتضح مما سبق، المحاولات الكثيفة التي قامت بها جامعة الدول العربية للتصدي لموجات الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي، وهذا يؤكد على رفضها لهذه الهجرة الغير شرعية، والطلب من المهاجرين عدم السفر الى إسرائيل، التي تغتصب أراضي المواطنين الفلسطينيين، من أجل منحها للمهاجرين، ناهيك عن المحاولات على مستوى المجتمع الدولي والامم المتحدة، لمناشدتها وقف هذه الهجرة الغير شرعية، وعلى الرغم من هذه الاجراءات، الا ان الهجرة اليهودية الى فلسطين لم تتوقف بتاتاً، مما يؤكد فشل كل الجهود التي قامت بها جامعة الدول العربية للحد من هذه الهجرة.

رابعاً: موقف جامعة الدول العربية من الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (1987-1993م).

ارتكز المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، على عدد كبير من الركائز، والتي أسهمت في تأسيس الدولة الصهيونية فوق الأراضي الفلسطينية، وكان الاستيطان والهجرة اليهودية الأكثر أهمية في هذه الركائز، والاستيطان هو التطبيق العملي لتحقيق الرؤيا الصهيونية للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بعد طرد سكانها الأصليين[3]، ولم تتوقف إسرائيل يوماً عن عمليات الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات، والطرق الالتفافية والتخطيط لبناء مستوطنات جديدة[4].

وقد أدانت جامعة الدول العربية عمليات الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أكدت ان الاستيطان الإسرائيلي هو عمل تعسفي وينتهك الشرعية الدولية، وان عمليات الاستيطان تهدف الى التغيير في طبيعة الأراضي العربية المحتلة، من خلال تكثيف عمليات الاستيطان[5]، كما وحذرت من العواقب الخطيرة المترتبة على اغتصاب الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وإخلاءها من أصحابها وتوطين المهاجرين اليهود[6].

(1) د.ع، دورة رقم 96، قرار رقم 5092، فقرة ج2، 1991/09/12م.

(2) د.ع، دورة رقم 98، قرار رقم 5216، فقرة ج2، 1992/09/13م.

(3) اياد الرفاتي: الاستيطان في فكر الاحزاب اليهودية، ص23.

(4) فلسطين والقضية الفلسطينية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ص385.

(5) د.ع، دورة رقم 97، قرار رقم 5165، فقرة 4، 1992/04/29م.

(6) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5159، فقرة 2، 1992/02/20م.

ومع تزايد عمليات الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومصادرة مزيد من الأراضي، قامت جامعة الدول العربية بعدة خطوات بغرض الحد من عمليات الاستيطان، وجاءت هذه الخطوات كما يلي:

1. دعوة المجتمع الدولي وبخاصة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، لتطبيق أحكام ميثاق الأمم المتحدة من أجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية بشأن الوقف الفوري لعمليات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، والتعجيل بتفكيك المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأراضي الفلسطينية، وذلك بإلغاء ما أُتخذ من إجراءات، والتوقف عن التخطيط لمستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة، ووقف مصادرة الأراضي الفلسطينية بحجة إقامة طرق التفافية، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 465[*] مارس 1980م[1].
2. مضاعفة التحرك العربي على الساحة الدولية لفضح عمليات الاستيطان، وتبيان مخاطره على حقوق الشعب الفلسطيني، والمطالبة بإزالة المستوطنات وبعدم إقامة مستوطنات جديدة، واعتبار كل المستوطنات المقامة على الأراضي المحتلة ملغاه وباطلة ومخالفة للشرعية الدولية[2].
3. مناشدة المنظمات الدولية والإقليمية والحكومات والرأي العام العالمي بذل أقصى الجهود لوقف عمليات الاستيطان، ومطالبة كافة الدول بعدم تقديم الدعم المادي الذي من شأنه ان يشجيع الاستعمار الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة[3].

(*) قرار مجلس الامن الدولي رقم 465، بتاريخ 1980/03/01م، تمت الموافقة عليه بالإجماع، وينص على:

- يقرر مجلس الامن ان جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغير المعالم المادية والتركيب السكاني والهيكل المؤسسي في الاراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس، او أي جزء منها، ليس لها أي مستند قانوني وان سياسة اسرائيل، واعمالها لتوطين قسم من سكانها من المهاجرين الجدد في هذه الاراضي يشكل خرقا فاضحا لاتفاقية جنيف الرابعة، كما تشكل عقبة في وجه السلام في الشرق الاوسط.

يشجب مجلس الامن بشدة استمرار اسرائيل وتصميمها على متابعة هذه السياسات والممارسات، ويدعو حكومتها وشعبها الى وقف هذه الاجراءات وتفكيك المستوطنات القائمة. (موسوعة مقاتل من الصحراء).

(1) د.غ.ع، دورة رقم —، قرار رقم 5159، فقرة 1، 1992/02/20م.

(2) القمة العربية (غير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرة د1، 1990/05/30م.

(3) د.غ.ع، دورة رقم —، قرار رقم 5159، فقرة 7، 1992/02/20م.

4. دعوة الأمم المتحدة الى تشكيل لجنة رقابة دولية لضمان عدم الاستيطان في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة[1].
5. القيام بحملة إعلامية عربية موجهة الى الرأي العام الغربي لتوضيح مخاطر عمليات الاستيطان على السلام في المنطقة، وعلى الأمن والسلم الدوليين[2].

على الرغم من خطورة عمليات الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، إلا ان جامعة الدول العربية اكتفت وكالعادة بمناشدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة، للضغط على إسرائيل لوقف عمليات الاستيطان. إضافة الى تهديداتها باتخاذ إجراءات قانونية للحد ووقف عمليات الاستيطان، وهذه الخطوات لا تتناسب وخطورة الاستيطان الذي يبتلع الأراضي الفلسطينية يوما بعد يوم، لكن هذه الإجراءات لم تستطع ان توقف فعلياً الاستيطان ومصادرة الأراضي.

---

(1) القمة العربية (غير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرة د2، 1990/05/30م.

(2) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5159، فقرة 8، 1992/02/20م.

الخلاصة:

نستنتج مما سبق، ما يلي:

- لم تدخر جامعة الدول العربية جهداً من أجل إيقاف الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك بتحقيق تواصل دائم ومكثف مع الأمم المتحدة والأُسرة الدولية، من أجل عقاب إسرائيل على جرائمها، واعتداءاتها المتكررة.
- الإصرار الكبير من جامعة الدول العربية على ضرورة عودة المبعدين الذين أبعدتهم السلطات الإسرائيلية الى جنوب لبنان، والمطالبة بعودتهم الى أراضيهم، والضغط على إسرائيل من أجل عدم تكرار ذلك.
- أولت جامعة الدول العربية مدينة القدس وسكانها أهمية خاصة، وعملت على تعزيز صمودهم وإعانتهم على التصدي والصمود في وجه الانتهاكات الإسرائيلية، كذلك الدفاع عن المسجد الأقصى، والتصدي لعمليات تهويد المسجد الأقصى ومدينة القدس.
- حاولت جامعة الدول العربية التعبير عن انزعاجها من الموقف الامريكي المساند لإسرائيل، وذلك من خلال رفضها للقرارات الأمريكية المتحيزة لإسرائيل، واحتجاجها لدى الحكومة الأمريكية، ودعوتها لإعادة النظر في سياساتها تجاه القضية الفلسطينية.
- إدراكاً من جامعة الدول العربية بمدى خطورة الهجرة اليهودية الى الأراضي الفلسطينية، قامت بمحاربة هذه الهجرة بشتى الوسائل المتوفرة، كما قامت باتخاذ خطوات عملية من شأنها الحد من هذه الهجرة، لن جهودها باءت بالفشل.
- على الرغم من خطورة الاستيطان، وإصرار السلطات الإسرائيلية الاستمرار في عمليات الاستيطان، إلا ان جامعة الدول العربية لم تستطع كبح جماحه، رغم قيامها بخطوات تصعيدية على مستوى المجتمع الدولي والأمم المتحدة.
- على الرغم من إيجابية القرارات التي اتخذتها جامعة الدول العربية تجاه الممارسات الإسرائيلية، إلا أن هذه القرارات ظل معظمها مجرد حبر على ورق، ولم تستطع ان توقف فعليا أياً من هذه الممارسات.

المبحث الثالث:

موقف جامعة الدول العربية من مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1987-1993م).

- أولاً: موقف جامعة الدول العربية من قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة 1988م.
- ثانياً: موقف جامعة الدول العربية من الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية، 1989م.
- ثالثاً: المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، وموقف جامعة الدول العربية منه.
- رابعاً: موقف جامعة الدول العربية من مؤتمر مدريد للسلام 1991م.
- خامساً: موقف جامعة الدول العربية من اتفاقية أُوسلو 1993م.

أولاً: موقف جامعة الدول العربية من قرارات المجلس الوطني الفلسطيني(*) في دورته التاسعة عشرة 1988م.

تعرضت منظمة التحرير الفلسطينية قبيل انعقاد المجلس الوطني لدورته التاسعة عشرة الى مجموعة من الضغوطات الإقليمية والمحلية والدولية، ومن أوجه هذه الضغوط، ابتزاز الولايات المتحدة الامريكية، حيث قامت الأخيرة بتسليم السكرتير العام للأمم المتحدة قراراً من وزارة العدل الأمريكية، تحدد فيه 1988/03/21م كموعد نهائي لإغلاق مقر بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة، وعلى أثر هذا القرار فقد تم إغلاق مقر بعثة منظمة التحرير في نيويورك[1]، وهو الموقف الذي أدانته جامعة الدول العربية، حيث دعت حكومة الولايات المتحدة الى تغيير موقفها المعادي للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والرافض للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كطرف أساسي في الصراع العربي الإسرائيلي، كما ودعت الى توفير التسهيلات لمنظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين في الدول العربية، وفق قوانينها المرعية[2].

أهم القرارات الصادرة عن الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني وموقف جامعة الدول العربية منها:

عُقدت الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في الفترة ما بين 12-1988/11/15م، وكان من أبرز قراراتها:

أ- إعلان قيام دولة فلسطين:

كان إعلان قيام الدولة الفلسطينية فوق أرض فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف[3]، من أهم القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته التاسعة عشر.

(*) المجلس الوطني الفلسطيني: يعد السلطة العليا للشعب الفلسطيني في كافة اماكن تواجده، وهو الذي يصنع سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، وبرامجها المتمثلة في حق العودة، والاستقلال، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وقد عقد المؤتمر الوطني الاول في مدينة القدس، في الفترة بين 05/28 و1964/06/02، واعلن فيه انشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وصدر عنه العديد من الوثائق والقرارات، من اهمها: الميثاق القومي الفلسطيني، والنظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتم انتخاب احمد الشقيري رئيسا لمنظمة التحرير. (وثيقة صادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني حول انشاء المجلس، 2010م).

(1) البيادر السياسي، اغلاق مكتب منظمة التحرير في نيويورك، العدد 294، ص22.

(2) القمة العربية (غير عادية)، الجزائر، قرار رقم 178، فقرة 9,8، 1988/06/09/07م.

(3) البيان الختامي للدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني 1988/11/15م.

أيدت جامعة الدول العربية إعلان قيام دولة فلسطين المستقلة على أرض فلسطين[1]، كما وعبرت عن اعتزازها البالغ بالإنجاز التاريخي الذي حققه الشعب الفلسطيني بإعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، كما ورحب بالقرارات التاريخية والنتائج الهامة لدورة المجلس الوطني الاستثنائية التاسعة عشرة المنعقدة في الجزائر، وتهنئة شعب فلسطين بإعلان قيام دولته المستقلة[2]، كما وأكدت جامعة الدول العربية على دعم وتأييد مبادرة السلام الفلسطينية المستندة الى مشروع السلام العربي والشرعية الدولية بإعتبارها الأساس للحل الشامل، ومساندة تحرك منظمة التحرير الفلسطينية على الساحة الدولية لتطبيق هذه المبادرة[3].

وقد لقي إعلان قيام دولة فلسطين ترحيباً دولياً واسعاً، حيث اعترفت بالدولة الفلسطينية أكثر من 120 دولة خلال بضعة أشهر[4].

أعربت جامعة الدول العربية عن الشكر والتقدير لكافة الدول المناصرة للعدل والحرية التي اعترفت رسمياً بدولة فلسطين، وساندت الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة على أرضه ووطنه، كما وأعربت عن شكرها لكل القوى الشعبية والهيئات المختلفة التي أيدت قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، والتي تعبر عن قطاعات واسعة من الرأي العام في البلدان التي لم تعترف دولها بعد بإعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة[5]، ومناشدة باقي دول العالم الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية[6]، وقد تم تكليف الدول الأعضاء القيام بالاتصالات الضرورية لحث الدول التي لم تعترف بعد بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة الاعتراف بها[7]، كذلك قيام مجالس السفراء العرب بالاتصال بالمسؤولين والأحزاب والبرلمانيين في تلك الدول لحثهم على الاعتراف بالدولة الفلسطينية وإقامة علاقات دبلوماسية معها[8].

نلاحظ مما سبق، تأييد جامعة الدول العربية لقرار المجلس الوطني الفلسطيني، إعلان قيام الدولة الفلسطينية، واعترافها السريع بهذا الإعلان، وحثها الدول العربية والإسلامية والأجنبية الى الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وهذا يؤكد مدى الإهتمام الذي أظهرته جامعة الدول العربية للدولة

---

(1) القمة العربية (غير عادية)، الدار البيضاء، قرار رقم 180، فقرة 5، 1989/05/26م.

(2) د.غ.ع، دورة رقم —، قرار رقم 4860، فقرة 5، 1988/12/07م.

(3) القمة العربية (غير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرة د2، 1990/05/30م.

(4) محسن صالح: القضية الفلسطينية وتطوراتها السياسية، ص117.

(5) د.غ.ع، دورة رقم —، قرار رقم 4860، فقرة 6، 1988/12/07م.

(6) القمة العربية (غير عادية)، الدار البيضاء، قرار رقم 180، فقرة 6، 1989/05/26م.

(7) د.غ.ع، دورة رقم —، قرار رقم 4860، فقرة 8، 1988/12/07م.

(8) د.ع، دورة رقم 92، قرار رقم 4932، فقرة 2,1، 1989/09/13م.

الفلسطينية، كما اتضح ذلك بقيامها بحث الدول التي لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية بضرورة الاعتراف بها، وإقامة علاقات دبلوماسية، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

ب- مبادرة السلام الفلسطينية:

وضعت جامعة الدول العربية أسساً لمشروع السلام العربي، وهي ما سمي فيما بعد بمشروع السلام الفلسطيني الذي تم طرحه خلال أعمال الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة أعماله في الجزائر، بحيث يكون مقبولاً إسرائيليا وأمريكيا[1] وهذه الأُسس هي[2]:

1. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ عام 1967، بما فيها مدينة القدس الشرقية.
2. إلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم، وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ عام 1967م.
3. وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
4. تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته الوطنية المستقلة بعاصمتها القدس على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي والوحيد، وذلك وفق قرارات الامم المتحدة ذات الصلة.
5. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة في فلسطين.
6. وضع مجلس الأمن ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة المعنية بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

وقد أيدت جامعة الدول العربية قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة، وتأكيد دعمها لمبادرة السلام الفلسطينية المستندة الى مشروع السلام العربي، والشرعية الدولية والترحيب بالتجاوب الدولي الإيجابي مع هذه المقترحات[3]، وقد لاقى المشروع بمقترحاته ترحيباً دولياً، لا سيما بعد التأكيد عليها من رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

---

(1) جواد الحمد: المدخل الى القضية الفلسطينية، ص482.

(2) القمة العربية (غير عادية)، الجزائر، قرار رقم 178، فقرة ب، 1988/06/09م.

(3) القمة العربية (غير عادية)، الدار البيضاء، قرار رقم 180، فقرة 4، 1989/05/26م.

ياسر عرفات[*] في خطابه أمام الجمعية العامة في جنيف بتاريخ 1988/12/13م[1]، لكن المشروع الذي لاقى ترحيباً دوليا وأمريكيا اصطدم بالرفض الإسرائيلي[2].

نلاحظ مما سبق، استسلام جامعة الدول العربية لفكرة الوصول لحل القضية الفلسطينية عن طريق التسوية السلمية، والتمسك بالحلول السلمية رغم معارضة إسرائيل لها، وعلى الرغم من التنازلات المستمرة في سقف المطالب الفلسطينية والعربية، إلا ان جامعة الدول العربية لم تملك التأثير القوي على الساحة الدولية من أجل فرض رؤيتها للسلام.

ثانياً: موقف جامعة الدول العربية من الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية 1989م:

قررت الإدارة الأمريكية بتاريخ 1988/12/16م، تكليف وزارة خارجيتها عقد مفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية[3]، وذلك عقب خطاب ياسر عرفات في الدورة الثالثة والأربعين للأمم المتحدة في جنيف، الذي رفض من خلاله قرار الولايات المتحدة الامريكية إغلاق مكتب منظمة التحرير في نيويورك، وضرورة حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الامم المتحدة، ودعا لضرورة عقد تسوية سلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تحت إشراف الأمم المتحدة[4]، واستمر الحوار بين الجانبين حتى قامت جبهة التحرير الفلسطينية[*] بتنفيذ

(*) ياسر عرفات: رئيس دولة فلسطين، والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، ولد في مدينة القدس عام 1929م، عمل مهندسا في الكويت عام 1957م، بعد تخرجه من جمهورية مصر العربية، كان ضابطا في الجيش المصري ابان العدوان الثلاثي على مصر 1956م، انتخب رئيسا للجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية 1973م، قاد معارك لبنان عامي 1978م، و1982م، امين سر حركة فتح منذ انطلاقتها 1965م، انتخب رئيسا لدولة فلسطين 1988م، نجا بأعجوبة من تحطم طائرته في الصحراء الليبية عام 1992م، انتخب رئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية عام 1995م، بعد توقيعه اتفاق غزة اريحا 1994، توفي في مدينة رام الله في 2005/11/11م. (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ص399).

(1) فلسطين الثورة، العدد 729، 1988/12/18م، ص17.

(2) زكريا السنوار: مشاريع تسوية قضية فلسطين، ص115.

(3) شؤون فلسطينية، القرار الامريكي بفتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 1988/12/16م، العدد 190، 1988م.

(4) فلسطين الثورة، العدد 729، 1988/12/18، ص35 -32.

(*) اسست جبهة التحرير الفلسطينية من انصار حزب البعث العربي الاشتراكي، من الفلسطينيين في اواخر 1968م، وتبنت الفكر القومي، والكفاح المسلح لتحرير فلسطين، اول امين عام لها هو عبد الوهاب الكيالي، وهي جزء من حزب البعث العربي الاشتراكي، وضمت بين صفوفها افرادا عرب من جميع انحاء الدول العربية، حيث ان رؤيتها تشمل كافة الدول العربية. (اياد البرغوثي: العلمانية السياسية والمسألة القومية في فلسطين، ص174).

عملية بحرية على شواطئ تل أبيب بتاريخ 1990/05/30م، فطالبت الولايات المتحدة المنظمة إدانة العملية، وفرض عقوبات على الجهة المنفذة، فرفضت المنظمة المطالب الأمريكية، فقررت تعليق الحوار معها[1].

جاء رد جامعة الدول العربية على تعليق الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الامريكية، بالتأكيد على وحدة الموقف العربي في التضامن مع منظمة التحرير الفلسطينية في موقفها من الشروط الأمريكية لاستئناف الحوار الفلسطيني- الأمريكي، كما ودعت الى تكثيف التحرك العربي على الساحة الدولية ومع الحكومة الامريكية، للمطالبة باستئناف الحوار على أسس جديدة، تضمن له تناول المسائل الجوهرية وخدمة عملية السلام وفق القرارات العربية والدولية ذات الصلة[2]، هذا وقد كانت جامعة الدول العربية قد وجهت الدعوة للولايات المتحدة الأمريكية الى تطوير موقفها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والاعتراف بحقه الصريح في تقرير مصيره في إطار عملية سلام شاملة، طبقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وقراراتها ذات الصلة ومبادئ الشرعية الدولية[3]، ودعوة الحكومة الأمريكية الى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وطرفاً أساسياً في الصراع العربي- الإسرائيلي[4].

لم تستطع جامعة الدول العربية ثني الولايات المتحدة الامريكية عن قرارها تعليق الحوار الامريكي –الفلسطيني، فجل ما استطاعت فعله هو التضامن مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتجديد الدعوة للدول العربية الى تسهيل مهامها في الدول العربية.

ثالثاً: موقف جامعة الدول العربية من عقد مؤتمراً دولياً للسلام :

تمهيد:

دخلت الأمة العربية بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، مع بداية التسعينيات من القرن العشرين منعطفاً حاسماً، حيث أُحيطت بمجموعة كبيرة من المستجدات والمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية.

وكان من **المستجدات الإقليمية،** حرب الخليج الثانية إثر اجتياح العراق لدولة الكويت في الثاني من شهر أغسطس عام 1990م، حيث إنضوت أكثر الأنظمة العربية تحت الراية

---

(1) عمر شلايل: فلسطين في صراع الشرق الاوسط، ص226.

(2) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5036، فقرة 7,6، 1990/07/16م.

(3) القمة العربية (غير عادية)، الدار البيضاء، قرار رقم 180، فقرة 11، 1989/05/26م.

(4) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 4980، فقرة 7، 1989/11/30م.

الأمريكية لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت، إضافة الى تنامي المصالح الدولية في المنطقة، وتصاعد الضغوط لتثبيت الاستقرار الإقليمي لحماية المصالح الغربية الضخمة في المنطقة العربية، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الهدوء المبني على تقليص أسباب التوتر عن طريق حل المشكلة الرئيسية المتمثلة في الصراع العربي الإسرائيلي، بما يضمن استمرار مصالح الدول الغربية الرأسمالية في المنطقة العربية، وينزع فتيل الانفجار إذا استمرت القضية الفلسطينية بدون حل(1).

أما على **المستوى الدولي،** فإن انهيار الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو، انعكس سلباً على المنطقة العربية، حيث فقد العرب حليفاً استراتيجيا لهم، وقدم لهم دعماً سياسياً ومادياً ودبلوماسياً في كافة المحافل الدولية، وأدى انهيار الاتحاد السوفيتي الى انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية، وبروز نظام أُحادي القطبية تحت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، كقوة دولية تمثل القطب الواحد الذي سيطر على السياسة الدولية، وقد وجدت الولايات المتحدة الفرصة مواتية لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بشكل يخدم مصالحها ومصالح حليفتها إسرائيل(2).

أما على **الصعيد المحلي،** فقد عانى الشعب الفلسطيني من حالة الحصار، وازدادت معاناته في الأراضي المحتلة والشتات، وتردت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال نتيجة الممارسات القمعية الإسرائيلية، وقد ساهمت هذه التطورات الى حد بعيد في تمهيد الطريق لتسوية سياسية للقضية الفلسطينية(3).

موقف جامعة الدول العربية من عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط:

أيدت جامعة الدول العربية عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، بمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع، بما فيها وفد دولة فلسطين بشكل مستقل وعلى قدم المساواة، بهدف توصل جميع الأطراف الى تسوية عادلة وشاملة للنزاع في الشرق الأوسط على أساس قرارات الشرعية الدولية، خاصة قرارات مجلس الأمن، وخاصة القرارين 242(*) عام 1967، و338(*) عام 1973، وكافة قرارات الأمم المتحدة

---

(1) فلسطين والقضية الفلسطينية: منشورات جامعة القدس المفتوحة، ص473.

(2) جواد الحمد: عملية السلام في الشرق الاوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والاردني، ص15.

(3) فلسطين والقضية الفلسطينية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ص474.

(*) قرار مجلس الامن الدولي رقم 242، صدر بتاريخ 1967/11/22م، وينص على ما يلي:

- عدم شرعية الاستيلاء على الاراضي عن طريق الحرب، والحاجة الى سلام دائم وشامل في الشرق الاوسط.

ذات الصلة، والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، والاتفاق على ضمانات أمنية لجميع دول المنطقة بما فيها دولة فلسطين، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194[*] عام1948م، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، واعتبار جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة مازالت توفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة[1]، ورفض كافة الحلول الجزئية والمنفردة بشأن الصراع العربي

- يتطلب تطبيق ميثاق الامم المتحدة في الشرق الاوسط اقامة سلام عادل وشامل، وهذا يعتمد على مبدأين، هما:
  - انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة عام 1967م.
  - ان تنهي كل دولة حالة الحرب، وان تحترم الاستقلال والسيادة الاقليمية لكل دولة في المنطقة، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود امنة، ومعترف بها.

ويؤكد المجلس على الحاجة الى:

- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية في المنطقة.
- تحقيق تسوية عادلة وشاملة لقضية اللاجئين.
- ضمان حدود كل دولة في المنطقة.

(التقرير السنوي الصادر عن مجلس الامن في الفترة بين 1967/07/16 الى 1968/07/16م، ص21).

(*) قرار مجلس الامن الدولي رقم 338، بتاريخ 1973/10/22م، وينص على:

- وقف القتال بين الاطراف المشاركة بصورة كاملة، وانهاء الاعمال العسكرية خلال 12 ساعة.
- دعوة جميع الاطراف الى تطبيق القرار 242 بجميع اجزائه بعد تنفيذ وقف اطلاق النار.
- وقف اطلاق النار بهدف اقامة السلام دائم في الشرق الاوسط.

(تقرير مجلس الامن الدولي في الفترة بين 1973/06/16 الى 1974/06/16م، ص18).

(*) القرار رقم 194، صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1948/12/11م، وحصل على تأييد 35 عضو، ومعارضة 15 عضو، وامتناع 8 اعضاء عن التصويت، ونص على ما يلي:

- انشاء لجنة مكونة من 3 دول اعضاء في الامم المتحدة، تكون مهمتها القيام بالمهام التي اقرتها الجمعية العامة بتاريخ 1948/05/14م، وتنفيذ المهمات التي يصدرها مجلس الامن او الجمعية العامة.
- الدعوة الى حماية الاماكن المقدسة والمواقع الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول اليها وفق الحقوق القائمة، والعرف التاريخي، ووجوب اخضاع الترتيبات المعمول بها لإشراف الامم المتحدة.
- الاقرار ان تعامل مدينة القدس معاملة خاصة ومنفصلة عن باقي المدن الفلسطينية، وان توضع تحت مراقبة الامم المتحدة، والعمل على نزع السلاح منها.
- السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم في اقرب وقت ممكن، والعيش بسلام مع جيرانهم، ودفع التعويضات للاجئين الذين لا يرغبون بالعودة.

(تقرير مجلس الامن الدولي في الفترة بين 1948/07/16 الى 1949/07/15م، ص87).

(1) القمة العربية (غير عادية)، الدار البيضاء، قرار رقم 180، فقرة 3، 1989/05/26م.

الاسرائيلي، كذلك رفض كافة المشاريع التي تتنكر للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، واعتبار أية مشاريع لا تضمن ممارسة هذه الحقوق تعرقل جهود السلام العادل في المنطقة وتشجع استمرار الاحتلال والتعنت الاسرائيلي[1].

كما ودعت جامعة الدول العربية الى تشكيل لجنة عليا برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني[*]ملك المغرب، للتحرك على الساحة الدولية، واجراء الاتصالات اللازمة باسم جامعة الدول العربية مع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن والامين العام للأمم المتحدة، بغية تنشيط عملية السلام والمشاركة في الاعداد لعقد المؤتمر الدولي للسلام[2].

يتضح مما سبق، ان جامعة الدول العربية كانت تدرك الن الظروف الإقليمية والدولية، تسير على وتيرة لا تخدم القضية الفلسطينية، وان تدخل الاسرة الدولية والامم المتحدة لرعاية مؤتمر دولي للسلام من شأنه ان يساعد على المساهمة في حل القضية، وبدورها لا تضطر جامعة الدول الى تقديم مزيد من التنازلات من اجل احلال السلام.

رابعاً: موقف جامعة الدول العربية من مؤتمر مدريد للسلام 1991م.

لعبت المتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدها العالم بعد عام 1990م، والمتمثلة في حرب الخليج عام 1991م، ووصول الاتحاد السوفيتي لمرحلة الانهيار، دوراً هاما في دعوة الولايات المتحدة الأمريكية الى عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط[3]، حيث أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب[*] أمام الكونجرس الأمريكي بتاريخ 1991/03/06م عن مبادرته

---

(1) القمة العربية (غير عادية)، الجزائر، قرار رقم 178، فقرة أ3، 07–1988/06/09م.

(*) الملك الحسن الثاني: ولد في الرباط في المغرب، وحاصل على الدكتوراه في الحقوق، عينه والده رئيسا لأركان الجيش الملكي، وفي 1957م عين وليا للعهد، قبل ان يصبح رئيسا للوزراء، ووزيرا للدفاع، وبعد وفاة والده نصب ملكا للمغرب بتاريخ 1968/02/26م، ترأس لجنة القدس التي قدمت الابحاث ومشاريع القرارات لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

(عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسية، ص534).

(2) القمة العربية (غير عادية)، الدار البيضاء، قرار رقم 180، فقرة 8، 1989/05/26م.

(3) محمود عباس: مؤتمر مدريد وضع الامور في نصابها، ص104.

(*) جورج بوش الاب، بدأ ولايته الرئاسية في 1989/10/20م، وينتمي الى الحزب الجمهوري، وقد شغل مناصب كبيرة قبل توليه الحم، اهمها: عضو مجلس النواب الامريكي عن ولاية تكساس ما بين 1967 و1971م، والسفير العاشر للولايات المتحدة في الامم المتحدة ما بين1973 الى 1976م، والمدير الحادي عشر لوكالة المخابرات الامريكية ما بين 1976 و1977م، ونائبا للرئيس الامريكي لمدة ثماني سنوات، ما بين 1981 و1989م، واستمر في منصب رئيس الولايات المتحدة حتى 1993م. (ايناس شيباني: السياسة الخارجية تجاه الشرق الاوسط خلال ادارتي جورج بوش الاب والابن، ص40.).

لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وحدد فيها أُسس عملية السلام في الشرق الأوسط، المتمثلة في[1]:

- مبدأ الأرض مقابل السلام.
- تطبيق قرارات الأمم المتحدة 242و 338.
- ضمان الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.
- ضمان الأمن والسلام لإسرائيل.

وفور إعلان الرئيس الأمريكي عن مبادرته لحل الصراع العربي الاسرائيلي، بدأ وزير خارجيته، جيمس بيكر[*]، التحضير لعقد مؤتمراً دولياً من أجل الوصول الى الهدف، وقد قام بيكر بثماني جولات زار فيها معظم دول المنطقة، تمكن من خلالها بإقناع جميع الأطراف المشاركة في مؤتمر السلام[2].

وافق المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين 1991م على المشاركة في المؤتمر[3]، كما وأعلن الجانب الإسرائيلي موافقته على المشاركة في مؤتمر السلام، واشترط منع مشاركة وفد منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر[4]، وتم التغلب على هذه المشكلة بممارسة الولايات المتحدة ضغطها على الجانب الفلسطيني كونه الطرف الأضعف، وأرغمته على حضور ناقص في المؤتمر، وكجزء من الوفد الأردني[5].

افتتح مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في مدينة مدريد يوم الأربعاء الموافق 1991/10/30م، وقد شارك في المؤتمر كلاً من: الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان وإسرائيل، كأطراف نزاع وتفاوض، إضافة الى مصر، والاتحاد الاوروبي[*] ودول اتحاد المغرب العربي[*] عدا ليبيا ودول

---

(1) Cattan, Henry: The Palestine Question, p15.

(*) جيمس بيكر: سياسي امريكي محنك، على المستويين الداخلي والخارجي، ولد عام 1930م، في ولاية تكساس الامريكية، وحصل على شهادة القانون عام 1952م، متخصص في الحملات الانتخابية، حيث قاد الحملات الانتخابية لثلاثة من رؤساء الولايات المتحدة هم: جيرارد فورد، وورنالد ريجان، وجورش بوش، عين وزيرا للخارجية في حقبة بوش الرئاسية، وله الفضل في التوصل لعقد اول مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط، وهو الان رئيس شرفي لمعهد بيكر للعلوم السياسية. (موسوعة مقاتل من الصحراء).

(2) ممدوح نوفل: الانقلاب: اسرار مفاوضات المسار الفلسطيني –الاسرائيلي، ص79.

(3) البيان الختامي الصادر عن الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني، الجزائر، 23–1991/09/28م.

(4) خالدة الحبيطي: دور الاردن في التسوية العربية الاسرائيلية، ص327.

(5) ممدوح نوفل: الانقلاب: اسرار مفاوضات المسار الفلسطيني –الاسرائيلي، ص79.

(*) الاتحاد الاوروبي: هو جمعية دولية للدول الاوروبية، يضم 28 دولة، تأسس بناءً على اتفاقية معروفة باسم ماسترخت الموقعة عام 1992م، ولكن العديد من افكاره موجودة منذ خمسينيات القرن الماضي، من اهم مبادئ الاتحاد الاوروبي، نقل صلاحيات الدول القومية الى المؤسسات الدولية الاوروبية، لكن تظل هذه المؤسسات=

مجلس التعاون الخليجي[*]، كأطراف معنية بعملية السلام، وعقد المؤتمر برعاية كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي[1].

رحبت جامعة الدول العربية بمبادرة السلام التي تستهدف تحقيق التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية، والصراع العربي– الإسرائيلي، على أساس مبادئ الشرعية الدولية[2]، كما وأكدت جامعة الدول العربية على ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، ودعوة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والدول الكبرى الى البدء في أعمال التحضير؛ لانعقاد هذا المؤتمر وفقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات القمم العربية[3]، وأن يتم العمل على تنفيذ قراري مجلس الأمن 242 و338 وكافة قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، لتحقيق الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وسيادته الوطنية، وذلك بإشراف الامم المتحدة ومشاركة سائر الأطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[4].

كما وأكدت جامعة الدول العربية، على دعم الأطراف العربية المعنية مباشرة بالصراع العربي– الإسرائيلي في جميع مراحل عملية السلام، ومساندة مواقفها سياسياً وإعلامياً وفي كافة

=محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة في كل دولة على حدة، لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على انه اتحاد فدرالي، حيث انه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم. (التربية الوطنية: منشورات جامعة القدس المفتوحة، ص153).

(*) عقد قادة دول المغرب العربي تونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا مؤتمرا في مراكش بتاريخ 1989/02/17م، وفي ختام اعمال القمة تم الاعلان عن تأسيس اتحاد المغرب العربي، بهدف تمتين اواصر الاخوة بين الدول الاعضاء، لتحقيق التقدم والرفاهية في مختلف الميادين، وعقد الاتحاد ست دورات على مستوى مجلس الرئاسة من بين 1990 الى 1994م، وفي عام 1995م بدأ الجمود في العلاقات الثنائية بين الدول الاعضاء. (كفاح رمضان: تفعيل اتحاد المغرب العربي، ص122).

(*) مجلس التعاون الخليجي: تأسس المجلس في 25 مايو 1981م، بالاجتماع المنعقد في الرياض في السعودية، ويتخذ من الرياض مقرا له، وله اهتمامات سياسية واقتصادية اجتماع مصالح الدول الاعضاء، ويتكون من ست دول لها حدود مع الخليج العربي وهي: المملكة السعودية، والامارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، والكويت، والبحرين، وقطر، وتعتبر كل من اليمن والعراق مرشحتين بقوة للانضمام إلى عضوية المجلس. (عبد الله نجم: موقف مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية، ص5).

(1) Carol Mmigdalovitz, The Middle East Peace Talks, p280.

(2) د.ع، دورة رقم 98، قرار رقم 5216، فقرة 1، 1992/09/13م.

(3) القمة العربية (غير عادية)، بغداد، قرار رقم 184، فقرة د1، 1990/05/30م.

(4) د.غ.ع، دورة رقم ––، قرار رقم 5045، فقرة 5، 1990/10/18م.

المجالات الأخرى، من أجل التوصل الى الحل العادل المنشود[1]، والتأكيد على أهمية استمرار أعلى درجات التنسيق العربي، باعتباره من أهم ضمانات تحقيق موقف عربي موحد، بغية التوصل الى سلام عادل وشامل[2].

أما بخصوص التمثيل الفلسطيني في مؤتمر مدريد، فقد كانت جامعة الدول العربية قد أكدت مسبقاً على حق منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني من ممارسة حقها الكامل في تمثيل الشعب الفلسطيني في المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، وأعماله التحضيرية وفي كل المجالات المتعلقة بمسيرة السلام[3].

خامساً: موقف جامعة الدول العربية من اتفاقية أُوسلو 1993م.

عُقد عام 1993م ثلاث جولات من المفاوضات الثنائية بين الوفد الأردني الفلسطيني والوفد الإسرائيلي، وذلك استكمالا لجولات المفاوضات الثمان، التي عقدت بين عامي 1991 و1992م، حيث عقدت الجولة التاسعة في واشنطن ما بين 04/27 و1993/05/03م، أما الجولة العاشرة فعقدت في واشنطن بتاريخ 1993/06/10م، وكانت الجولة الأخيرة في واشنطن ما بين 1993/06/17م الى 1993/07/01م[4]. ومنذ الجولة الخامسة بدأ الجمود يظهر في المفاوضات، مما أتاح المجال أمام فتح قنوات سرية للتفاوض[5]، وبموازاة تللك المفاوضات، كانت هناك وساطة نرويجية من أجل عقد لقاءات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، من أجل التوصل لعملية سلام في المنطقة[6]، وهي اللقاءات التي أسفر عنها توقيع اتفاق بين الطرفين، وهو ما عُرف باتفاق أُوسلو[7].

ولم ينال هذا الاتفاق استحسانا كبيراً، لعدم ثقة أغلبية الشعب الفلسطيني في الضفة، وقطاع غزة بأن هذا الاتفاق سيؤدي الى قيام دولة فلسطينية، وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[8].

---

(1) د.ع، دورة رقم 96، قرار رقم 5092، فقرة 1، 1991/09/12م.

(2) د.ع، دورة رقم 97، قرار رقم 5165، فقرة 2، 1992/04/29م.

(3) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 4980، فقرة 3، 1989/11/30م.

(4) دائرة العلاقات القومية والدولية، منظمة التحرير الفلسطينية: جولات المفاوضات الثنائية، "تعميمات واخبار"،1992 -1993م.

(5) ممدوح نوفل: الانقلاب: اسرار مفاوضات المسار الفلسطيني – الاسرائيلي: "مدريد-واشنطن"، ص22.

(6) محمد هيكل: سلام الاوهام، اوسلو ما قبلها وما بعدها، ص263.

(7) جواد الحمد: المدخل الى القضية الفلسطينية، ص492.

(8) زياد ابو عمرو واخرون: قراءة تحليلية للاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي "غزة – اريحا اولا"، ص23.

اعتبر مجلس جامعة الدول العربية الاتفاق الفلسطيني –الإسرائيلي خطوة أُولى ذات أهمية نحو تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام، وينبغي أن تستكمل بخطوات عاجلة على كل المسارات، وتضمن انسحاب إسرائيل من الجولان المحتل، ومن الأراضي اللبنانية والأردنية المحتلة، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حق العودة للاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948م، وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويؤكد المجلس مجدداً على تضامنه الكامل مع الأطراف العربية المشاركة في عملية السلام[1].

نلاحظ الرد الإيجابي السريع الذي جاء من جامعة الدول العربية على اتفاق أُوسلو، الأمر الذي يؤكد عدم وجود خيارات أُخرى أمام التعنت الإسرائيلي، سوى الموافقة بالقليل ومن ثم المطالبة بالكثير، الأمر الذي جعل الجانب الاسرائيلي المستفيد الأكبر من الاتفاق، وذلك إن دل على شيء، إنما يدل على مدى العجز والضعف السياسي الذي تعاني منه جامعة الدول العربية.

---

(1) د.ع، دورة رقم 100، قرار رقم 5322، فقرة 1، 1993/09/21م.

الخلاصة:

نستنتج من خلال العرض السابق، ما يلي:

- جاء الاعتراف السريع من جانب جامعة الدول العربية على اعلان قيام دولة فلسطين سريعا، ايمانا منها بضرورة تحقيق الفلسطينيين انجازا لهم، خاصة بعد التضحيات الجسام التي قدمتها انتفاضة الشعب الفلسطيني.
- بخصوص مبادرة السلام الفلسطينية، كان من الطبيعي ان تؤيدها جامعة الدول العربية، لأنها هي من تبنت الفكرة مسبقا.
- حاولت جامعة الدول العربية الرد على وقف المفاوضات بين منظمة التحرير وامريكا بالتأكيد على الالتفاف العربي حول منظمة التحرير، سعيا منها لتكوين جبهة ضغط على الولايات المتحدة لتغيير سياساتها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية.
- موافقة جامعة الدول العربية على عقد مؤتمر مدريد للسلام بالدعوة الامريكية، ظنا منها ان ها المؤتمر يمكن ان يحقق المطالب العربية للسلام.
- على الرغم من مفاجئة جامعة الدول العربية بتوقيع اتفاق اوسلو، الا انها وافقت عليه، ودعت لبحث باقي الملفات العالقة بعد التوقيع مباشرة.

الفصل الثاني
موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية (1994-1999م)

- **المبحث الأول: موقف جامعة الدول العربية من الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني (1994-1999م).**
- **المبحث الثاني: موقف جامعة الدول العربية من عملية التسوية الفلسطينية- الاسرائيلية (1994-1999م)**
- **المبحث الثالث: موقف جامعة الدول العربية من قضية اللاجئين والتنمية في الأراضي الفلسطينية (1994-1999م)**

المبحث الأول:

موقف جامعة الدول العربية من الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني (1994-1999م).

- **أولاً: موقف جامعة الدول العربية من الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة (1993-1999م).**
- **ثانياً: موقف جامعة الدول العربية من الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (1994-1999م).**
- **ثالثاً: موقف جامعة الدول العربية من الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس (1994-1999م).**

أولاً: موقف جامعة الدول العربية من الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة (1993-1999م).

تمهيـد:

مع نهاية انتفاضة الحجارة، وما لازمها من ممارسات إسرائيلية قمعية ضد الشعب الفلسطيني، وإجراءات تعسفية متنوعة. وبعد عقد مدريد للسلام عام 1991م، والذي تلاه التوقيع على اتفاقية أوسلو 1993م، التي أعطت حكماً ذاتياً للفلسطينيين في غزة وأريحا، وبعض المناطق الفلسطينية، فقد تطلع الشعب الفلسطيني للحرية وتقرير المصير، لكن تطلعاته اصطدمت بالإجراءات والممارسات القمعية لسلطات الاحتلال الإسرائيلية، من عمليات حصار وهدم للبيوت وإطلاق نار، وعدم الإلتزام بالاتفاقات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومصادرة الأراضي، واستمرار الاستيطان، والحصار الاقتصادي على الضفة الغربية وقطاع غزة، والاعتداءات المتكررة من قطعان المستوطنين، والتي كان أخطرها المجزرة التي تم ارتكابها في مدينة الخليل في الضفة الغربية، وتحديداً في الحرم الإبراهيمي عام 1994م.

موقف جامعة الدول العربية من المجزرة الإسرائيلية في الحرم الإبراهيمي(*):

كان عام 1994م محطة مهمة في تاريخ المسجد الإبراهيمي، حين وقعت المجزرة وتحديداً فجر الجمعة 25 فبراير/شباط 1994م، الموافق 15رمضان 1414هـ ، حين هاجم المستوطن باروخ جولدشتاين(*) المصلين وأطلق عليهم النار وهم يؤدون صلاة الفجر، مما تسبب في استشهاد 29 مصلياً وإصابة 15 آخرين، قبل أن ينقض عليه مصلون آخرون ويقتلوه، وبعد انتهاء المذبحة قام جنود الاحتلال الموجودون في الحرم بإغلاق أبواب المسجد لمنع المصلين من الهرب، كما منعوا القادمين من خارج الحرم من الوصول إلى ساحته لإنقاذ الجرحى، وخلال تشييع ضحايا المجزرة،

(*) الحرم الابراهيمي، او المسجد الابراهيمي، ويقع في قلب مدينة الخليل في الضفة الغربية في فلسطين، وينسب المسجد الى النبي ابراهيم الخليل عليه السلام المدفون فيه قبل اربعة الاف عام، بقي المسجد اسلاميا حتى الحروب الصليبية، حين حوله الصليبيون الى كاتدرائية لمدة تسعين عاما، ثم حرره صلاح الدين الايوبي عام 587هـ، وبقي المكان اسلاميا حتى 1967م، حين وضع الاحتلال عليه العلم الاسرائيلي، في الثامن من حزيران 1967م، لكنه بقي مسجدا اسلاميا حتى 1994م، حين وقعت فيه مجزرة الحرم الابراهيمي. (Aljazeera.net).

(*) باروخ جولدشتاين: او باروخ جودستاين، طبيب يهودي، ولد في نيويورك في الولايات المتحدة الامريكية في ديسمبر عام 1956م، لعائلة يهودية ارثوذكسية متشددة، هاجر الى اسرائيل وعمل في جيشها كطبيب، وعرف عنه معاداته لغير اليهود، وقد كان متعاطفا مع التيار المتشدد للصهيونية الدينية، وكان عضوا في اليمين المتطرف، قام بمساعدة مستوطنين بمجزرة الحرم الابراهيمي عام 1994م. (wikipeadia.org).

قام الجنود الإسرائيليون بإطلاق الرصاص على المشيعين مما رفع عدد الضحايا إلى خمسين شهيداً[1].

جاء رد جامعة الدول العربية على هذه المجزرة البشعة سريعاً، حيث قامت بعقد دورة غير عادية لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري، بعد يومين من المجزرة بتاريخ 1994/02/27م، وقد تم اتخاذ عدة قرارات صدرت عن مجلس الجامعة، وهذه القرارات هي[2]:

1. إدانة الجريمة الإسرائيلية ضد المصلين العزل من المواطنين الفلسطينيين في الحرم الإبراهيمي الشريف يوم الخامس من رمضان 1414هـ، الموافق 1994/02/25م، واعتبارها عملاً إرهابياً.
2. تحميل سلطات الاحتلال الإسرائيلية مسؤولية هذه الجريمة، والجرائم التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون، بسبب التدابير والممارسات المتتالية التي اتخذتها تلك السلطات، ومطالبتها بنزع سلاح المستوطنون فوراً.
3. تأكيد الدعوة التي تضمنها قرار مجلس الجامعة رقم (5269) في دورته غير العادية بتاريخ 1993/01/12م، والخاصة بدعوة الامم المتحدة، لإيجاد الية مناسبة لفرض تنفيذ أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، من خلال تخصيص قوة دولية لتوفير الحماية للمواطنين العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك من أجل تطبيق أحكام قرار مجلس الأمن رقم (681) لعام 1991م.
4. مطالبة مجلس الأمن بإيفاد لجنة دولية للتحقيق في الحادث الخطير، واتخاذ الإجراءات اللازمة التي تمكن اللجنة من تنفيذ مهمتها.
5. اعتبار الخامس عشر من رمضان من كل عام يوماً لتخليد ذكرى شهداء مجزرة الحرم الإبراهيمي بالخليل، ومناشدة الرأي العام العالمي تخليد هذه الذكرى لتذكير المجتمع الدولي بالممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية.
6. دعوة الدول العربية لتقديم كافة أشكال العون لأُسر الضحايا والشهداء من أبناء الشعب الفلسطيني.
7. تكليف الأمين العام متابعة اتصالاته مع كافة الجهات الدولية، لضمان تنفيذ هذا القرار، ولحثها على اتخاذ كل ما من شأنه ضمان حماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

على الرغم من بشاعة المجزرة التي ارتكبت في الحرم الإبراهيمي، وسرعة تجاوب جامعة الدول العربية بعقد دورة غير عادية لمجلس جامعة الدول العربية للرد على هذه المجزرة، إلا ان

---

(1) نواف الزور: مذبحة دير ياسين الى مخيم جنين، ص138.

(2) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5362، 1994/02/27م.

الرد لم يأتي بحجم هول المجزرة، الأمر الذي يترك الباب مفتوحاً للمستوطنين لتكرار مثل هذه الجرائم، وكان من الأحرى ان يكون رد جامعة الدول العربية حازماً وفاصلاً، لضمان عدم تكرار مثل هذه الجرائم الصهيونية، وتوفير الحد الأدنى من الحماية للشعب الفلسطيني.

سبل تصدي جامعة الدول العربية للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان:

مع تزايد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، سعت جامعة الدول العربية للحد من هذه الانتهاكات والتصدي لها، وقد سارت جامعة الدول العربية في ثلاث اتجاهات مختلفة؛ من أجل حماية الشعب الفلسطيني من الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وهي:

أ- دعم الشعب الفلسطيني، وإدانة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

أشادت جامعة الدول العربية بصمود الشعب الفلسطيني في وجه الاعتداءات الإسرائيلية، كما وجهت تحية تقدير واكبار لأبناء هذا الشعب المجاهد[1]، وأكدت على دعمها للانتفاضة الفلسطينية وعلى كافة المستويات حتى إنهاء الاحتلال، واستعادة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني[2]. وتحميل سلطات الاحتلال الإسرائيلية مسؤولية الجرائم والممارسات اللاإنسانية التي تقوم بها قوات الجيش وجماعات المستوطنين، خاصة مذبحة الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل، والمطالبة بنزع سلاح المستوطنين بصفة فورية[3]. هذا وأعلنت جامعة الدول العربية دعمها للشعب الفلسطيني في كفاحه وصموده لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي من كامل التراب الفلسطيني، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وبناء مؤسساته الوطنية القادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[4]، والتحذير من النتائج الوخيمة التي تترتب على استمرار إسرائيل في إنكار الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وتأثيرها على مجمل عملية السلام[5].

وقد تنوعت أشكال الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، ومنها:

---

(1) د.ع، دورة رقم 101، قرار رقم 5366، فقرة ب1، 1994/03/27م.

(2) د.ع، دورة رقم 101، قرار رقم 5366، فقرة ب4، 1994/03/27م.

(3) د.ع، دورة رقم 101، قرار رقم 5366، فقرة أ4، 1994/03/27م.

(4) د.ع، دورة رقم 102، قرار رقم 5414، فقرة ب3، 1994/09/15م.

(5) د.ع، دورة رقم 103، قرار رقم 5456، فقرة ب4، 1995/03/29م.

1- الاعتقالات التعسفية:

لم تلتزم إسرائيل بالاتفاقات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، خاصة إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، إضافة الى ذلك قامت بالعديد من الاعتقالات التعسفية بحق أبناء الشعب الفلسطيني، وقد رافق هذه الاعتقالات إجراءات تعسفية بحق المعتقلين.

أدانت جامعة الدول العربية عمليات الاعتقال التعسفية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلية، وقامت بدعوة المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان الضغط على السلطات الإسرائيلية لإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين بصفة فورية، ومعاملة الموقوفين والمسجونين وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة(1)، والاتفاقات الموقعة بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية(2)، كما ووجهت الدعوة الى المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة من أجل السلام، الى فضح الإجراءات التعسفية التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد المعتقلين الفلسطينيين(3).

كما وأدانت جامعة الدول العربية قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بالسماح لجهاز الامن الداخلي الإسرائيلي باستخدام العنف الجسدي ضد الموقوفين والمعتقلين الفلسطينيين(4)،واستمرار إسرائيل في احتجاز المعتقلين دون محاكمة(5)، وجددت الدعوة للمنظمات العاملة في مجال حقوق حقوق الإنسان، للتحرك فوراً؛ من أجل الإفراج عن جميع المعتقلين الفلسطينيين، وخاصة النساء والأطفال، والضغط على السلطات الإسرائيلية لوقف ممارسة أساليب التعذيب النفسي والجسدي ضد الموقوفين والمعتقلين الفلسطينيين(6).

2- اعتداءات المستوطنين:

عمدت الحكومات الإسرائيلية الى إطلاق يد المستوطنين، لارتكاب جرائمهم ضد المواطنين الفلسطينيين، كما وتمتعوا بالدعم السياسي لمواصلة إجرامهم في المدن الفلسطينية(7).

---

(1) د.ع، دورة رقم 102، قرار رقم 5414، فقرة ب4، 1994/09/15م. د.ع، دورة رقم 103، قرار رقم 5456، فقرة ب3، 1995/03/29م.

(2) د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5729، فقرة ب4، 1998/03/25م

(3) د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5628، فقرة ب2، 1997/03/31م.

(4) د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5628، فقرة ب1، 1997/03/31م.

(5) د.ع، دورة رقم 112، قرار رقم 5883، فقرة 5ج، 1999/09/13م.

(6) د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5676، فقرة ب3، 1997/09/21.

(7) قيس عبد الكريم؛ فهد سليمان؛ واخرون: خمس سنوات على اتفاق اوسلو، ص24.

وقد أدانت جامعة الدول العربية ممارسات السلطات الإسرائيلية، وخاصة تغاضيها عن أعمال العنف والاستفزاز التي يقوم بها المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة[1]، والإحجام عن التصدي بحزم لمثل هذه الأعمال التي يقوم بها المستوطنين، واعتبار هذه الممارسات مصدر تهديد حقيقي لعملية السلام الجارية في المنطقة[2]، كما وأدانت جامعة الدول العربية تشجيع حكومة إسرائيل تشكيل وتسليح مليشيات من المستوطنين في المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية؛ بهدف الاعتداء على المواطنين الفلسطينيين[3]، كذلك أدانت استخدام القاصرين والأحداث من المستوطنين كأدوات إرهابية في الجرائم التي ترتكب ضد أبناء الشعب الفلسطيني؛ للتهرب من المسؤولية القانونية إزاء هذه الجرائم[4]، كذلك استخدام المجرمين والخارجين عن القانون من المستوطنين في اقتراف الجرائم، لحرق المنازل والممتلكات والتنكيل بأبناء الشعب الفلسطيني[5].

هذا ولم تقف اعتداءات المستوطنين اليهود عند حد الإنسان الفلسطيني، بل تعدت ذلك لتصل الى حد الاعتداء على الأراضي والأشجار والمزروعات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أدانت جامعة الدول العربية اعتداء المستوطنين اليهود على الفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم وإرهابهم، وتهديدهم بالطرد، وقطع الأشجار، وتخريب المزروعات، ورشها بالمبيدات الحشرية السامة[6]، هذا ودعت جامعة الدول العربية المنظمات الدولية المعنية بشؤون البيئة، إلى إلى منع إسرائيل من دفن نفاياتها السامة، وإقامة مصانعها التي تنتج الكيماويات في المستوطنات المقامة على أراضي الفلسطينيين، ودفن هذه النفايات في الأراضي الفلسطينية، مما يعرض حياة الفلسطينيين الى الخطر الشديد[7].

3- حصار وإغلاق المدن الفلسطينية:

أكدت جامعة الدول العربية على دعم الشعب الفلسطيني وعلى كافة المستويات، حتى يتمكن من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولته الفلسطينية، وبناء مؤسساته الوطنية القادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[8]. لكن هذه التنمية المرجوة واجهت تحدياً صعبا،

---

(1) د.ع، دورة رقم 103، قرار رقم 5456، فقرة أ4، 1995/03/29م.

(2) د.ع، دورة رقم 104، قرار رقم 5492، فقرة أ4، 1995/09/21م.

(3) د.ع، دورة رقم 110، قرار رقم 5783، فقرة ب2أ، 1998/09/17م.

(4) د.ع، دورة رقم 110، قرار رقم 5783، فقرة ب2ب، 1998/09/17م.

(5) د.ع، دورة رقم 110، قرار رقم 5783، فقرة ب2د، 1998/09/17م.

(6) د.ع، دورة رقم 112، قرار رقم 5883، فقرة ب5أ، 1999/09/13م.

(7) د.ع، دورة رقم 112، قرار رقم 5884، فقرة 4، 1999/09/13م.

(8) د.ع، دورة رقم 103، قرار رقم 5456، فقرة 2، 1995/03/29م.

وهو قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلية بفرض حصار على مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل عام، وإغلاق وحصار المدن الفلسطينية بشكل خاص.

وبعد استعراض الممارسات الإسرائيلية، وسياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها إسرائيل، وفرض الحصار على مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، والمدن الفلسطينية، وما لذلك من آثار مدمرة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والحياتية للشعب الفلسطيني. فقد أدانت جامعة الدول العربية الممارسات الإسرائيلية، وبخاصة فرض الحصار المتكرر على قطاع غزة والضفة الغربية[1]، وإغلاق المدن الفلسطينية[2]، وما يترتب عليه من أضرار بالغة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للشعب الفلسطيني[3]، كذلك المماطلة في ربط أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية ببعضها البعض، بالمماطلة في إنشاء الممر الآمن، وعزل الأراضي الفلسطينية دولياً، بعرقلة فتح مطار غزة وإقامة ميناء غزة[4]. هذا وقد طالبت جامعة الدول العربية المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية العاملة من أجل السلام، العمل على رفع الحصار، والقيود المفروضة على الشعب الفلسطيني، وفضح إجراءات الإغلاق والحصار التي تمارسها السلطات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني[5].

4- انتهاكات أُخرى:

لم تقتصر الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني على الاعتقالات التعسفية، واعتداءات المستوطنين، وحصار المدن الفلسطينية، بل تعدت ذلك لتصل الى إنكار الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وهدم البيوت، والمنع من البناء، أو تحسين الظروف المعيشية للمواطنين الفلسطينيين، ومصادرة الأراضي، والقتل، وكثير من الممارسات التعسفية التي تعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان.

وقد نبهت جامعة الدول العربية الى خطورة السياسة التي تتبعها إسرائيل تجاه الفلسطينيين، المتمثلة في إنكار الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، والتي اعترفت بها القرارات الدولية، خاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3236[*] لعام 1974م، ومدى الانعكاسات السلبية لتلك السياسة على عملية السلام والاستقرار في المنطقة[1].

---

(1) د.ع، دورة رقم 104، قرار رقم 5492، فقرة أ4، 1995/09/21م.

(2) د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5538، فقرة أ3، 1996/03/21م.

(3) د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5581، فقرة أ4، 1996/09/15م.

(4) د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5628، فقرة أ5، 1997/03/31م.

(5) د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5628، فقرة ب2، 1997/03/31م.

(*) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3236، بتاريخ 1974/11/22م، ونص القرار على ما يلي:

كما وأدانت جامعة الدول العربية استمرار مصادرة الأراضي وإقامة الطرق الالتفافية(2)، كما وأدانت استخدام الجيش الإسرائيلي للقوة المفرطة في قمع المواطنين الفلسطينيين، وبخاصة استخدام نوع من الرصاص المحرم دولياً، والتي تسبب إصابات قاتلة(3)، وإدانة سياسة هدم المنازل بشتى الأعذار، ومنع الفلسطينيين من إعادة البناء(4)، كما وأدانت بكل شدة الجرائم الإسرائيلية التي تمس المشاعر الدينية للمسلمين والمسيحين، والتي تتعارض مع الأعراف والقيم الإنسانية، والأخلاقية، ودعوة كل المؤمنين في العالم للتصدي لها(5).

يتضح مما سبق، المحاولات العديدة والمتكررة التي قامت بها جامعة الدول العربية لحماية الشعب الفلسطيني من الانتهاكات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلية، حيث سعت جاهدةً لتعزيز صمود أبناء الشعب الفلسطيني أمام هذه الانتهاكات، برفض هذه الانتهاكات تارة، وإدانتها تارةً أُخرى، وسعت جاهدة للحد من هذه الانتهاكات، لكن بدون جدوى، الأمر الذي دفعها للعمل على إيجاد طرق أُخرى للحد من هذه الانتهاكات والتصدي لها، فقد التجأت الى مخاطبة المجتمع الدولي لفضح هذه الانتهاكات ودعوته للتصدي لها، وهي خطوات غير كافية أمام الهجمة الشرسة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني.

- التأكيد من جديد على حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير قابلة للتصرف وخصوصا: الحق في تقرير مصيره، والحق في الاستقلال.
- التأكيد من جديد على حق الفلسطينيين غير قابل للتصرف في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها، وتطالب بإعادتهم.
- تشدد على ان الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه غير قابلة للتصرف، واحقاق هذه الحقوق امر لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين.
- تعترف بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقا لمقاصد ميثاق الامم المتحدة.
- تناشد جميع الدول والمنظمات ان تمد بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه وفقا للميثاق.

(مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص155-156).

(1) د.ع، دورة رقم 104، قرار رقم 5492، فقرة ب4، 1995/09/21م. د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5538، فقرة ب2، 1996/03/21م.

(2) د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5628، فقرة أ5، 1997/03/31م.

(3) د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5838، فقرة ب2ب، 1999/03/18م.

(4) د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5838، فقرة ب2د، 1999/03/18م.

(5) د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5676، فقرة ب2، 1997/09/21م.

ب- مخاطبة المجتمع الدولي ودعوته للتصدي للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان.

تصاعدت وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتنوعت أشكالها، من عمليات قتل وقمع للمتظاهرين، وهدم للبيوت وعدم السماح بالبناء، ومصادرة الأراضي، وغيرها من الانتهاكات الأُخرى، الأمر الذي حذا بجامعة الدول العربية الى مخاطبة المجتمع الدولي من أجل فضح الممارسات والاعتداءات الإسرائيلية، لكي يضع حداً لهذه الانتهاكات، وقد قامت جامعة الدول العربية بعدة خطوات في هذا الاتجاه، وهي:

1- مخاطبة الأمم المتحدة:

قامت جامعة الدول العربية بدعوة الأمم المتحدة الى سرعة تطبيق قراري مجلس الامن رقم 681 (1991م)، و القرار رقم 904[*] (1994م)، المتعلقين بتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال تطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م على المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة[1]، وقد أكدت جامعة الدول العربية في قرار آخر على ضرورة سرعة تنفيذ القرار 904، وخاصة البند المتعلق باتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض المحتلة، وإيجاد الآلية لبلوغ هذه الغاية عن طريق تشكيل قوة دولية لضمان عدم تكرار الجرائم والمذابح التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية وجماعات المستوطنين[2]، كما وقامت جامعة الدول العربية بالتأكيد على دعوة مجلس الأمن، وبخاصة الدول ذات العضوية الدائمة، للعمل على تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وخاصة القرارات الخاصة بحماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة[3].

(*) قرار مجلس الامن رقم 904، بتاريخ 1994/03/18م، ونص القرار على ما يلي:

- يدين بشدة مذبحة الخليل وما تلاها من احداث اودت بحياة اكثر من خمسين فلسطينيا، وجرحت بضع مئات اخرين.
- يدعو اسرائيل-قوة الاحتلال- الى الاستمرار في اتخاذ اجراءات تشمل فيما تشمل مصادرة الاسلحة بهدف منع وقوع اعمال عنف غير مشروعة من جانب المستوطنين الاسرائيليين.
- يدعو الى اتخاذ اجراءات لضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين في انحاء الاراضي المحتلة وحمايتهم، بما في ذلك وجود دولي او اجنبي مؤقت، وهو ما نص عليه اتفاق اعلان المبادئ.
- يطلب من الدولتين راعيتي عملية السلام مواصلة الجهود لتنشيط عملية السلام.

(مركز دراسات الوحدة العربية، ص367).

(1) د.ع، دورة رقم 101، قرار رقم 5366، فقرة ب3، 1994/03/27م.

(2) د.ع، دورة رقم 101، قرار رقم 5366، فقرة ب5، 1994/03/27م.

(3) د.ع، دورة رقم 103، قرار رقم 5456، فقرة أ5، 1995/03/29م. د.ع، دورة رقم 104، قرار رقم 5492، فقرة أ5، 1995/09/21م. د.ع، دورة رقم 112، قرار رقم 5884، فقرة 1، 1999/09/13م.

ومع تزايد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، وعدم امتثالها للقرارات الدولية، فقد قامت جامعة الدول العربية بدعوة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية العاملة من أجل السلام، و التي لها علاقات بأي شكل مع الأمم المتحدة، للعمل على رفع الحصار والقيود المفروضة على الشعب الفلسطيني، وفضح الممارسات التعسفية التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني[1]، والضغط على إسرائيل، لوقف ممارسة أساليب التعذيب النفسي والجسدي ضد المعتقلين الفلسطينيين، واستعمال الرصاص الحي في قمع المتظاهرين من الشباب الفلسطيني، مما تسبب في سقوط عدد من القتلى والجرحى[2]، هذا ووجهت جامعة الدول العربية رسائل عديدة الى المجتمع الدولي تدعوه الى وقف سياسة ازدواجية المعايير، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية لإجبار إسرائيل على احترام حقوق الشعب الفلسطيني، ووقف انتهاكاتها لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة[3].

2- التنسيق بين الدول العربية لفضح الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان.

سعت جامعة الدول العربية الى تكريس الجهود العربية وتظافرها، والتنسيق فيما بينها من أجل العمل على فضح الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية. فقد دعت الدول العربية الى التركيز على كشف الممارسات التعسفية للسلطات الإسرائيلية في كلماتهم، واتصالاتهم خلال اجتماعات الأمم المتحدة، وأجهزتها المتخصصة، وكذلك خلال اجتماعات المنظمات الدولية غير الحكومية وغيرها[4]. كما ودعت الى التعاون بين دولة فلسطين والأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لسرعة إصدار كتاب يتضمن صوراً وشهادات حية من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة للممارسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية، وترجمة الكتاب وتوزيعه على أوسع نطاق[5]، كما ودعت الى إجراء الاتصالات لبحث إمكانية التعاون مع شعبة الإعلام، ولجنة فلسطين في الامم المتحدة، وإصدار نشرة دورية تتعلق بالممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة[6]. كذلك دعوة الأمانة العامة لبحث سبل

---

(1) د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5581، فقرة ب2، 1995/09/15م. د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5628، فقرة ب2، 1997/03/31م.

(2) د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5676، فقرة ب3، 1997/09/21م.

(3) د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5767، فقرة 7، 1998/03/25م.

(4) د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5676، فقرة ب5، 1997/09/21م.

(5) د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5729، فقرة ب3، 1998/03/25م. د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5838، فقرة ب4، 1999/03/18م.

(6) د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5838، فقرة ب4، 1999/03/18م.

إنشاء موقع عربي على شبكة الإنترنت، يختص بفضح الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية، وإجراء اتصالات مع الجهات التي تعمل في المجال نفسه[1].

هذا ودعت جامعة الدول العربية، الى التنسيق بين ممثلي الدول العربية في المحافل الدولية، للعمل على كشف وإدانة الممارسات الإسرائيلية المخالفة لمواثيق حقوق الإنسان، ودعوة المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الى التصدي للممارسات والانتهاكات الإسرائيلية، ومن بينها[2]:

- اعتداءات المستوطنين اليهود على الفلسطينيين، والاستيلاء على أراضيهم، وإرهابهم وتهديدهم بالطرد، وقطع الأشجار، وتخريب المزروعات.
- استخدام الجيش الإسرائيلي للرصاص الحي المحرم دولياً، وقمع المواطنين الفلسطينيين باستخدام أنواع مختلفة من الرصاص.
- استخدام إسرائيل التعذيب ضد الأسرى الفلسطينيين، واحتجازهم بدون محاكمة، وعدم الإفراج عنهم، حسبما نصت عليه الاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين.
- هدم البيوت، ومنع البناء، ومصادرة الأراضي.

3- رفض الاتفاقات والمساعدات العسكرية المقدمة للجيش الإسرائيلي.

أعربت جامعة الدول العربية عن قلقها إزاء عزم الولايات المتحدة الأمريكية إدامة مساعداتها العسكرية لإسرائيل، ورفع مستواها بنسبة الثلث خلال العقد المقبل، لتبلغ قيمتها 2.4 مليار دولار، وتزويدها بأحدث الطائرات والاسلحة المتطورة، مما يساعدها على التمسك بمواقفها المتشددة إزاء عملية السلام، إضافة الى استخدام هذه الأسلحة ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة[3]، فقامت جامعة الدول العربية بدعوة وزراء الخارجية العرب للتحرك ثنائياً وجماعياً لدى الأطراف الدولية المعنية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة، لمواجهة تداعيات هذا الوضع على عملية السلام، وعلى انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة[4].

---

(1) د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5838، فقرة ب6، 1999/03/18م.

(2) د.ع، دورة رقم 112، قرار رقم 5883، فقرة 5أ5، 1999/09/13م.

(3) د.ع، دورة رقم 112، قرار رقم 5883، فقرة أ7، 1999/09/13م.

(4) د.ع، دورة رقم 112، قرار رقم 5883، فقرة أ8، 1999/09/13م.

هذا وأقدمت الحكومة الفرنسية بتاريخ 1994/02/21م ، على توقيع اتفاقية عسكرية مع إسرائيل، تقوم بموجبها بتوريد أسلحة فرنسية الى إسرائيل، وعقد عدة اتفاقيات أمنية بين الطرفين[1].

أعربت جامعة الدول العربية عن قلقها وأسفها الشديدين، لإقدام فرنسا على توقيع اتفاقية عسكرية وأمنية مع إسرائيل، وما قد يعنيه ذلك من دعم لمواصلة احتلال إسرائيل للأراضي العربية بالقوة، ومواصلة انتهاكاتها لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية[2].

ج- تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

سعت جامعة الدول العربية في الكثير من قراراتها الى ذكر اتفاقية جنيف الرابعة، ومحاولة تطبيقها على الانتهاكات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومحاولة حث المجتمع الدولي على ان هذه الانتهاكات هي بمثابة خرق لبنود هذه الاتفاقية. فقد قامت بدعوة الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م، الى الضغط على إسرائيل، لمراعاة تطبيق بنود هذه الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس[3]، وضرورة التزام إسرائيل بمبادئ حقوق الإنسان، واحترام اتفاقية جنيف الرابعة، وجميع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة[4].

ونتيجة لزيادة الضغط العربي على الجمعية العامة للأمم المتحدة. فقد أصدرت الجمعية العامة قراراً، في جلستها الطارئة المنعقدة بتاريخ 1999/02/09م،والذي دعت فيه الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة للاجتماع بشأن تدابير إنفاذ تطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة[5]، وقد رحبت جامعة الدول العربية بدورها بهذا القرار، والذي ينص على عقد مؤتمر دولي في مدينة جنيف، في الخامس عشر من يوليو1999م، لبحث اتخاذ تدابير تنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس[6]، كما وطالبت بأن يكون المؤتمر المقرر عقده في جنيف، تجسيداً للمسؤولية الجماعية الملقاة على عاتق الدول الموقعة على اتفاقية جنيف

---

(1) القدس، العدد 8715، 1994/02/22م، ص3.

(2) د.ع، دورة رقم 101، قرار رقم 5366، فقرة 6، 1994/03/27م.

(3) د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5676، فقرة ب4، 1997/09/21م.

(4) د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5767، فقرة 6، 1998/03/25م.

(5) الموقع الالكتروني لمنظمة الامم المتحدة،(www.un.org).

(6) د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5838، فقرة أ2، 1999/03/18م.

الرابعة، إزاء انتهاك إسرائيل التوصل لهذه الاتفاقية بممارساتها الاستيطانية، ومصادرة الأراضي العربية في المناطق الفلسطينية المحتلة، وممارساتها ضد حقوق الإنسان الفلسطيني[1].

وفي الخامس عشر من يوليو 1999م، تم عقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة في مدينة جنيف ،حول إجراءات التنفيذ القسري للاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والذي صدر عنه بيان يؤكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة[2].

وهو الأمر الذي رحبت به جامعة الدول العربية، وهو الأمر الذي يحدث لأول مرة في تاريخ المعاهدة، حيث تم النظر في حالة محددة، كما ورحبت أيضاً بالبيان الصادر عن المؤتمر، والذي أكد على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، وأكدت على ضرورة الاحترام الكامل لبنود الاتفاقية[3]، وبالتوازي مع ذلك، فقد أكدت جامعة الدول العربية على الأهمية الكبرى لاتفاقية جنيف الرابعة، وضرورة الاحترام الكامل لأحكامها، وضرورة الوقف الفوري لكافة الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل لأحكام الاتفاقية[4]، هذا ودعت الى متابعة نتائج المؤتمر، وبشكل خاص اتفاق الأطراف على عودته للانعقاد بعد المشاورات حول تطورات الوضع الإنساني على الأرض، والتأكيد على العودة الفعلية للمؤتمر في وقت قريب، حال استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لأحكام الاتفاقية، وبشكل خاص في مجال انتهاك حقوق الإنسان، كما وأعربت عن التقدير للدول التي شاركت في أعمال المؤتمر، وللدولة الوديعة لاتفاقية جنيف[5].

على الرغم من النداءات المتكررة التي قامت بها جامعة الدول العربية، من أجل تحريك السكون والبرود الدولي تجاه الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة انتهاكات حقوق الإنسان، إلا ان هذه النداءات لم تجد أذاناً صاغية، مما حذا بجامعة الدول العربية بالعمل على تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو الأمر الذي حققت فيه نجاحاً باهراً، حيث سحبت اعترافا من الدول الموقعة على هذه الاتفاقية، بانطباقها على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى الرغم من ذلك إلا ان السلطات الإسرائيلية استمرت في انتهاكاتها لحقوق الإنسان، غير آبهة لأية جهة دولية أو عربية كانت.

---

(1) د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5838، فقرة أ3، 1999/03/18م.

(2) الموقع الالكتروني لمنظمة الامم المتحدة،(www.un.org).

(3) بيان صادر عن مجلس جامعة الدول العربية، الدورة العادية رقم 112، 1999/09/13م.

(4) د.ع، دورة رقم 112، قرار رقم 5883، فقرة ب2، 1999/09/13م.

(5) د.ع، دورة رقم 112، قرار رقم 5883، فقرة ب3,4، 1999/09/13م.

ثانياً: موقف جامعة الدول العربية من الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (1994-1999م).

تعتبر عمليات الاستيطان الإسرائيلي، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، من أخطر الانتهاكات التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لما لذلك من مخاطر سياسية، واقتصادية، وديموغرافية على القضية الفلسطينية. وقد أكدت جامعة الدول العربية على خطورة استمرار مصادرة الأراضي الفلسطينية، وبناء المستوطنات عليها، وضرورة التصدي لهذه الممارسات التي تهدد عملية السلام(1)، كما وأكدت على قرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف أو القبول بأي أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، باعتباره إجراء غير مشروع، والتأكيد على ان النشاطات الاستيطانية تشكل خرقاً لاتفاقيات جنيف وإطار مدريد، وتهديداً خطيراً للسلام، والتأكيد على ضرورة التصدي لهذه الممارسات(2)، وإيماناً منها بخطورة موضوع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد تم وضع موضوع الاستيطان كبند دائم على جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية، لأهمية متابعة تطوراته(3).

ومع استمرار عمليات الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية، فقد عمدت جامعة الدول الى تنويع أساليب التصدي لهذه الانتهاكات، وقد التجأت الى عدة طرق للحد من عمليات مصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، وهي كما يلي:

أ- مخاطبة المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة للتصدي لعمليات الاستيطان:

قامت جامعة الدول العربية بدعوة الأمم المتحدة للعمل على قيام إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 465، الذي ينص على "أن سياسة إسرائيل وأعمالها الاستيطانية تشكل عقبة جدية أمام تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، كما يدعو الى وقف هذه الإجراءات، وتفكيك المستوطنات القائمة، والى التوقف فوراً عن إنشاء المستوطنات وبنائها، والتخطيط لها في الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967م، بما فيها القدس"(4)، وبخصوص هذا القرار كانت

---

(1) د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5540، فقرة 1، 1996/03/21م.

(2) د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5582، فقرة 1، 1996/09/15م.

(3) د.ع، دورة رقم 102، قرار رقم 5419، فقرة 4، 1994/09/15م. د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5630، فقرة 1، 1997/03/31م. د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5678، فقرة 1، 1997/09/21م. د.ع، دورة رقم 110، قرار رقم 5784، فقرة 1، 1998/09/17م. د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5839، فقرة 1، 1999/03/18م.

(4) د.ع، دورة رقم 102، قرار رقم 5419، فقرة 1، 1994/09/15م.

جامعة الدول العربية قد أكدت على دعوة مجلس الأمن الدولي، وبصفة خاصة الدولتين راعيتي مؤتمر السلام، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، الى العمل على تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وخاصة القرار 465(1)، ووفقا لمبادئ وأُسس عملية السلام الجارية، فقد دعت جامعة الدول العربية الدولتين راعيتي عملية السلام، الى العمل لوقف إسرائيل عن مواصلة أعمالها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولاحترام قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن(2)، والضغط على إسرائيل لوقف نشاطها الاستيطاني، وكذلك نشاطات المستوطنين(3).

وكنتيجة لأهمية قرار مجلس الامن رقم 465، فقد دعت جامعة الدول العربية مجلس الأمن الدولي الى اتخاذ الإجراءات الفورية اللازمة لإرغام إسرائيل على تنفيذه هذا القرار فوراً، وخاصة الفقرتان الخامسة والسادسة منه، واللتان تنصان على: "يقرر أن جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير المعالم المادية، والتركيب السكاني، والهيكل المؤسسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، بما فيها القدس، او أي جزء منها، ليس لها أي مستند قانوني، وان سياسة إسرائيل وأعمالها لتوطين قسم من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي، تشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، كما تشكل عقبة جدية أمام تحقيق السلام"(4).

وللعمل على وقف تنفيذ المخططات الاستيطانية الإسرائيلية، فقد لجأت جامعة الدول العربية الى مناشدة الدول التي تقدم مساعدات اقتصادية للسلطات الإسرائيلية، والتي تستغلها في عمليات البناء الاستيطاني، الى التوقف عن تقديم هذه المساعدات.

فقد قامت جامعة الدول العربية بدعوة المجتمع الدولي، وكافة دول العالم التي تقدم مساعدات اقتصادية، ومالية لإسرائيل وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، وكذلك المؤسسات والصناديق الدولية المانحة، على وقف المساعدات التي تستخدمها إسرائيل في تنفيذ المخططات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة(5)، كما وحثت

---

(1) د.ع، دورة رقم 101، قرار رقم 5366، فقرة 3، 1994/03/27م.

(2) د.ع، دورة رقم 102، قرار رقم 5419، فقرة 2، 1994/09/15م. د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5451، فقرة 3، 1995/01/05م. د.ع، دورة رقم 103، قرار رقم 5461، فقرة 1، 1995/03/29م.

(3) د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5582، فقرة 3، 1996/09/15م.

(4) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5451، فقرة 2، 5./1995/01م.

(5) د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5630، فقرة 3، 1997/03/31م. د.ع، دورة رقم 108، قرار قم 5678، فقرة 2، 1997/09/21م. د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5730، فقرة 3، 1998/03/25م. د.ع، دورة رقم 110، قرار رقم 5784، فقرة 4، 1998/09/17م. د.ع، دورة رقم 112، قرار رقم 5884، فقرة 4، 1999/03/13م.

الولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة، للعمل على إلزام إسرائيل بالتقيد بالشروط التي التزمت بها للحصول على ضمانات القروض الأمريكية، وفي مقدمتها تجميد الاستيطان في جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة[1].

ب- إدانة الإجراءات الإسرائيلية الرامية لاستمرار المخططات الاستيطانية:

حذرت جامعة الدول العربية من خطورة المقترحات التي تطرحها إسرائيل لتلائم مخططاتها العنصرية، والى خطورة الاستيطان الاستعماري في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وما يتبعه من عمليات طرد وتهجير للفلسطينيين من أراضيهم، كما وأدانت الممارسات الإسرائيلية التي تؤدي الى التوسع الاستيطاني الاستعماري، والمتمثلة في مصادرة الأراضي بحجة شق الطرق الالتفافية، والتحذير من عواقب الاستمرار في هذه السياسة، والتي تؤثر على عملية السلام الجارية، وتهدد بنسفها بشكل كامل[2].

كما وأدانت جامعة الدول العربية، سياسة سلطات الاحتلال الإسرائيلية الرامية الى استخدام ذريعة دعم وحماية جماعات المستوطنين في توسيع نطاق المستوطنات، وتثبيتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واعتبارها انتهاكا صارخاً لقرارات الشرعية الدولية[3]، كما وشجبت بشدة استمرار إسرائيل وتصميمها على متابعة هذه السياسات والممارسات، وقامت بدعوة حكومتها وشعبها الى وقف هذه الإجراءات، وتفكيك المستوطنات القائمة، كما وتدعوها الى التوقف فورا عن بناء وإنشاء المستوطنات والتخطيط لها في الأراضي الفلسطينية المحتلة[4].

أسفرت الانتخابات الإسرائيلية التي جرت عام 1996م، عن فوز نتنياهو برئاسة الحكومة الإسرائيلية، وقد أعلنت حكومته عن تجميد الاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، كما وشجعت حكومته الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وقررت بناء آلاف المساكن والمباني[5].

قامت جامعة الدول العربية بإدانة قرار حكومة نتنياهو، بإعادة تنشيط الاستيطان وتكثيفه في القدس، والضفة الغربية، وقطاع غزة، والذي يظهر نيتها في فرض سياسة الأمر الواقع،

---

(1) د.ع، دورة رقم 102، قرار رقم 5419، فقرة 3، 1994/09/15م. د.غ.ع، دورة رقم ---، قرار رقم 5451، فقرة 4، 1995/01/05م.

(2) د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5678، فقرة 4,5، 1997/09/21م. د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5540، فقرة 3، 1996/03/21م.

(3) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5451، فقرة 2، 1995/01/05م.

(4) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5451، فقرة 3، 1995/01/05م.

(5) ابراهيم نافع: نتنياهو واكاذيبه المستفزة، ص59.

بتهديد الأراضي الفلسطينية والاستيلاء عليها لصالح المستوطنين اليهود، والتحذير من خطورة العواقب الوخيمة المترتبة عليها، وتأثيراتها السلبية على عملية السلام برمتها[1].

لجأت إسرائيل الى عزل مدينة القدس بشكل كامل عن مدن الضفة الغربية، وأقرت بناء آلاف الوحدات السكنية، ومصادرة جبل أبو غنيم، وقيدت الحركة العمرانية في الأحياء العربية[2].

أعربت جامعة الدول العربية عن إدانتها ورفضها كافة الممارسات الاستيطانية، وبشكل خاص الخطة الاخيرة للاستيطان في جبل أبو غنيم، والتحذير من عواقب الاستمرار في هذه السياسة، والتي تؤثر سلبا على عملية السلام، وتهدد بنسفها برمتها[3]، كما وأدانت الهجمة الاستيطانية الشرسة في القدس العربية، وفي سائر الأراضي الفلسطينية، والعربية المحتلة، والتحذير من مغبة استمرارها[4]، هذا وأعلنت عن إدانتها ورفضها لأية نتائج تترتب على عمليات الاستيطان، سواء تحديد مواقع دائمة، أو تغيير يخل بالواقع الديموغرافي على الأرض[5].

ج- التنسيق بين الدول العربية، وفضح عمليات الاستيطان إعلامياً:

دعت جامعة الدول العربية الدول الأعضاء الى تكثيف اتصالاتها مع الجهات الدولية المعنية، من أجل ممارسة الضغط على إسرائيل لوقف ممارساتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة[6]، وقد قامت بالضغط على إسرائيل إعلامياً بعدة طرق، وهي:

1- القيام بتحرك سياسي وإعلامي في الدول الأوروبية، والدول الآسيوية المؤثرة، لشرح مدى التأثير السلبي للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي على عملية السلام[7].
2- إعداد كتيب حول الاستعمار الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وترجمة الكتاب الى لغات أجنبية، وتوزيعه على أوسع نطاق[8].

---

(1) د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5582، فقرة 2، 1996/09/15م.

(2) جميل العبادلة: الخروقات الاسرائيلية لاتفاقيات السلام الفلسطينية الاسرائيلية، ص7.

(3) د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5630، فقرة 2، 1997/03/31م.

(4) د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5676، فقرة 5، 1997/09/21م. د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5730، فقرة 2، 1998/03/25م.

(5) د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5839، فقرة 7، 1999/03/18م.

(6) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5451، فقرة 5، 1995/01/05م.

(7) د.ع، دورة رقم 103، قرار رقم 5461، فقرة 2، 1995/03/29م. د.ع، دورة رقم 104، قرار رقم 5497، فقرة 2، 1995/09/21م.

(8) د.ع، دورة رقم 103، قرار رقم 5461، فقرة 3أ، 1995/03/29م.

3- ضرورة عقد ندوة دولية حول الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة[1]، يتم فيها توضيح مفاهيم وتطبيقات الاستعمار الاستيطاني، ويكون موعدها النصف الثاني من عام 1997م[2].

4- التنبيه على المستوى الدولي الى خطورة المخططات العنصرية الإسرائيلية، والتي ترمي الى طرد وتهجير الفلسطينيين من أراضيهم، وان هذه المخططات مخالفة لكافة الشرائع والمواثيق الدولية، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة، ومواثيق حقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة[3]

5- دعوة المجتمع الدولي الى عدم تقديم مساعدات مالية واقتصادية تستخدمها إسرائيل في تنفيذ مشاريع استيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك عن طريق[4]:

- البعثات الدبلوماسية العربية في الخارج.
- الزيارات المتبادلة بين الزعماء العرب وزعماء الدول الأجنبية.
- البعثات الأجنبية المقيمة في الدول العربية.
- البرلمانات العربية، باتصالاتها مع البرلمانات الأوروبية، والأجنبية.
- عرض الدراسات الخاصة بالمخططات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من قبل الجهات المختصة في الدول المضيفة على الوفود الأجنبية التي تزور هذه الدول، ليتم التصدي لهذه المخططات بكافة السبل والطرق.

د- دعم صمود الشعب الفلسطيني لمواجهة عمليات الاستيطان الإسرائيلي:

لقد ضرب الشعب الفلسطيني أسمى آيات الفداء في دفاعه عن أرضه، وقدم الغالي والنفيس، واستمات في الدفاع عنها، أمام آلة الحرب الإسرائيلية، التي لم تتوقف لحظة عن مصادرة الأراضي الفلسطينية، وبناء المستوطنات الاستعمارية. وقد أعربت جامعة الدول العربية عن مشاعر الاعتزاز والتقدير، للصمود البطولي الذي يبديه الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ضد سياسة الاستيطان الإسرائيلية، وعمليات القمع والتشريد[5]، ولتعزيز

(1) د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5540، فقرة 5، 1996/03/21م.

(2) د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5582، فقرة 5، 1996/09/15م. د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5630، فقرة 5، 1997/03/31م. د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5678، فقرة 6، 1997/09/21م. د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5730، فقرة 5، 1998/03/25م.

(3) د.ع، دورة رقم 110، قرار رقم 5784، فقرة 5، 1998/09/17م.

(4) د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5839، فقرة 2، 1999/03/18م.

(5) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5451، فقرة 6، 1995/01/05م.

صمود الشعب الفلسطيني أمام الهجمة الاستيطانية الشرسة، قامت جامعة الدول العربية بعدة خطوات، وهي:

1- دعم أنشطة الإسكان في المدن والقرى والمخيمات في القدس، والضفة الغربية، وقطاع غزة[1].
2- تقديم الدعم المادي الكافي لأنشطة الإسكان، وإعادة الإعمار في المدن، في قطاع غزة، والضفة الغربية[2].
3- دعم وتأييد الإجراءات التي اتخذتها الجهات المختصة في دولة فلسطين لتشكيل لجان شعبية محلية للدفاع عن الاراضي الفلسطينية، ومواجهة الانتهاكات الإسرائيلية[3].
4- دعم الجهات المختصة في دولة فلسطين ومساعدتها في توثيق الأملاك والأراضي التي يتم مصادرتها، او الاعتداء عليها[4].
5- تقديم الدعم اللازم للمنظمات العربية والأجنبية العاملة في الأراضي الفلسطينية، والتي تعمل على فضح الانتهاكات الاستيطانية الإسرائيلية[5].
6- الإعراب عن مشاعر الاعتزاز والتقدير، للصمود البطولي الذي يبديه الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ضد سياسة الاستيطان الإسرائيلية وعمليات القمع والتشريد.

ثالثاً: موقف جامعة الدول العربية من الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس (1993-1999م).

تمهيد:

لقد أولت جامعة الدول العربية مدينة القدس أهمية خاصة، في الصراع العربي-الإسرائيلي، وأكدت مراراً وتكراراً على أهمية مدينة القدس، عربياً وإسلامياً، ويتضح ذلك من خلال القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة، ومؤتمرات القمم العربية، حيث لا يكاد يخلو أي قرار بشأن القضية الفلسطينية، إلا وتؤكد فيه على أهمية مدينة القدس، وهذه الانتهاكات التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية، الهدف منها هو تهويد مدينة القدس، وطمس معالمها العربية والإسلامية.

---

(1) د.ع، دورة رقم 103، قرار رقم 5461، فقرة 3ج، 1995/03/29م.

(2) د.ع، دورة رقم 104، قرار رقم 5497، فقرة 4، 1995/09/21م.

(3) د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5630، فقرة 4، 1997/03/31م. د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5678، فقرة 3، 1997/09/21م. د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5730، فقرة 4، 1998/03/25م.

(4) د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5839، فقرة 3، 1999/03/18م.

(5) د.ع، دورة رقم 112، قرار رقم 5884، فقرة 3، 1999/09/13م.

ولأهمية مدينة القدس، فقد قامت جامعة الدول العربية بإدراج قضية القدس كبند دائم على جدول أعمال مجلس الجامعة[1]، حيث أكدت على الأهمية الفائقة لمدينة القدس بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي، والتأكيد على ضرورة استعادة السيادة الفلسطينية عليها، بوصفها عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة، وأهمية ذلك لاستمرار وإنجاح عملية السلام[2]، والتأكيد على تثبيت وجود المؤسسات الوطنية القائمة فيها، والمطالبة بإعادة فتح المؤسسات التي أغلقتها سلطات الاحتلال الإسرائيلية[3]، كما وطالبت بالسماح لجميع أبناء الشعب الفلسطيني بدخول المدينة بحرية تامة[4].

موقف جامعة الدول العربية من الإجراءات الإسرائيلية الهادفة الى تهويد مدينة القدس:

أعلنت جامعة الدول العربية عن رفضها لجميع الإجراءات والممارسات الإسرائيلية الهادفة الى تهويد مدينة القدس، من خلال تكثيف عمليات الاستيطان فيها، والاستيلاء على ممتلكات المواطنين الفلسطينيين، والاعتداءات التي تقوم بها في المدينة، وانتهاكها لحقوق الإنسان[5]، وللتصدي لهذه الإجراءات والممارسات، قامت جامعة الدول العربية بعدة إجراءات، وهي:

1- الضغط على المجتمع الدولي لرفض الإجراءات والممارسات الإسرائيلية في مدينة القدس:

أدانت جامعة الدول العربية كافة الممارسات الإسرائيلية في مدينة القدس، من استيطان، ومصادرة أراضي، وحفريات، واستخدام طرق الاحتيال والتزوير للسيطرة على الممتلكات الفلسطينية في مدينة القدس، ودعت الى لفت نظر المجتمع الدولي الى ما تقوم به بعض الجهات الإسرائيلية، بالإعداد للاعتداء على الأماكن المقدسة في مدينة القدس، وضرورة قيام المجتمع الدولي بمنظماته المختلفة ببذل الجهود، واتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع حد لمثل هذه الانتهاكات والاعتداءات قبل وقوعها، وضرورة التصدي الفوري لها[6].

لم تتوقف الإجراءات الإسرائيلية الهادفة الى تهويد مدينة القدس على الإطلاق، من مصادرة أراضي، وفرض واقع جديد في المدينة، ومصادرة أموال الغائبين. الأمر الذي نبهت له جامعة الدول العربية، عندما حثت الدولتين الراعيتين لمؤتمر السلام، الولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) د.ع، دورة رقم 102، قرار رقم 5414، فقرة ج4، 1994/09/15م.

(2) د.ع، دورة رقم 101، قرار رقم 5366، فقرة ج1، 1994/03/27م. د.ع، دورة رقم 102، قرار رقم 5414، فقرة ج1، 1994/09/15م. د.ع، دورة رقم 103، قرار رقم 5456، فقرة ج1، 1995/03/29م.

(3) د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5628، فقرة ج1، 1997/03/31م.

(4) د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5767، فقرة 2، 1998/03/25م.

(5) دع، دورة رقم 101، قرار رقم 5366، فقرة ج4، 1994/03/27م.

(6) د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5838، فقرة ج7، 1999/03/18م.

وروسيا، على تأكيد التزاماتهما بأن عدم مناقشة موضوع مدينة القدس في المرحلة الحالية من المفاوضات، لا يؤثر على ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن رقم 252(*) (1968)، و القرار رقم 478(*) (1980)، وخاصة فيما يتعلق بعدم جواز إجراء أي تغيير من جانب واحد في طبيعة المدينة المقدسة[1].

وللضغط أكثر على إسرائيل، لعدم السماح لها بإجراء أي تغيير في الوضع القائم في مدينة القدس، فقد دعت جامعة الدول العربية الى تكثيف مساعي الدول العربية لدى المجتمع الدولي، وبصورة خاصة الدولتين راعيتي عملية السلام، والدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، للضغط على إسرائيل لعدم تغيير الوضع القائم لمدينة القدس، وفقا لحدود 1967م، وضرورة الامتثال لقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالمدينة، بإعتبارها جزءاً من الأراضي المحتلة، وضرورة التزامها بعدم إجراء تغييرات في خصائصها الجغرافية والسكانية أثناء المرحلة الانتقالية، والتأكيد على عدم مساسها بالمقدسات الإسلامية والمسيحية، وعدم تقسيم الأماكن المقدسة، ورفع

(*) قرار مجلس الامن رقم 252، بتاريخ 1968/05/02م'، وينص على ما يلي:

- يعتبر مجلس الامن ان جميع الاجراءات الادارية والتشريعية، وجميع الاعمال التي قامت بها اسرائيل، بما في ذلك مصادرة الاراضي والاملاك، والتي من شأنها ان تؤدي الى تغير الوضع القانوني في مدينة القدس، هي اجراءات باطلة، ولا يمكن ان تغير في وضع مدينة القدس.

يدعو مجلس الامن اسرائيل بإلحاح، الى ان تبطل هذه الاجراءات، وان تمنع فورا عن القيام بأي عمل اخر من شأنه ان يغير في وضع مدينة القدس. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية،مج1، ص200,199).

(*) قرار مجلس الامن رقم 478، بتاريخ 1980/08/20م، وينص القرار على ما يلي:

- يلوم اشد اللوم مصادقة اسرائيل على "القانون الاساسي" بشأن القدس، ورفضها التقيد بقرارات مجلس الامن ذات العلاقة.
- يؤكد ان مصادقة اسرائيل على "القانون الاساسي" تشكل انتهاكا للقانون الدولي، ولا تؤثر في انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس.
- يقرر ان جميع الاجراءات والاعمال التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل، القوة المحتلة، والتي غيرت معالم مدينة القدس ووضعها، واستهدفت تغيرها، هي اجراءات باطلة، ويجب الغاءها.
- يقرر عدم الاعتراف ب "القانون الاساسي"، وغيره من اعمال اسرائيل التي تستهدف تغير معالم القدس ووضعها، ويدعو الاعضاء في الامم المتحدة التي اقامت بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة.

(مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مج2، ص288).

(1) د.ع، دورة رقم 101، قرار رقم 5366، فقرة ج2، 1994/03/27م.

الحصار عن المدينة ووقف عمليات مصادرة الأراضي، ووضع العراقيل أمام نشطاء المؤسسات الفلسطينية في المدينة[1].

أما بخصوص الدول التي تفكر بنقل بعثاتها الى مدينة القدس، او تعترف بالمدينة كعاصمة لإسرائيل، فقد أوصت الجامعة بأن يقوم الأمين العام بإجراء الاتصالات اللازمة لشرح وجهة النظر العربية من قضية القدس، والتأكيد على قرارات مجلس الجامعة، بخصوص الإجراءات التي تتخذ تجاه أي دولة تنقل بعثتها الدبلوماسية الى القدس، او تعترف بها عاصمة لإسرائيل[2].

وكانت قد أصدرت الحكومة الإسرائيلية مجموعة من القوانين والقرارات التي نصت على تجميد البناء في الأراضي الفلسطينية في مدينة القدس، واتبعت سياسة طرد الفلسطينيين المقيمين في المدينة، من خلال فرض القوانين والأحكام القضائية، الأمر الذي تسبب في فقدان آلاف العائلات الفلسطينية حقها في الإقامة في المدينة[3].

بناءً على هذه القرارات الإسرائيلية، فقد قررت جامعة الدول العربية طلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن الدولي لبحث الموضوع، وإعلان عدم شرعية قرار إسرائيل، وإلزامها بإلغاء قرار مصادرة الأراضي الفلسطينية في مدينة القدس وخارجها، ووقف كافة الحفريات التي تهدد أساسات المسجد الأقصى، ضماناً لاستمرار عملية السلام، وأن يقوم الأمين العام بمتابعة هذا القرار، وإجراء الاتصالات اللازمة بشأنه في الأمم المتحدة، وكذلك مع منظمة المؤتمر الإسلامي، ومجموعة حركة عدم الانحياز (*)، وتقديم تقرير فوري بأي تطورات جديدة[4].

---

(1) د.ع، دورة رقم 102، قرار رقم 5414، فقرة ج2، 1994/09/15م. د.ع، دورة رقم 103، قرار رقم 5456، فقرة ج3، 1995/03/29م.

(2) د.ع، دورة رقم 102، قرار رقم 5414، فقرة ج3، 1994/09/15م. د.ع، دورة رقم 103، قرار رقم 5456، فقرة ج4، 1995/03/29م.

(3) اسامة حلبي: الوضع القانوني لمدينة القدس بين الانتداب والتسوية السلمية، ص29.

(*) حركة عدم الانحياز: تأسست من 29 دولة حضرت في مؤتمر باندونج في اندونيسيا عام 1955م، حيث اتخذ المؤتمر قرارات مؤيدة للشعوب التي كانت تعيش تحت سيطرة الاستعمار الغربي، وكانت هذه الحركة نتيجة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وكان هدفها هو الابتعاد عن سياسات الحرب الباردة، وهي من بنات افكار رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو، والرئيس المصري جمال عبد الناصر، والرئيس اليوغسلافي تيتو، وقد عقد المؤتمر الاول للحركة في بلجراد عام 1961م، وحضره ممثلو 25 دولة. (التربية الوطنية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ص189).

(4) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5487، فقرة 5,6، 1995/05/06م.

ومع تزايد الحصار الإسرائيلي للمدينة المقدسة، فقد وجهت جامعة الدول العربية طلباً الى الأمم المتحدة، والجهات الدولية؛ للضغط على إسرائيل للالتزام بالقرارات الدولية، وخاصة قرارات مجلس الامن 242، 252، 465، 478، ورفع الحصار عن المدينة، وضمان حرية العبادة للمواطنين الفلسطينيين، والتوقف عن سحب هويات المواطنين الفلسطينيين، وهدم المنازل، وتفريغ القدس من سكانها العرب، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية[1].

وفي يناير 1996م قررت إسرائيل إقامة مشروع استيطاني في مدينة القدس، شمل بناء 1500 وحدة سكنية على مساحة 130 الف متر مربع، وبناء 300 غرفة فندقية على مساحة 40 الف متر مربع، وفي شهر مارس 1996م، صادقت الحكومة الإسرائيلية على توسيع مستوطنة معاليه أدوميم[*]، ودمجها ضمن مدينة القدس[2]، وفي سبتمبر 1996م شهدت الأراضي الفلسطينية انتفاضة النفق، بعد قرار اسرائيل بفتح نفق تحت المسجد الأقصى[3].

ونتيجة لاستمرار سياسة إسرائيل الاستيطانية، فقد قررت جامعة الدول العربية العمل على عقد اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة، والطلب من الأمم المتحدة، والجهات الدولية المعنية، الضغط على إسرائيل لرفع الحصار عن المدينة، وتمكين المواطنين الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين، من أداء شعائرهم الدينية، وكذلك منع إسرائيل من مواصلة حفرياتها التي تهدد المسجد الأقصى[4].

وعلى صعيد آخر، ولممارسة مزيد من الضغط على المجتمع الدولي، فقد أوصت جامعة الدول العربية بقيام الدول العربية، باتخاذ موقف موحد لدى العواصم الدولية التي تستضيف معارض إسرائيلية بشأن القدس، وتحميل تلك الدول مسؤولية مخالفة قرارات الشرعية الدولية بشأن القدس، وانعكاس ذلك على العلاقات العربية مع تلك الدول[5]، وضرورة طرح موضوع القدس

---

(1) د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5581، فقرة ج3، 1996/09/15م.

(*) معاليه ادوميم: تقع على التلال التي تمتد على شرقي مدينة القدس، في اراضي القدس الشرقية المحتلة، وتعتبر ذات موقع استراتيجي مهم، باعتبارها المركز الجغرافي للضفة الغربية، واطلالها على المدينة المقدسة والاغوار.

(دائرة شؤون المفاوضات، كتلة ادوميم الاستيطانية، ص1).

(2) خالد عايد: الاستيطان في القدس جبل ابو غنيم وما يتجاوزه، ص125.

(3) احمد الدجاني؛ واخرون: القضية الفلسطينية وافاق التسوية السلمية، ص238.

(4) د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5628، فقرة ج3، 1997/03/31م.

(5) د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5729، فقرة ج8، 1998/03/25م.

الشريف، وانتهاك حقوق المواطنين العرب، في كل المحافل الدولية والإقليمية، وفضح انتهاكات إسرائيل وإدانتها، والعمل على وقفها فوراً[1].

كما وقامت جامعة الدول العربية بدعوة المنظمات الدولية، وخاصة منظمة اليونيسكو للضغط على إسرائيل لمنعها من تهديد أساسات المسجد الأقصى، وما يحيط به من أبنية تاريخية بما تجريه من حفريات بجواره، ورفض الادعاءات الإسرائيلية الباطلة التي تستند اليها إسرائيل لتهويد المواقع الإسلامية في المدينة[2]. كما ودعت الى دعم التعاون بين المنظمات العربية غير الحكومية ومثيلاتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، في إطار المحافظة على عروبة القدس، وصمود مواطنيها العرب[3]، هذا وطلبت من الأمين العام القيام بالاتصالات اللازمة مع المنظمات الإقليمية والدولية، والوكالات الدولية المتخصصة، لدراسة الوسائل الكفيلة بالمحافظة على التراث الحضاري والثقافي والديني لمدينة القدس[4].

يتضح مما سبق، مدى الإصرار الإسرائيلي على السير قدماً في تهويد المدينة المقدسة، وعدم نجاح جهود جامعة الدول العربية، من خلال الضغط الدولي الذي مارسته للحد من الإجراءات والممارسات الهادفة الى تهويد المدينة، وعلى الرغم من صدور قرارات دولية تدعو السلطات الإسرائيلية للتوقف عن هذه الإجراءات، إلا أنها سارت وبوتيرة متسارعة لتهويد المدينة، غير آبهة للقرارات الدولية، ولا لجهود جامعة الدول العربية التي لمم تتجاوز إنكار هذه الإجراءات، ومطالبة المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل؛ لوقف هذه الإجراءات.

2- تنسيق الجهود العربية وإدانة الانتهاكات والإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس:

لم تتوانى السلطات الإسرائيلية في طمس معالم مدينة القدس العربية والإسلامية، وذلك بمصادرة مزيدٍ من الأراضي الفلسطينية، وإقامة المستوطنات عليها، حيث أصدرت الحكومة الإسرائيلية مزيداً من القرارات الخاصة بمصادرة مزيد من الأراضي الفلسطينية في مدينة القدس وخارجها، وبناءً على هذه القرارات، فقد عقد مجلس الجامعة دورة غير عادية بتاريخ 1995/05/06م، وقد صدر عن هذه الدورة القرارات التالية[5]:

(1) د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5767، فقرة 4، 1998/03/25م.

(2) د.ع، دورة رقم 112، قرار رقم 5883، فقرة ج6، 1999/09/13م.

(3) د.ع، دورة رقم 110، قرار رقم 5783، فقرة16، 1998/09/17م.

(4) د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5628، فقرة ج14، 1997/03/31م.

(5) د.غ.ع، دورة رقم --، قرارا رقم5487، فقرة 1,2,3، 1995/05/06م.

- الإدانة الجماعية لقرارات الحكومة الإسرائيلية، والتي تشكل خروجاً عن قرارات الشرعية الدولية، وتحديا للقانون والنظام الدولي.
- عدم الاعتراف تحت أي ظرف من الظروف بأي تعديات تجريها إسرائيل، على الوضع القانوني او التركيب السكاني او الشكل الجغرافي لمدينة القدس، ويدعو كافة دول العالم تأكيد عدم الاعتراف بهذه التغييرات.
- رفض ادعاء اسرائيل بأن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، ويقرر عدم الاعتراف بذلك تحت أي ظرف من الظروف، ويدعو كافة دول العالم الى عدم التعامل مع القدس كعاصمة لإسرائيل.

كما وأدانت جامعة الدول العربية قرار المحكمة الإسرائيلية العليا يوم 1995/08/03م، السماح لجماعات يهودية متطرفة الصلاة في المسجد الأقصى[1]، كما وأدانت إسرائيل بسبب الاحتفال الذي تقيمه إحياءً لذكرى ما تسميه الألفية الثالثة لاتخاذ داوود عليه السلام مدينة القدس عاصمة له، باعتباره تزويراً لتاريخ المدينة المقدسة، التي حكمها العرب ثلاثة عشر قرناً من الزمان، وضرورة بذل كل الجهود العربية للرد على هذه الافتراءات، في المجالين السياسي والإعلامي[2]، كما وأدانت قرارا جديداً للمحكمة العليا الإسرائيلية بتاريخ 1996/07/25م، والذي يسمح لليهود بالصلاة في باحات المسجد الأقصى[3].

هذا ودعت جامعة الدول العربية الى تنسيق الجهود بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فيما يتعلق بأوضاع المدينة المقدسة، وما يجري لتهويدها، وطمس معالمها العربية والاسلامية[4]، والتنسيق لعقد ندوة دولية حول القدس خلال عام 1997م[5]، كما ودعت الى تنظيم حملات شعبية في الدول العربية والإسلامية، من أجل إنقاذ القدس، وتشكيل لجنة تحضيرية من المنظمتين لوضع خطة عمل لهذه الحملات، مع مراعاة ان تقوم كل منظمة بدعوة المنظمة الاخرى لحضور الاجتماعات التي تعقدها، والتنسيق بين أجهزتها ولجانها ذات الاختصاص[6]، كما وطلبت من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو)، والمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة

---

(1) د.ع، دورة رقم 104، قرار رقم 5492، فقرة ج2، 1995/09/21م.
(2) د.ع، دورة رقم 104، قرار رقم 5492، فقرة ج3، 1995/09/21م.
(3) د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5581، فقرة ج4، 1996/09/15م.
(4) د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5581، فقرة ج5، 1996/09/15م.
(5) د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5581، فقرة ج9، 1996/09/15م.
(6) د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5676، فقرة ج4، 1997/09/21م.

(اسيسكو)، من أجل إقامة معارض في مختلف دول العالم، تؤكد فيها على عروبة مدينة القدس وتاريخها الإسلامي[1]، كذلك تعزيز التعاون والتنسيق مع حضرة الفاتيكان، وسائر الكنائس المسيحية، بشأن المحافظة على مدينة القدس، وهويتها ومبانيها وممتلكات أهلها العرب الشرعيين، وطابعها العربي والتاريخي، وإدانة استخدام السلطات الإسرائيلية طرق الاحتيال والتزوير للسيطرة على الممتلكات الفلسطينية[2].

كما وأدانت جامعة الدول العربية الحكومة الإسرائيلية بشدة، لاتخاذها قرار البدء في إقامة مستوطنة يهودية في قلب القدس (في رأس العامود، وفي جبل ابو غنيم)، واعتبرت هذا القرار انتهاكا صارخاً للاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتنكراً لكافة القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة[3]، كما وأدانت إسرائيل لما تقوم به من حفريات بجوار المسجد الأقصى المبارك، وتحت أساساته، مما يهدد بانهيار هذا الأثر الإسلامي العظيم، ودعوة المنظمات الدولية وخاصة منظمة اليونيسكو، للضغط على إسرائيل لوقف هذه الممارسات[4]، ونتيجة لهذه الممارسات، فقد حثت جامعة الدول العربية الدول العربية التي شرعت في إقامة علاقات مع إسرائيل، على اتخاذ كافة الإجراءات، بما في ذلك إغلاق المكاتب والبعثات، حتى تنصاع إسرائيل وتلتزم بالقرارات الدولية المتعلقة بقضية فلسطين، وقضية القدس بشكل خاص[5].

لم تفقد جامعة الدول العربية الأمل في تكرار إدانتها للإجراءات والممارسات الإسرائيلية الهادفة الى تهويد مدينة القدس، وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلتها، في تنسيق الجهود العربية والإسلامية للحفاظ على المدينة المقدسة من التهويد، إلا أنها لم تستطع كبح جماح السلطات الإسرائيلية، لذلك سعت جامعة الدول العربية الى مقاومة عمليات التهويد داخلياً، وذلك بتقديم الدعم اللازم للشعب الفلسطيني، لكي يقوم بالتصدي للممارسات الإسرائيلية بنفسه، وبدعم من جامعة الدول العربية، وهي إجراءات غير كافية، اتسمت بالتكرار، ولم تحمل أي تجديد او تنويع في هذه الإجراءات.

3- دعم وتعزيز صمود المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس:

سعت جامعة الدول العربية، ومن خلال القرارات الصادرة عنها، الى وقف جميع أشكال الانتهاكات الإسرائيلية في مديته القدس، من مصادرة أراضي، وهدم المنازل، وسحب هويات

---

(1) د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5729، فقرة ج7، 1998/03/25م.

(2) د.ع، دورة رقم 110، قرار رقم 5783، فقرة ج5، 1998/09/17م.

(3) د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5628، فقرة ج5، 1997/03/31م.

(4) د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5729، فقرة ج3، 1998/03/25م.

(5) د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5628، فقرة ج6، 1997/03/31م.

المواطنين المقدسيين، وإقامة المستوطنات داخل القدس الشريف، وإسكان المهاجرين فيها، وطرد المواطنين من بيوتهم ومناطقهم[1]. ولمساعدة المواطنين في مدينة القدس، وتعزيز صمودهم أمام عمليات التهويد المنظمة للمدينة، قامت جامعة الدول العربية باتخاذ عدة قرارات، من شأنها ان تعزز صمود الشعب الفلسطيني في مدينة القدس، وهي:

أ- تقديم الدعم المادي للمدينة المقدسة، لتمكين المواطنين الفلسطينيين فيها من المحافظة على ممتلكاتهم العقارية، من أجل منع سلطات الاحتلال الإسرائيلية من المزيد من المصادرة، والاستيلاء على الممتلكات[2].

ب- قيام الدول العربية بدعم الوجود العربي الفلسطيني ومؤسساته في القدس الشريف[3]، من خلال تقديم كافة أشكال الدعم السياسي والمادي المناسب[4].

ت- دعم المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس، وجوارها العربي عن طريق إقامة مشاريع إنتاجية[5]؛ لإنعاش الاقتصاد الذي يخنقه الحصار الإسرائيلي على المدينة، وتنفيذ برامج إسكانية، وتكثيف عمليات البناء العربي فيها[6].

ث- توجيه الشكر الى الدول العربية لما تقدمه من دعم الى مدينة القدس، وقد خصت بالشكر، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، على تعهده ببناء سبعة آلاف وحدة سكنية للفلسطينيين في مدينة القدس[7].

ج- تكليف الأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة، لتنظيم وتنشيط "مركز توثيق وصيانة وترميم آثار القدس"، في إطار الأمانة العامة، بما يتناسب مع الإهتمام العربي والإسلامي في المدينة المقدسة[8].

ح- المحافظة على عروبة القدس، ومواجهة الحملة الإسرائيلية لتهويدها وطمس معالمها العربية والإسلامية، وتثبيت وجود المؤسسات الوطنية القائمة فيها، ورفض الممارسات

---

(1) د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5767، فقرة 6، 1998/03/25م.

(2) د.ع، دورة رقم 101، قرار رقم 5366، فقرة ج5، 1994/03/27م.

(3) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 5487، فقرة4ب، 1995/05/06م. د.ع، دورة رقم 109، قرار قم 5767، فقرة 5، 1998/03/25م. د.ع، دورة رقم110، قرار رقم 5783، فقرة ج4، 1998/09/17م.

(4) د.ع، دورة رقم 104، قرار رقم 5492، فقرة ج4، 1995/09/21م.

(5) د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5581، فقرة ج7، 1996/09/15م.

(6) د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5676، فقرة ج3، 1997/09/21م. د.ع، دورة ر قم 107، قرار رقم 5628، 5628، فقرة ج4، 1997/03/31م.

(7) د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5538، فقرة ج10، 1995/03/21م.

(8) د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5581، فقرة ج10، 1996/09/15م.

الإسرائيلية الهادفة الى تهويد المدينة، والمتمثلة في تغيير البرامج التعليمية للفلسطينيين، وسحب هويات المقدسيين، وإغلاق المكاتب الفلسطينية[1].

خ- اتخاذ الإجراءات المناسبة واللازمة لدعم وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مدينة القدس، بما في ذلك التآخي بين مدينة القدس، والعواصم العربية والإسلامية، وتبني مشاريع الصمود الفلسطيني في المدينة[2].

د- السعي من أجل توقيع اتفاق بين الفاتيكان والسلطة الوطنية الفلسطينية، يؤكد سيادة الفلسطينيين على الأماكن المقدسة في مدينة القدس[3].

ذ- قيام الدول العربية باستخدام التكنولوجيا العصرية مثل شبكة الإنترنت، في تعميم معلومات حول مدينة القدس، لمواجهة ما تدخله إسرائيل من معلومات مزورة عن المدينة، مستأثرة بهذا المجال الإعلامي الواسع، وتكليف مجلس وزراء الإعلام العربي بوضع خطة تنفيذية لذلك[4].

ر- توثيق التعاون مع الكنائس الشرقية، ودعم المبادرات التي تقوم بها في تأييد الحقوق العربية في مدينة القدس، وقضية فلسطين[5].

يتضح مما سبق، أن جامعة الدول العربية قد أولت مدينة القدس أهمية خاصة، وسعت جاهدة بشتى الوسائل المتاحة لها، لوقف الإجراءات والممارسات الإسرائيلية الهادفة الى تهويد المدينة، فقد سعت الى الضغط على المجتمع الدولي لإرغام إسرائيل على تطبيق بنود القرارات الخاصة بمدينة القدس، كذلك تهديداتها باتخاذ إجراءات حازمة تجاه الدول التي تساعد في عمليات التهويد الإسرائيلية، كما وسعت الى تنسيق الجهود العربية، للتصدي للإجراءات الهادفة الى تهويد المدينة، كما وسعت جاهدة الى تعزيز الصمود الفلسطيني في مدينة القدس، وذلك بتقديم العون السياسي والاقتصادي والإعلامي، لكن هذه الجهود لم تكن كافية لكبح جماح الهجمة الاسرائيلية الشرسة على مدينة القدس، فعلى الرغم من كل جهود الجامعة العربية، إلا ان السلطات الإسرائيلية سارت قدما، وبوتيرة سريعة في تهويد المدينة، من خلال زيادة عمليات

---

(1) د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5676، فقرة ج2، 1997/09/21م.

(2) د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5729، فقرة ج4، 1998/03/25م. د.ع، دورة رقم 110، قرار رقم 5783، فقرة ج7، 1998/09/17م. د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5838، فقرة ج1، 1999/03/18م.

(3) د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5729، فقرة ج6، 1998/03/25م. د.ع، دورة ر قم 111، قرار رقم 5838، فقرة ج2، 1999/03/18م.

(4) د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5729، فقرة ج9، 1998/03/25م. د.ع، دورة رقم 110، قرار رقم 5783، فقرة ج13، 1998/09/17م.

(5) د.ع، دورة رقم 112، قرار رقم 5883، فقرة ج5، 1999/09/13م.

الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية، واتخاذها مزيداً من الإجراءات لطمس معالم المدينة العربية والإسلامية، وتفريغها من سكانها العرب.

وبشكل عام، فقد كانت إجراءات جامعة الدول العربية، غير كافية أمام الانتهاكات الإسرائيلية بجميع أشكالها، فقد وقفت عاجزة تماماً، في مواجهة السياسة الإسرائيلية، وفي كل المجالات التي تخص المجتمع الفلسطيني، وحقوقه المسلوبة، ويمكن القول ان موقفها كان في غاية السلبية، فهي لم تتخذ إجراءات حقيقية تجاه هذه الانتهاكات.

الخلاصة:

من خلال العرض السابق نستنتج ما يلي:

- واجهت جامعة الدول العربية الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بدعم الشعب الفلسطيني، وتعزيز صموده، وإدانة هذه الممارسات على جميع المستويات الإقليمية، والدولية.
- أكدت جامعة الدول العربية، على وقوفها بجانب الشعب الفلسطيني في مواجهة الحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية على المدن الفلسطينية، وإدانة سياسة التضييق الاقتصادي التي تمارسها إسرائيل.
- قامت جامعة الدول العربية بمخاطبة المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة لحثها على تطبيق القرارات الدولية الخاصة بحماية الشغب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما ودعت الى تنسيق الجهود العربية للوقوف في وجه هذه الاعتداءات.
- نجحت جامعة الدول العربية في عقد اجتماع للدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة، وانتزعت منهم اعترافاً بأن هذه الاتفاقية تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- لم تدخر جامعة الدول العربية جهداً في التصدي لعمليات الاستيطان الإسرائيلية، وذلك بمخاطبة المجتمع الدولي، وفضح الممارسات الاستيطانية، التي أدانتها، ورفضت الاعتراف بها، وقامت بفضحها اعلامياً.
- قامت جامعة الدول العربية بدعم صمود الشعب الفلسطيني ضد الاستيطان، بتقديم الدعم المادي، ودعم مشاريع الإسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- قامت بالتصدي للهجمة الشرسة على مدينة القدس بهدف تهويدها، وذلك بالضغط على المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن لتطبيق قراراته الخاصة بمدينة القدس، ودعوته الى عدم الاعتراف بأي تغيير يطرأ على معالم المدينة.
- قامت جامعة الدول العربية بتنسيق الجهود العربية والإسلامية، من أجل الحفاظ على المقدسات الإسلامية في مدينة القدس.
- قامت جامعة الدول العربية، بحزمة إجراءات وقرارات لتعزيز صمود أبناء الشعب الفلسطيني في مدينة القدس، لمساعدتهم على الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للمدينة أمام الهجمة الإسرائيلية الشرسة، التي تهدف الى تهويد المدينة، وطمس معالمها العربية والإسلامية.

- ظلت معظم قرارات جامعة الدول العربية حبرا على ورق، فهي لم تقم بإجراءات عملية؛ لوقف الانتهاكات الإسرائيلية، بل كانت معظم قراراتها، عبارة عن مناشدات للمجتمع الدولي، للضغط على إسرائيل لوقف هذه الانتهاكات.

المبحث الثاني:

موقف جامعة الدول العربية من عملية التسوية الفلسطينية- الاسرائيلية (1994-1999م)

- **أولاً: موقف جامعة الدول العربية من الاتفاقات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي (1994-1999م).**
- **ثانياً: موقف جامعة الدول العربية من جمود المفاوضات، والحصار الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية.**

تمهيـد:

شهدت الفترة الزمنية ما بين عامي 1994م و1999م، توقيع العديد من الاتفاقيات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ولكن عدم الإلتزام بتطبيق هذه الاتفاقيات كان بمثابة العنوان العريض للموقف الإسرائيلي، وقد كانت جامعة الدول العربية قد وضعت الأسس العريضة لأسس السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، وهو الأمر الذي أكد عليه القادة العرب في القمة العربية الوحيدة التي عقدت خلال تلك الفترة.

حيث أكد القادة العرب ان السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط، يستوجب انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس العربية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس العربية- باعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي الإسرائيلي- وذلك تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن رقم 242، 338، 425[*]، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى هذه الأسس يدعون الى استئناف المفاوضات على كافة المسارات[1].

كما وأكد القادة العرب، ان تمسك الدول العربية بمواصلة عملية السلام العادل والشامل، هو هدف وخيار استراتيجي، يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاما مقابلا تؤكده إسرائيل بجدية وبدون مواربه، من أجل استكمال مسيرة السلام، بما يعيد الحقوق والأراضي المحتلة، ويضمن الأمن المتوازن والمتكافئ لجميع دول المنطقة، كما أكد القادة العرب، ان أي إخلال من جانب إسرائيل بالأسس والمبادئ التي قامت عليها عملية السلام، او التراجع عن الالتزامات والتعهدات، والاتفاقات التي تم التوصل اليها في إطار هذه المسيرة، او المماطلة في تنفيذها، من شأنه ان يؤدي الى انتكاسة عملية السلام، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر وتداعيات

(*) قرار مجلس الامن رقم 425، بتاريخ 1978/03/19م، وينص على:

- يدعو مجلس الامن الى الاحترام الصارم لوحدة اراضي لبنان ولسيادته واستقلاله الساسي داخل حدوده المعترف بها دوليا.
- يطلب من اسرائيل ان توقف فورا عملها العسكري ضد سلامة الاراضي اللبنانية، وان تسحب فورا قواتها من الاراضي اللبنانية كافة.
- يقرر انشاء- بصورة فورية- قوة دولية مؤقتة في جنوب لبنان، تكون تحت امرت مجلس الامن، وذلك للتأكيد على انسحاب القوات الاسرائيلية، واعادة السلام والامن الدوليين الى سابق عهدهما، ومساعدة حكومة لبنان في توفير عودة سلطتها الفعالة في المنطقة، على ان تؤلف القوة من عناصر تابعة لدول اعضاء في الامم المتحدة.

(مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مج2، ص271).

(1) القمة العربية، (غير عادية)، القاهرة، البيان الختامي، 1996/06/23م.

تعود بالمنطقة الى دوامة التوتر، مما يضطر الدول العربية كافة على إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل في اطار عملية السلام، الأمر الذي تتحمل الحكومة الإسرائيلية وحدها المسؤولية الكاملة عنه[1].

وقد تابعت جامعة الدول العربية سير عملية التسوية في هذه الفترة، من خلال مجلس الجامعة، الذي أصدر القرارات المتتالية، تعليقاً منه على سير المفاوضات، ولمتابعة مدى تطبيق الاتفاقات الموقعة بين الجانبين على الأرض، ومدى التزام الجانب الإسرائيلي بهذه الاتفاقات.

أولاً: موقف جامعة الدول العربية من الاتفاقات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي (1994-1999م).

شهدت الفترة الممتدة ما بين عام 1994م وعام 1999م، توقيع العديد من الاتفاقيات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وعرفت هذه الفترة بفترة ما بعد أوسلو، وقد تضمنت هذه الفترة توقيع العديد من الاتفاقات بين الجانبين، كما وتميزت بجولات المفاوضات الكثيفة أيضاً التي تلت التوقيع على هذه الاتفاقات، وفيما يلي عرض لهذه الاتفاقات، وموقف جامعة الدول العربية من كل اتفاق، كذلك موقفها من المفاوضات التي تلت كل اتفاق.

1- اتفاق القاهرة (غزة- أريحا) 1994م:

بعد فشل الاتفاق على تنفيذ المرحلة الاولى من اتفاق إعلان المبادئ، بانتهاء المدة المحددة لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المتفق عليها[2]، دخل الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي مرحلة جديدة من المفاوضات، والتي كانت نتيجتها توقيع اتفاق القاهرة بتاريخ 1994/05/04م، بحضور وزيرا خارجية الولايات المتحدة الامريكية وروسيا، والرئيس المصري محمد حسني مبارك[*]، ومجموعة من ممثلي المنظمات والدول والشخصيات الفلسطينية

(1) القمة العربية، (غير عادية)، القاهرة، البيان الختامي، 1996/06/23م.

(2) امين دبور: دراسات في القضية الفلسطينية، ص166.

(*) محمد حسني مبارك: رئيس مصر حتى فبراير 2011م، حيث شهدت مصر ثورة شعبية ادت الى تنحيه عن الحكم بشكل كامل، ولد في القاهرة بتاريخ 1928/05/04م، تخرج من الكلية الحربية عام 1949م، ثم التحق بالكلية الجوية وتخرج منها 1950م، تدرج في المناصب العسكرية فور تخرجه، حتى وصل عام 1972م الى قيادة القوات الجوية ثم نائبا لوزير الحربية في نفس السنة، قاد القوات الجوية المصرية في اثناء حرب 1973م، اختاره السادات نائبا لرئيس الجمهورية في 1975م، وفي 14 اكتوبر 1981م، تولى رئاسة الجمهورية باستفتاء شعبي بعد ترشيح مجلس الشعب له، بعد اغتيال السادات. (الموقع الالكتروني لهيئة الاذاعة البريطانية bbc.com).

والعربية والدولية[1]، وبموجب هذا الاتفاق، فقد تم تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية بصلاحيات مدنية ضمن حوالي 80% من مساحة قطاع غزة، ومدينة اريحا، بعد ثمانية اشهر من المفاوضات بين الجانبين[2].

موقف جامعة الدول العربية من اتفاق القاهرة (غزة- أريحا) 1994م، والمفاوضات التي تلته:

جاء موقف جامعة الدول العربية من اتفاق القاهرة، بالتأكيد على قرارات مجلس الجامعة الخاصة بضرورة استناد عملية السلام الجارية على قراري مجلس الامن رقم 242 و338، ومبدأ الارض مقابل السلام، والتركيز على مخاطبة المجتمع الدولي، حيث قامت بدعوة المجتمع الدولي، وبصفة خاصة مجلس الأمن الدولي، الى دعم السلطة الوطنية الفلسطينية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف[3]، كما وجهت الدعوة الى مجلس الأمن، وبصفة خاصة الدولتين راعيتي عملية السلام، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، للعمل على إحراز تقدم في العملية السلمية على كافة المسارات، حتى يتحقق السلام العادل والشامل، وتتمكن شعوب المنطقة من توجيه كافة طاقاتها وإمكاناتها لتحقيق التنمية والاستقرار[4]، كذلك دعوة المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لتكف عن وضع العراقيل أمام ممارسة السلطة الوطنية الفلسطينية لمهامها، وتوسيع نطاق هذه المهام لتشمل كافة المجالات على امتداد الأراضي الفلسطينية[5]، كما ورحبت بموقف الأمم المتحدة، حول تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، واعتبار ذلك تأكيداً على قيام الامم المتحدة بمسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية[6].

ونظرا للدور الهام الذي يمكن ان تلعبه دول الاتحاد الأوروبي في العملية السلمية الجارية في المنطقة، فقد سعت جامعة الدول العربية الى تعزيز العلاقات الفلسطينية- الأوروبية، حيث أعربت عن تقديرها لموقف الاتحاد الأوروبي في دعم مسيرة السلام في الشرق الاوسط، كما ودعت الدول الاعضاء الى تكثيف الجهود لدى الاتحاد الأوروبي، لتأمين أقصى دعم لدولة فلسطين في كافة المجالات، بما فيها السياسية، والإقتصادية، ورفع مستوى التمثيل بين دول

---

(1) التوقيع على اتفاق الحكم الذاتي، الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية، ص2.

(2) احمد عبد العزيز؛ واخرون: قراءة في مشروع التسوية السلمية 1991-1998م، ص229.

(3) د.ع، دورة رقم 102، قرار رقم 5414، فقرة أ2، 1994/09/15م. د.ع، دورة رقم 103، قرار رقم 5456، فقرة أ1، 1995/03/29م. د.ع، دورة رقم 104، قرار رقم 5492، فقرة أ1، 1995/09/21م.

(4) د.ع، دورة رقم 102، قرار رقم 5414، فقرة أ3، 1994/09/15م.

(5) د.ع، دورة رقم 102، قرار رقم 5414، فقرة أ5، 1994/09/15م.

(6) د.ع، دورة رقم 102، قرار رقم 5414، فقرة أ6، 1994/09/15م.

الاتحاد الأوروبي والسلطة الوطنية الفلسطينية، واستخدام نفوذها لدى إسرائيل من أجل الإسراع في عملية السلام، طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وكذلك تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل اليها بين الطرفين[1].

لم تلتزم إسرائيل بتنفيذ بنود اتفاق القاهرة، مما فتح الباب مجدداً لمفاوضات جديدة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي[2]، الأمر الذي حذا بجامعة الدول العربية الى دعوة الدولتين راعيتي عملية السلام، الى بذل جهودهما لتحريك جمود المفاوضات، والناتج عن استمرار إسرائيل في مماطلتها، وتجاهلها لالتزاماتها وفقاً لاتفاق اعلان المبادئ[3]، كذلك دعوتهما الى سرعة التدخل لإخراج المفاوضات من جمودها، وإلزام إسرائيل بالتقيد بما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة، لأن استمرار إسرائيل في تجاهل التزاماتها من شأنه ان يضع العراقيل أمام المسيرة السلمية، ويعرض المنطقة لخطر حقيقي[4]، كما ونبهت الى خطورة الآثار المترتبة على أُسلوب المماطلة الذي تتبعه إسرائيل، إزاء تنفيذ التزاماتها، وعلى عدم احترام المواعيد المحددة لتنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق الحكم الذاتي، مما يعرض المسيرة السلمية برمتها للخطر[5].

أبدت جامعة الدول العربية اهتماما واضحاً باتفاق غزة– أريحا، وسعت لإشراك المجتمع الدولي في تحمل مسؤولياته لإنجاح هذا الاتفاق، من خلال دعوة الدولتين راعيتي السلام الى ضرورة تنفيذ التزاماتهما لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، كما وبذلت مجهوداً خاصا لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية على المستوى الدولي، حتى تستطيع تنفيذ التنمية السياسية والإقتصادية في الأراضي الفلسطينية، ودعمها لإقامة علاقات دولية، وخاصة مع دول الاتحاد الأوروبي، الذي أصبح لاعباً ذي وزن على الساحة الدولية. هذا وأبدت جامعة الدول العربية تخوفها من المماطلة الإسرائيلية في تنفيذ بنود الاتفاق، ووجهت الدعوة للدولتين راعيتي عملية السلام للضغط على إسرائيل من أجل تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها، وضرورة تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني دون تسويف.

---

(1) د.ع، دورة رقم 102، قرار رقم 5414، فقرة هـ2، 1994/09/15م.

(2) احمد دلول: اتفاق طابا 1995م وقضية القدس، ص34.

(3) د.ع، دورة رقم 103، قرار رقم 5456، فقرة أ2، 1995/03/29م.

(4) د.ع، دورة رقم 104، قرار رقم 5492، فقرة أ3، 1995/09/21م.

(5) د.ع، دورة رقم 104، قرار رقم 5492، فقرة أ2، 1995/09/21م.

2- اتفاق طابا 1995م (أوسلو2):

بعد تسعة أشهر من المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، تم التوصل الى اتفاق في مدينة طابا، ومن ثم تم التوقيع على الاتفاق في واشنطن بتاريخ 1995/09/28م، وأطلق عليه اتفاق اوسلو2[1]، وتناول الاتفاق موضوعات إعادة الانتشار الإسرائيلي في المدن الفلسطينية، ومدينة القدس، وأجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية[2].

موقف جامعة الدول العربية من اتفاق طابا 1995م، والمفاوضات التي تلته:

رحبت جامعة الدول العربية بتوقيع الاتفاق، وأكدت على قراراتها السابقة والخاصة بضرورة استمرار عملية السلام الجارية الآن، والمستندة الى قرارات الشرعية الدولية، لا سيما قراري مجلس الامن رقم 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام[3]، كما وأكدت جامعة الدول العربية على دعوة المجتمع الدولي، وخاصة الدولتين راعيتي عملية السلام للعمل عل تطبيق قرارات الشرعية الدولية فيما يتعلق بقضايا القدس، واللاجئين، والاستيطان، والتي من المقرر ان يبدأ التفاوض حولهما في مطلع مايو/آيار القادم[4]، كذلك التأكيد على ضرورة استمرار وجدية المفاوضات على كافة المسارات، وعدم اتخاذ تقديم موعد الانتخابات في إسرائيل ذريعة للتسويف والمماطلة[5].

هذا ووجهت جامعة الدول العربية الدعوة مجدداً الى المجتمع الدولي، وبخاصة الدولتين راعيتي عملية السلام، ودول الاتحاد الأوروبي، لحمل إسرائيل على الدخول بجدية في مفاوضات الوضع النهائي في الأراضي الفلسطينية، والعمل من أجل تحقيق السلام العادل والشامل والدائم، والذي يعيد الحقوق الى أصحابها، ويوفر الأمن والاستقرار والرخاء لجميع شعوب المنطقة[6]، كما كما وأكدت على ان إخلال إسرائيل بالمبادئ والأسس التي تقوم عليها عملية السلام، او التراجع عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل اليها في إطار هذه العملية، او المماطلة في تنفيذها، من شأنه ان يؤدي الى انتكاسة العملية السلمية، مما يضطر الدول العربية كافة الى

---

(1) احمد دلول: اتفاق طابا 1995م وقضية القدس، ص34.

(2) بن كسبيت: كل الحقيقة عن اتفاقات طابا والى أي مدى كان السلام قريبا، ص1.

(3) د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5538، فقرة أ1، 1996/03/21م. د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5581، فقرة أ1، 1996/09/15م.

(4) د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5538، فقرة أ5، 1996/03/21م.

(5) د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5538، فقرة أ4، 1996/03/21م.

(6)القمة العربية (غير عادية)، القاهرة، البيان الختامي،1996/06/23م. د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5581، فقرة أ2، 1996/09/15م.

إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل في إطار عملية السلام، وتحمل الحكومة الإسرائيلية نتائج ذلك[1].

كما ورحبت جامعة الدول العربية بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية[*] في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، باعتبارها خطوة هامة على طريق ممارسة الديمقراطية، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف[2].

وأدانت جامعة الدول العربية ممارسات السلطات الإسرائيلية المخالفة لاتفاقات السلام، وعدم تنفيذ الالتزامات التي نصت عليها هذه الاتفاقات، والخاصة بالمرحلة الانتقالية، وأهمها[3]:

- الإغلاق المستمر للأراضي الفلسطينية، وما يترتب عليه من أضرار بالغة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والحياتية للشعب الفلسطيني.
- عدم الانسحاب من المناطق ب، و ج، وعدم تنفيذ الانسحاب من منطقة الخليل.
- عدم إقامة الممر الآمن بين منطقتي الحكم الذاتي.
- استمرار مصادرة الأراضي وإقامة الطرق الالتفافية.
- عدم إطلاق سراح السجناء والمعتقلين الفلسطينيين.

نلاحظ مما سبق، تأكيد جامعة الدول العربية على قضايا اللاجئين والقدس والاستيطان، عند التوقيع على أي اتفاقية، ودعوتها للمجتمع الدولي لممارسة الضغط المطلوب على إسرائيل لكي تفي بالتزاماتها، وذلك لشكها في مدى جدية إسرائيل في تطبيق الاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، وتأكيدها على وجوب تنفيذ إسرائيل لمتطلبات المرحلة الانتقالية، دون مراوغة او تضييع للوقت بحجج واهيه، ونلاحظ ان موقف جامعة الدول العربية، لم يرتقي الى حد المطلوب، فقد ظلت كشاهد لما يحدث من مفاوضات، اتفاقيات.

---

(1) د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5581، فقرة أ3، 1996/09/15م.

(*) الانتخابات الفلسطينية 1996م، جرت في الاراضي الفلسطينية عام 1996م انتخابات رئاسية وتشريعية، فاز ياسر عرفات برئاسة السلطة التنفيذية، واقسم اليمين الدستورية بتاريخ 1996/06/22م، وفي المجلس التشريعي فاز 88 نائب عن حركة فتح برئاسة احمد قريع. (عبد الله نجم، موقف مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية، ص102).

(2) د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5538، فقرة أ2، 1996/03/21م.

(3) د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5581، فقرة أ4، 1996/09/15م.

ثانياً: موقف جامعة الدول العربية من جمود المفاوضات، والحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية:

شهدت الفترة التي تلت توقيع اتفاق طابا جموداً في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، كما شهدت أيضاً قيام بعض الفصائل الفلسطينية بعمليات فدائية داخل إسرائيل[1]، الأمر الذي قابلته السلطات الإسرائيلية بسياسة الحصار العسكري والاقتصادي على الأراضي الفلسطينية، حيث اتخذت من الدواعي الأمنية حجة لتلك السياسة، والتي تمثلت في منع الآلاف من العمال الفلسطينيين من الوصول الى أماكن عملهم، وفرض القيود على الصادرات والواردات، مما ادى الى تعطيل حركة المواطنين والبضائع التجارية، وإلحاق خسائر فادحة في الاقتصاد الفلسطيني، وانتشار الفقر والبطالة[2]. ونتيجة لهذه الظروف فقد عُقدت في مدينة شرم الشيخ المصرية قمة للسلام بتاريخ 1996/03/13م، وكان الهدف منها تنشيط عملية السلام، وكسر الجمود في المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي[3].

وقد أدانت جامعة الدول العربية الممارسات الإسرائيلية المخالفة لاتفاقيات السلام، وعدم تنفيذ الالتزامات التي نصت عليها هذه الاتفاقات، والخاصة بالمرحلة الانتقالية، وأهمها[4]:

- استمرار حصار وإغلاق الأراضي الفلسطينية، وما يلحقه بأضرار بالغة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والحياتية للشعب الفلسطيني.
- استمرار المماطلة، ووضع العراقيل امام عودة النازحين الى ديارهم في الاراضي الفلسطينية.
- عدم إقامة الممر الآمن بين منطقتي الحكم الذاتي.
- المضي في عرقلة فتح مطار غزة وإقامة ميناء غزة.
- استمرار مصادرة الأراضي وإقامة الطرق الالتفافية.
- عدم إطلاق سراح السجناء والمعتقلين الفلسطينيين.

كما وقامت بتوجيه الدعوة للمجتمع الدولي، ولا سيما الدولتين راعيتي عملية السلام والاتحاد الأوروبي، للضغط على إسرائيل، كي تنفذ تنفيذاً كاملاً وأميناً ما وقعت عليه والتزمت به على مختلف مسارات السلام، كما وأعلنت رفضها للمحاولات الرامية الى الالتفاف على استحقاقات المرحلة الانتقالية، والقفز الى مفاوضات الوضع النهائي، والمطالبة بالتنفيذ الصادق

(1) الحياة الجديدة، العدد 206، 1996/03/14م، ص1.

(2) عبد الله نجم: موقف مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية، ص103.

(3) محمد عبد العاطي: قمة شرم الشيخ وافاق السلام والامن بالشرق الاوسط، ص140.

(4) د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5628، فقرة أ5، 1997/03/31م.

والأمين لجميع البنود المتبقية من اتفاقيات المرحلة الانتقالية المبرمة مع منظمة التحرير الفلسطينية[1].

كما وأعلنت جامعة الدول العربية عن دعمها للموقف الفلسطيني من أجل حصوله على حقوقه المشروعة، ومطالبة الإدارة الأمريكية بالضغط على إسرائيل لتنفيذ ما تم التوقيع عليه من اتفاقيات مع منظمة التحرير الفلسطينية[2]، كما وطالبت المجتمع الدولي بفرض عقوبات مناسبة على إسرائيل، على اعتبار ان سياستها تهدد السلم والأمن الدوليين، حتى تمتثل لقرارات الشرعية الدولية[3]، كما ونددت بسياسات الحكومة الإسرائيلية القائمة على المناورة والمماطلة وكسب الوقت؛ لفرض حقائق جديدة على الأرض، وتحكم بشكل مسبق على قضايا مفاوضات الوضع النهائي مع الجانب الفلسطيني[4].

أدركت جامعة الدول العربية زيف وكذب النوايا الإسرائيلية تجاه عملية السلام، من خلال سعيها لكسب مزيد من الوقت؛ لفرض واقع جديد على الأرض، وهو الأمر الذي أدانته بشدة، وطالبت المجتمع الدولي بفرض عقوبات على حكومة إسرائيل، التي تسعى الى القفز على استحقاقات المرحلة الانتقالية، متذرعةً بالحفاظ على أمنها، من خلال فرض الحصار الاقتصادي على مناطق السلطة الفلسطينية، والذي تسعى من خلاله الى جعل القضايا الأمنية أكثر أهمية من الاستحقاقات السياسية لعملية السلام الجارية، وعلى الرغم من ذلك، الا انه لم يطرأ أي جديد على سياسة جامعة الدول العربية تجاه عملية السلام الجارية في المنطقة، فقد كانت عملية التسوية تحتاج الى نوع من الضغط، تمارسه جامعة الدول العربية، وخاصة على المستوى الدولي؛ لإرغام اسرائيل على تنفيذ الاتفاقيات التي توقع عليها.

3- اتفاق واي ريفر بلانتيشن عام 1998م:

تمكنت الإدارة الأمريكية من عقد جولة جديدة من المحادثات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وذلك بعد جمود استمر مدة تسعة عشر شهراً[5]، وبدأت المحادثات بتاريخ 1998/10/12م، واستمرت لمدة تسعة أيام متواصلة، تم التوصل خلالها الى توقيع اتفاق واي ريفر، وأُعلن عنه بتاريخ 1998/10/23م، بين رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، ورئيس

(1) د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5676، فقرة أ3، 1997/09/21م. د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5729، فقرة أ3، 1998/03/25م.

(2) د.ع، دورة رقم 110، قرار رقم 5783، فقرة أ4، 1998/09/17م.

(3) د.ع، دورة رقم 110، قرار رقم 5783، فقرة أ5، 1998/09/17م.

(4) د.ع، دورة رقم 110، قرار رقم 5783، فقرة أ6، 1998/09/17م.

(5) عماد جاد، اتفاق واي بلانتيشن محصلة مفاوضات امريكية- اسرائيلية، ص178.

الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو(*)، وبرعاية الرئيس الأمريكي بيل كلنتون(*)، وحضور الملك الحسين بن طلال(*) ملك الأُردن[1].

موقف جامعة الدول العربية من اتفاق واي بلانتيشن 1998م والمفاوضات التي تلته:

استهلت جامعة الدول العربية موقفها من اتفاق واي بلانتيشن، بالتأكيد على قرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرارات مجلس الأمن رقم 242 و338 و425، ومبدأ الارض مقابل السلام، حتى يتسنى تطبيق هذا الاتفاق بنجاح على الأرض هذه المرة[2]، كما وأكدت على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة سيادته الكاملة على الأراضي الفلسطينية بانتهاء المرحلة الانتقالية للمفاوضات السياسة في الرابع من شهر مايو 1999م[3]، كما ونددت بالقرارات الإسرائيلية التي من شأنها ان تعيق تقدم العملية السلمية الجارية في المنطقة، والتي كان آخرها القرار الذي اتخذه الكنيست الاسرائيلي في 1999/01/26م، والقاضي بإجراء استفتاء عام لإقرار إعادة الأراضي العربية التي ضمتها إسرائيل، كالجولان والقدس الشرقية، وموافقة الأغلبية المطلقة في الكنيست، واعتبار هذا القرار لاغياً وباطلاً، وعقبة جديدة تضعها إسرائيل أمام عملية السلام، والاتفاقات

(*) بنيامين نتنياهو: ولد في تل ابيب في 1949/10/21م، واصبح جنديا في القوات الخاصة عام 1967م، عام 1976م اصبح مديرا لمعهد يوناتان، وهو مؤسسه لبحث سبل مكافحة الارهاب، وكان عضوا في الوفد الاسرائيلي لمؤتمر مدريد للسلام 1991م، دخل الحياة السياسية واصبح عضوا في الكنيست عن الليكود في عام 1993م، وفي مايو 1996م انتخب رئيسا للوزراء حتى يوليو 1999م، وفي شباط 2009م، عاد ليصبح رئيسا للوزراء مرة اخرى، حتى يومنا هذا.

(الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية الاسرائيلية، www.mfa.gov.il).

(*) بيل كلنتون: ولد بتاريخ 1946/08/19م، التحق بمدارس هوت سبرينجر، ثم بجامعة تاون في واشنطن عم 1964م، تخرج منها في مجال الشؤون الدولية عام 1964م، ثم التحق بجامعة بيل عام 1973م ونال شهادة الحقوق منها، رشح نفسه نائبا عن الحزب الديمقراطي عن دائرة فانتفيل عام 1974م وخسر تلك الانتخابات، وفي عام 1976م رشح نفسه لمدعي عام ولاية اركانس ونجح فيها، وفي عام 1991م اصبح رئيسا للولايات المتحدة الامريكية بعدما فاز في الانتخابات الرئاسية ممثلا عن الحزب الديمقراطي. (قسم التأليف والترجمة، فضيحة في البيت الابيض، ص10).

(*) الملك حسين بن طلال: ولد بتاريخ 1935/11/25م، بعد وفاة الملك عبدالله بن الحسين تسلم ولده طلال عرش الاردن عام 1951م، واصبح الحسين بن طلال وليا للعهد، وتولى الحكم خلفا لوالده عام 1953م، وحكم الاردن مدة 46 عام، حتى توفي بتاريخ 1999/02/07م، بعد صراع مع المرض. (احمد العبادي: تاريخ الاردن وعشائره، ص9).

(1) الايام، العدد 1022، 1998/10/24، ص1.

(2) د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5838، فقرة أ1، 1999/03/18م.

(3) د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5838، فقرة أ6، 1999/03/18م.

الموقعة مؤخرا[1]، كما وأكدت على دعم الموقف الفلسطيني في مواجهة الحكومة الإسرائيلية ومماطلاتها، ومطالبة الإدارة الأمريكية بالضغط على إسرائيل لتنفيذ ما تم التوقيع عليه من اتفاقيات مع منظمة التحرير الفلسطينية[2].

جاء تأكيد جامعة الدول العربية على دعم الموقف الفلسطيني بعدما تيقنت بعدم التزام إسرائيل بالاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، وعدم اكتراثها لقرارات الشرعية الدولية، وإيماناً منها بعدم امتلاكها الوسائل اللازمة لكبح جماح التملق الإسرائيلي، فقد قامت بتوجيه الدعوة للإدارة الامريكية؛ لحثها على ممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية، لحثها على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، والتلويح بإمكانية فشل عملية السلام برمتها، اذا ما بقي هذا التعنت الإسرائيلي على حاله.

4- اتفاق شرم الشيخ عام 1999م:

عقب الانتخابات الإسرائيلية التي جرت عام 1999م، تسلم إيهود باراك[*] رئاسة الحكومة الإسرائيلية، وطالب بإجراء محادثات جديدة مع الجانب الفلسطيني؛ لإجراء تعديلات على اتفاق واي ريفر[3]، وبسبب الضغط الأمريكي؛ استجاب الطرف الفلسطيني لعقد مرحلة جديدة من المفاوضات[4]. وتم توقيع اتفاق شرم الشيخ بتاريخ 1999/09/02م، بين رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود باراك، وبمشاركة الرئيس المصري محمد حسني مبارك، وملك الأردن عبدالله الثاني[*]، ووزيرة الخارجية الامريكية[5].

---

(1) د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5838، فقرة أ4، 1999/03/08م.

(2) د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5838، فقرة أ5، 1999/03/08م.

(*) ايهود باراك: ولد عام 1942م، وعمل في الجيش الاسرائيلي منذ عام 1959م، وشغل عدة مناصب كبيرة في الجيش الاسرائيلي، وحصل على عضوية الكنيست الاسرائيلي عام 1996م، وترأس حزب العمل في العام نفسه، فاز في انتخابات عام 1999م، وشكل الحكومة الاسرائيلية التي استمرت حتى عام 2001م. (بن كسبيت؛ ايلان كفير: ايهود باراك الجندي الاول، ص15-142).

(3) الهيئة العامة للاستعلامات، السلام المغدور، ص30.

(4) عادل هاشم: خطيئة اوسلو، ص106.

(*) عبدالله الثاني: ولد بتاريخ 1962/01/30م، درس في المدارس والجامعات الاردنية، والتحق بأكاديمية ساند هيرست عام 1981م، ثم التحق بجامعة اكسفورد عام 1984م، ودرس العلوم السياسية، وفي عام 1993م تولى قيادة العمليات الخاصة في الجيش الاردني، وتم ترقيته الى رتبة لواء عام 1998م، وبعد وفاة والده الملك حسين بن طلال عام 1999م، تولى حكم المملكة الاردنية الهاشمية. (احمد العبادي: تاريخ الاردن وعشائره، ص22).

(5) قيس عبد الكريم؛ فهد سليمان: في ظلال الواي، ص9.

موقف جامعة الدول العربية من اتفاق شرم الشيخ عام 1999م، والمفاوضات التي تلته:

رحبت جامعة الدول العربية باتفاق شرم الشيخ، كما ورحبت بالدعم الأمريكي الذي عبر عنه الرئيس الأمريكي، الذي أكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مستقبله على أرضه، وفي العيش حراً اليوم وغداً والى الأبد، ووجهت الدعوة الى الإدارة الأمريكية، باعتبارها الراعي الرئيسي لعملية السلام، للضغط على الحكومة الإسرائيلية لكي تلتزم بالاتفاق الموقع، وان تكف عن إضاعة الوقت، وان تعمل بجد من أجل إحلال السلام العادل والدائم في المنطقة[1].

كما ورفضت جامعة الدول العربية المواقف الإسرائيلية التي تحاول استباق نتائج الوضع النهائي مع الفلسطينيين، والتي عبر عنها رئيس وزراء إسرائيل ايهود باراك في لاءاته بشأن قضايا القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والحدود[2]، كما وأكدت على دعم الموقف الفلسطيني بكل السبل في مواجهة المراوغات الإسرائيلية، ومحاولاتها التهرب من التنفيذ الكامل والدقيق للاتفاقيات الموقعة، عبر اقتراح دمج بعض بنودها في مفاوضات الوضع النهائي[3].

لم تستطع جامعة الدول العربية الوقوف أمام عدم التزام إسرائيل بالاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، فلم تجد نداءاتها المتكررة للمجتمع الدولي، وللدولتين راعيتي السلام أذاناً صاغية، فلم تجد طريقة تعبر فيها عن امتعاضها من إسرائيل والمجتمع الدولي، سوى إعلانها عن دعمها لحقوق ومواقف الفلسطينيين، وهذا الدعم وعلى الرغم من إيجابيته، إلا أنه لا يستطيع الوقوف في وجه التسويف والمماطلة التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية.

---

(1) د.ع، دورة رقم 112، قرار رقم 5883، فقرة أ4، 1999/09/13م.

(2) د.ع، دورة رقم 112، قرار رقم 5883، فقرة أ2، 1999/09/13م.

(3) د.ع، دورة رقم 112، قرار رقم 5883، فقرة، أ3، 1999/09/13م.

الخلاصة:

من خلال العرض السابق، نستنتج ما يلي:

- رحبت جامعة الدول العربية بتوقيع اتفاق أوسلو، وقامت بتقديم الدعم السياسي للسلطة الفلسطينية، موجهة الدعوة للمجتمع الدولي لدعم السلطة الفلسطينية حتى يتثنى لها القيام بمهامها المنوطة بها.
- ناشدت جامعة الدول العربية المجتمع الدولي، وخاصة الدولتين راعيتي عملية السلام، والاتحاد الأوروبي من أجل التصدي للتسويف والمماطلة الإسرائيلية في تطبيق الاتفاقات التي تم التوقيع عليها.
- أدركت جامعة الدول العربية سوء النوايا الإسرائيلية تجاه عملية السلام، فوجهت نداءها الى الإدارة الأمريكية، حتى تمارس مزيداً من الضغط على الحكومة الاسرائيلية؛ لكي تفي بتعهداتها والتزاماتها التي وقعت عليها.
- أمام هذا التسويف والمماطلة، لم تجد جامعة الدول العربية سبيلاً سوى دعمها للموقف الفلسطيني، والتأكيد على حقوقه الوطنية الثابتة.

المبحث الثالث

موقف جامعة الدول العربية من قضية اللاجئين والتنمية في الأراضي الفلسطينية

(1994-1999م)

- **أولاً: موقف جامعة الدول العربية من قضية اللاجئين الفلسطينيين (1994-1999م).**
- **ثانياً: موقف جامعة الدول العربية من الوضع المالي لوكالة الغوث (الأونروا) (1994-1999م).**
- **ثالثاً: موقف جامعة الدول العربية من التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (1994-1999م).**

تمهيـد:

تعتبر قضية اللاجئين من الثوابت الفلسطينية التي لا يمكن التنازل عنها، كذلك هو الحال بالنسبة لجامعة الدول العربية، التي أعلنت صراحة تمسكها بحق العودة، ومطالبتها المتكررة بضرورة إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين، على أساس قرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرار الجمعية العمومية رقم 194، وللتأكيد على ما سبق، فقد سعت جامعة الدول العربية إلى تدويل قضية اللاجئين، إيمانا منها بعدم القدرة منفردة بحل هذه القضية المعقدة، فسعت إلى حشد الدعم السياسي والقانوني والإنساني لهذه القضية، على المستوى الدولي والعربي، وللتأكيد على أهمية هذه القضية، فقد قامت بوضعها على جدول أعمال مجلس الجامعة، وسنتعرف على موقف جامعة الدول العربية المتمسك بحقوق اللاجئين، والطرق التي لجأت اليها للتمسك بهذه الحقوق.

أولاً: موقف جامعة الدول العربية من قضية اللاجئين الفلسطينيين (1994-1999م).

أكدت جامعة الدول العربية على حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى ديارهم في معظم القرارات الصادرة عن القمم العربية، وكذلك القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة، كما وقامت بتوجيه النداءات المتكررة إلى المجتمع الدولي بضرورة إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ووضع تصور شامل لحل مشكلتهم على أساس القرار رقم (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1948/12/11م. وإيماناً منها بمدى أهمية قضية اللاجئين؛ فقد قامت بإدراج موضوع اللاجئين الفلسطينيين كبند دائم على جدول أعمال مجلس الجامعة[1]، وللحفاظ على حقوق اللاجئين، وخاصة حق العودة، وخلال سعيها لإيجاد حل عادل لقضيتهم، قامت جامعة الدول العربية بما يلي:

1- التمسك بحق العودة، والمطالبة بإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين:

أكدت جامعة الدول العربية على التمسك بحق العودة على المستوى العربي، وضرورة بذل الجهود لضمان استمرار الموقف الدولي في التمسك بحق العودة، وإيجاد الآليات الكفيلة بتحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين على أساس قرارات الامم المتحدة، وخاصة القرار رقم 194، ورفض كافة المخططات التي ترمي الى حل قضية اللاجئين عن طريق توطينهم خارج وطنهم فلسطين[2]، كما وطالبت بضرورة العمل على تنفيذ قرار مجلس الامن رقم 237[*] لعام 1967م،

---

(1) د.ع، دورة رقم 102، قرار رقم 5414، فقرة د4، 1994/09/15م.

(2) د.ع، دورة رقم 110، قرار رقم 5783، فقرة د6، 1998/09/17م. د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5838، فقرة د1، 1999/03/18م.

(*) قرار مجلس الامن رقم 237، بتاريخ 1967/06/14م، وتم تبني القرار بإجماع كل الاعضاء، وينص عل ما يلي:

الخاص بضرورة تسهيل عودة النازحين، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة[1].

ولتأكيد أهمية قضية اللاجئين؛ قامت جامعة الدول العربية بمطالبة الأمين العام للأمم المتحدة، بأن تقوم (لجنة التوفيق) [*] المنشأة بموجب الفقرة الثانية من قرار الجمعية العامة رقم 194 وبالتعاون مع وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) [*] والدول المعنية، بإعداد حصر شامل للاجئين الفلسطينيين وأملاكهم، ووضع تصور شامل لحل مشكلتهم على أساس القرار الدولي 194[2]، وللتأكيد على الحقوق السياسية والقانونية للاجئين الفلسطينيين؛ قامت جامعة الدول العربية بالتنبيه الى خطورة المحاولات الدولية الى حل مشكلة اللاجئين على

- يدعو حكومة اسرائيل الى تامين سلامة وخير وامن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية، وتسهيل عودة اولئك الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوب القتال.
- يوصي الحكومات المعنية بان تحترم بدقة المبادئ الانسانية الخاصة بمعاملة اسرى الحرب، وحماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب، التي تضمنتها اتفاقيات جنيف الصادرة في 1949/08/12م. (موسوعة مقاتل من الصحراء).

(1) د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5581، فقرة د4، 1996/09/15م. د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5628، فقرة د4، 1997/03/31م. د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5676، فقرة د7، 1997/09/21م.

(*) لجنة التوفيق: اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 194 بتاريخ 1948/12/11م، الخاص بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم، وتعويضهم عن الاضرار التي لحقت بهم، واستنادا الى توصيات الوسيط الدولي من اجل فلسطين، واستنادا الى البند الثاني من القرار 194، انشأت لجنة حديثة باسم "لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين" (unccp)، ومهمتها بحث مختلف الجوانب السياسية لحل مشكلة اللاجئين، كما اوكلت لهل مهمة التوصل الي تسوية سلمية، وعينت فرنسا وتركيا والولايات المتحدة الامريكية اعضاء في اللجنة. (الموسوعة الفلسطينية، النشرة الالكترونية، www.palestinapeledia.net).

(*) الاونروا: وهي اختصار ل "وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى" وهي تقدم المساعدة وكسب التأييد، لحوالي خمسة ملاين لاجئ من فلسطين، في الاردن وسوريا ولبنان والاراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك الى ان يتم التوصل لحل معاناتهم، ويتم تمويل الاونروا بشكل كامل تقريبا من خلال التبرعات الطوعية للدول الاعضاء في الامم المتحدة، وتشتمل خدمات الوكالة على التعليم والرعايا الصحية والاغاثة وتحسين المخيمات والدعم المجتمعي، وقد تم تأسيس الاونروا بموجب القرار رقم 302 (رابعا) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1948/12/08م، بهدف تقديم برامج الاغاثة المباشرة والتشغيل للاجئي فلسطين، وبدأت الوكالة عملياتها في الاول من شهر مايو/ايار عام 1950م.

(موقع الاونروا على الانترنت، www.unrwa.org.ar).

(2) د.ع، دورة رقم 102، قرار رقم 5414، فقرة د1، 1994/09/15م. د.ع، دورة رقم 103، قرار رقم 5465، فقرة د1، 1995/03/29م. دع، دورة رقم 104، قرا رقم 5492، فقرة د1، 1995/09/21م. د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5538، فقرة د1، 1995/03/21م. د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5581، 1996/09/15م.

أساس أنها قضية إنسانية، وفصلها عن جوانبها السياسية والقانونية[1]، وإعلانها رفض جميع هذه المحاولات[2]، كما وأعلنت عن رفضها لجميع الجهود والأفكار الرامية الى حل قضية اللاجئين الفلسطينيين عن طريق توطينهم في الدول العربية وغيرها، والتمسك بحق العودة وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 194[3].

يتضح جلياً مما سبق، مدى الإهتمام البالغ الذي أولته جامعة الدول العربية لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وتمسكها بحق العودة، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين على أساس القرارات الدولية، وبرز هذا الإهتمام، من خلال رفضها تحويل قضية اللاجئين الى قضية إنسانية بحتة، حيث أكدت على البعد السياسي والقانوني والإنساني مجتمعة عند مناقشة قضية اللاجئين، كذلك رفض أي عمليات توطين للاجئين في أي دولة كانت، إنما هو دليل قوي على تمسكها بحق العودة، وبحثها الدؤوب عن حل عادل لقضية اللاجئين.

2- تنسيق الجهود العربية من أجل التمسك بحقوق اللاجئين الفلسطينيين:

أكدت جامعة الدول العربية مراراً وتكراراً على حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وخاصة حق العودة، ولضمان التمسك بهذه الحقوق؛ دأبت على تنسيق الجهود العربية من أجل الحفاظ عليها. فقد وجهت الدعوة الى الدول العربية من أجل عقد ندوة دولية، على مستوى عالي من الإعداد، هدفها تأكيد حق العودة للاجئين على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، فقرة 11، وذلك بالتعاون مع الجهات والمؤسسات المعنية بالموضوع[4]، وأوصت بضرورة توفير المساهمة المالية من الدول العربية لضمان الإعداد الجيد لهذه الندوة[5]، وضرورة التشاور بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والدول العربية المضيفة، لضمان عقد هذه الندوة[6]، ووضع آليات ومقترحات لإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين على أساس القرار رقم 194[7]، وبحث جميع جوانب هذه القضية، السياسية، والقانونية، والإنسانية[8]، وقد تم بالفعل تحديد موعد لهذه الندوة الدولية، وهو شهر مارس/آذار عام 2000م، في كندا، لذلك أوصت جامعة الدول العربية

(1) د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5581، فقرة د2، 1996/09/15م.

(2) د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5628، فقرة د2، 1997/03/31م. د.ع، دورة رقم 108، قرا رقم 5676، فقرة د5، 1997/09/21م.

(3) د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5676، فقرة د2، 1997/09/21م.

(4) د.ع، دورة رقم 103، قرار رقم 5456، فقرة د2، 1995/03/29م.

(5) د.ع، دورة رقم 104، قرار رقم 5492، فقرة د2، 1995/09/21م.

(6) د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5538، فقرة د3، 1995/03/21م.

(7) د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5628، فقرة د3، 1997/03/31م.

(8) د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5676، فقرة د6، 1997/09/21م.

باستمرار الاتصالات بين كل من الأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، للتنسيق مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهي اللجنة التي ستتولى الترتيبات اللازمة لعقد الندوة الدولية حول اللاجئين الفلسطينيين[1].

هذا وحثت جامعة الدول العربية الدول العربية لتطبيق بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية[*]، والتنسيق مع دولة فلسطين في هذا الشأن[2]، كما وناشدت الدول العربية الى تسهيل إجراءات السفر والإقامة والعمل للاجئين الفلسطينيين الذين يحملون وثائق السفر العربية، كما وأبدت تقديرها للحكومة اللبنانية الصادر في 1999/01/12م، التعامل مع وثائق السفر اللبنانية للاجئين الفلسطينيين، أُسوة بجوازات السفر التي يحملها المواطنون اللبنانيون[3]، كما وثمنت جهود الدول العربية المضيفة في رعايتها اللاجئين الفلسطينيين لديها، وتحمل الأعباء المالية الكبيرة تجاه الخدمات المباشرة، وغير المباشرة التي تقدمها للاجئين والمخيمات الفلسطينية[4].

هذا ولم تهمل جامعة الدول العربية موضوع أملاك اللاجئين الفلسطينيين، حيث قامت بتكليف أحد مراكز البحث المتخصصة بفحص أشرطة الميكروفيلم، الموجودة لدى الأمانة العامة، حول أملاك الفلسطينيين، ووضع تقرير مفصل بشأنها، تمهيداً لإعداد دراسة وافية حول هذا الموضوع[5]، وضرورة قيام الأمانة العامة بالحصول من الأمم المتحدة على نسخة من الميكروفيلم المسجل عليه أملاك الفلسطينيين[6].

---

(1) د.ع، دورة رقم 112، قرار رقم 5883، فقرة د7، 1999/09/13م.

(*) بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية: او بروتوكول الدار البيضاء، بروتوكول تبنته جامعة الدول العربية بتاريخ 1965/09/11م، لمحاولة لتوسيع اطار حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة، وعلى الرغم من ان بعض الدول العربية وقعت عليه بدون تحفظ، الا ان بعض الدول العربية تحفظت على هذا البروتوكول، وعلى الرغم من اهميته، الا ان البعض اعتبره نيات اكثر من التزام جدي من الدول العربية تجاه الفلسطينيين.

(نجوى حساوي: حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية –الاسرائيلية، ص17).

(2) د.ع، دورة ر قم 104، قرار رقم 5492، فقرة د4، 1995/09/21م. د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5538، 5538، فقرة د4، 1995/03/21م. د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5581، فقرة د3، 1996/09/15م.

(3) د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5838، فقرة د4، 1999/03/18م.

(4) د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5838، فقرة د2، 1999/03/18م.

(5) د.ع، دورة رقم 104، قرار رقم 5492، فقرة د3، 1995/09/21م.

(6) د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5676، فقرة د3، 1997/09/21م.

وبناءً على مذكرة مقدمة من السلطة الوطنية الفلسطينية، الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حول ما تتعرض له أراضي اللاجئين الفلسطينيين وأملاكهم، التي تسيطر عليها إسرائيل، وتحويلها من أراضي زراعية الى أراضي للبناء، وبيعها للمستعمرين اليهود[1]، وبناءً على ذلك، قام مجلس الجامعة بإصدار القرارات التالية[2]:

أ- الطلب الى الأمم المتحدة إرسال "بعثة تقصي حقائق" لتحري أوضاع الأراضي الفلسطينية واستعمالاتها، وعائدها، وانتهاك حقوق ملكيتها، واستغلالها، والحصول على نسخ كاملة من جميع الوثائق والخرائط الموجودة لدى الإدارة الإسرائيلية للأراضي.

ب- ضرورة بذل المساعي والجهود لتنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 57/43ح، بتاريخ 1988/12/06م، بشأن الإيرادات الآتية من ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين، والذي ينص على "ان يتخذ الأمين العام كل الخطوات المناسبة بالتشاور مع لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، والخاصة بفلسطين، لحماية وإدارة الممتلكات والموجودات، وحقوق الملكية العربية في إسرائيل، وان ينشئ صندوقاً لتلقي الإيرادات الآتية منها بالنيابة عن أصحابها".

ت- الطلب الى الأمم المتحدة تعيين قيم دائم على تلك الأملاك، ويقدم تقريره الى الأمم المتحدة دوريا عن أوضاعها، وحمايتها الى ان يتم عودة أصحابها.

ث- تكليف الامانة العامة بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمات غير الحكومية الأوروبية والدولية لجعل العام 1999م، عام تفعيل قرار حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

ج- استخدام تعبير فلسطين بدلاً من الفلسطينيين في وثائق الأمم المتحدة وتقاريرها[3].

نلاحظ مما سبق، المحاولات المستمرة من جامعة الدول العربية لتدويل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وإرسال رسالة الى المجتمع الدولي مفادها، ان قضية اللاجئين من الثوابت العربية التي لا يمكن التنازل او التخلي عنها، كذلك عدم التنازل عن الحقوق المشروعة للاجئين، ومن هذه الحقوق، الممتلكات والموجودات التي تخص اللاجئين في أرض فلسطين، والتصدي للمحاولات الإسرائيلية الساعية للسيطرة على هذه الأملاك، بحجة عدم وجود ملاك لها، ولإتمام هذه المهمة، قامت جامعة الدول العربية بالتنسيق مع منظمة المؤتمر الإسلامي، والأمم المتحدة،

---

(1) الموقع الالكتروني لجامعة الدول العربية، www.lasportal.org .

(2) د.ع، دورة رقم 110، قرار رقم 5738، فقرة د، 1998/09/17م.

(3) د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5838، فقرة د2د، 1999/03/18م.

ودولة فلسطين، لحصر هذه الأملاك وتوثيقها، وعدم الاعتراف بأي قرارات إسرائيلية من شأنها المس بهذه الأملاك، او التصرف فيها.

3- التأكيد على ضرورة استمرار (الأونروا) أداء مهامها تجاه اللاجئين الفلسطينيين:

إدراكاً من جامعة الدول العربية، بمدى أهمية الخدمات التي تقدمها (الأونروا) الى اللاجئين الفلسطينيين، وضرورة استمرارها في تقديم هذه الخدمات، فقد أوصت الدول العربية ان تعمل في الأمم المتحدة على استمرار وكالة الإغاثة في أداء مهامها، لحين إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين على اساس الفقرة 11[*] من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194[1]، كما وقامت بتوجيه طلباً الى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، لتحمل مسؤولياتها في الحفاظ على المخيمات الفلسطينية، والعمل على ديمومتها حتى يتم حل قضية اللاجئين حلاً عادلاً وفق قرارات الامم المتحدة[2].

وفي دورة مجلس الجامعة، المنعقدة في 1998/03/25م، وهو العام الذي يصادف مرور خمسين عاما على نكبة فلسطين، ونشأة قضية اللاجئين، فقد اتخذ المجلس القرارات التالية[3]:

أ- اعتبار العام 1998م عاماً إعلامياً عن قضية اللاجئين الفلسطينيين، والتخطيط لحملة إعلامية واسعة ومستمرة، تركز على حق اللاجئين في العودة الى أراضيهم، وذلك بالتعاون بين الأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والدول العربية، والمنظمات غير الحكومية الأوروبية والدولية.

ب- رفض كافة المخططات التي ترمي الى حل قضية اللاجئين الفلسطينيين عن طريق توطينهم في الدول العربية وغيرها، والتمسك بحق العودة وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 194، وضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم 237 و338، وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة لتسهيل عودة النازحين.

(*) الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة رقم 194: وتنص هذه الفقرة على: تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة وجوب السماح بالعودة، في اقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم، وعن كل فقود او مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقا لمبادئ القانون الدولي والانصاف، ان يعوض عن ذلك الضرر او الفقدان من قبل الحكومات او السلطات المسؤولة. (موسوعة مقاتل من الصحراء، الموقع الالكتروني).

(1) د.ع، دورة رقم 102، قرار رقم 5414، فقرة د2، 1994/09/15م.

(2) د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5838، فقرة د6، 1999/03/18م. د.ع، دورة رقم 112، قرار رقم 5883، فقرة د4، 1999/09/13م.

(3) د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5729، فقرة د، 1998/03/25م.

ت- تكليف الأمانة العامة بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي، باستكمال الفقرات الناقصة من أفلام الميكروفيلم المسجل عليها أملاك اللاجئين، سواء من الأمم المتحدة، أو أي جهة أخرى يكون لديها سجلات لأملاك الفلسطينيين.

ث- اعتبار الخامس عشر من مايو/آيار يوماً للتضامن العربي مع اللاجئين الفلسطينيين، وتكليف الأمانة العامة بمتابعة هذا الموضوع مع الدول الاعضاء.

نلاحظ مما سبق، إضافة الى تمسك جامعة الدول العربية بحق العودة، وتمسكها بحقوق وأملاك اللاجئين، فإنها ارتأت كذلك التأكيد على مواصلة وكالة الغوث في أداء مهامها المنوطة بها، خاصة حماية مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، المتمثل في المخيمات الفلسطينية، كذلك ضرورة قيام الوكالة بتثبيت الحقوق الشرعية للاجئين.

ثانياً: موقف جامعة الدول العربية من الوضع المالي لِ (الأونروا).

شهدت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، منذ نشأتها، أزمات مالية كثيرة، حيث أنه يتم تمويلها من تبرعات الدول الاعضاء في الأمم المتحدة، وإدراكاً من جامعة الدول العربية، بمدى أهمية استمرار (الأونروا) في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، فقد سعت دوماً الى توفير الظروف الملائمة لها، بما في ذلك التبرع، ودعم موازنة (الأونروا) لضمان استمرار تقديم خدماتها، والقيام بمسؤولياتها الملقاة على عاتقها، في تقديم العون والمساعدة للاجئين الفلسطينيين في أماكن عملها.

فقد أكدت جامعة الدول العربية مراراً وتكراراً على المسؤولية الدولية تجاه مشكلة اللاجئين، وضرورة استمرار عمل وكالة الاغاثة (الأونروا)، والقيام بمهامها تجاه اللاجئين الفلسطينيين الى ان تحل قضيتهم، وتسوى المشكلات المتفرعة عنها[1]، على أساس قرارات الشرعية الدولية، وأهمها قرار الجمعية العمومية رقم 194[2]، هذا وأكدت على أهمية الخدمات التي تقدمها وكالة الإغاثة (الأونروا) للاجئين الفلسطينيين، وعدم المساس بصلاحياتها حتى إنجازها لبنود ولايتها حسب قرارات الأمم المتحدة، وفي مناطق عملها الخمس[3]، دون تمييز بين منطقة وأُخرى[4].

---

(1) د.ع، دورة رقم 103، قرار رقم 5462، فقرة 1، 1995/03/29م. د.ع، دورة رقم 104، قرار رقم 5498، فقرة 1، 1995/09/21م.

(2) د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5541، فقرة 1، 1996/03/21م. د.ع، دورة رقم 110، قرار رقم 5786، فقرة 1، 1998/09/17م.

(3) مناطق عمل الاونروا الخمس: سوريا، ولبنان، والاردن، والضفة الغربية، وقطاع غزة.

(4) د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5584، فقرة 2، 1996/09/15م.

ونتيجة لعدم التزام الدول المساهمة في ميزانية وكالة الإغاثة (الأونروا)، بدفع الالتزامات المالية المترتبة عليها، وازدياد أعداد اللاجئين الفلسطينيين، الذين تقدم لهم الوكالة خدماتها، تعرضت الوكالة لأزمات مالية حقيقية. عبر عنها في مناسبات عديدة، المفوضون العامون للوكالة، فمنهم من طرح إلغاء المرحلة الإعدادية من مدارس الوكالة إذا لم يسدد العجز المالي في الميزانية، والتخطيط لتقليص خدمات الوكالة، وإنهاء عملها بالتخلي التدريجي عن مسؤولياتها في مناطق عملياتها[1]، وهو الأمر الذي رفضته جامعة الدول العربية بشكل قاطع، ولا يقبل أي نقاش، ولضمان استقرار الوضع المالي للوكالة، وضمان استمرار تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، قامت جامعة الدول العربية بالخطوات التالية:

1. زيادة التبرعات العربية والدولية لدعم ميزانية وكالة الإغاثة (الأونروا):

نتيجة للأزمات المالية المتتابعة التي تعرضت لها وكالة الإغاثة (الأونروا)؛ قامت جامعة الدول العربية، بدعوة الدول العربية لزيادة تبرعاتها لموازنة (الأونروا)، تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة رقم 4645[*]، بتاريخ 1987/04/06م[2]، والذي يدعو الدول العربية –بإعتبارها جزء من المجتمع الدولي– الى رفع نسبة مساهماتها في موازنة الوكالة العادية الى ما كانت عليه عام 19981م، وهي 7,73%[3]، كما ودعت الدول العربية الى المساهمة بسخاء في الميزانية العادية للوكالة، وموازنة الطوارئ، وبرنامج المساعدات الموسع، حتى يتمكن المفوض العام من دعوة الدول المتبرعة الى زيادة تبرعاتها للوكالة، وبخاصة في الفترة القادمة في ظل مسيرة السلام التي تشهدها المنطقة[4]، وأوصت بضرورة قيام الدول العربية المضيفة، بإجراء الاتصالات على أعلى المستويات السياسية مع الدول المانحة لزيادة تبرعاتها، وحث الدول غير المانحة التبرع لميزانية

---

(1) موقع الاونروا على الانترنت، www.unrwa.org.ar

(*) قرار رقم 4645، قرار صادر عن مجلس جامعة الدول العربية، بتاريخ 1987/04/06، وينص على ما يلي:

- التأكيد على المسؤولية الدولية تجاه مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.
- دعوة الدول الاعضاء –باعتبارها جزءا من المجتمع الدولي واسوة بما فعلته باقي الدول المتبرعة– الى رفع نسبة تبرعاتها في موازنة وكالة الاغاثة الى ما كانت عليه عام 1981م، وهي 7,73% من مجموع موازنة الوكالة لذلك العام. (د.ع، دورة رقم 87، قرار رقم 4645، 1987/04/06م).

(2) د.ع، دورة رقم 102، قرار رقم 5462، فقرة 2، 1995/03/29م. د.ع، دورة رقم 103، قرار رقم 5498، فقرة 3، 1995/09/21م.

(3) د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5680، فقرة 3د، 1997/09/21م. د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5732، فقرة 6، 1998/03/25م. د.ع، دورة رقم 110، قرار رقم 5786، فقرة 7، 1998/09/17م.

(4) د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5541، فقرة 3، 1996/03/21م.

الوكالة، وكذلك تفعيل التنسيق بين الدول العربية المضيفة، لاتخاذ موقف موحد من القضايا المتعلقة بالأزمة المالية لوكالة الاغاثة[1]، ودعوتها الى تبادل الأفكار بشأن سبل مساعدتها للخروج من أزمتها الحالية، ووضع التصورات التي تساعد الوكالة في أداء مهامها كاملة.

كما وقامت بدعوة الدول المانحة الى الالتزام بالمساهمات المالية للوكالة، والتعهد بتسديدها، وزيادة تلك المساهمات وفقاً للزيادة الطبيعية للاجئين؛ للخروج بالوكالة من أزمتها المالية[2]، وأوصت بأن تتضمن كلمات ورؤساء وممثلي الوفود العربية في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التأكيد على المسؤولية الدولية لقضية اللاجئين الفلسطينيين، كقضية ذات أبعاد سياسية، وضرورة تقديم الدعم المالي لميزانية الوكالة، حتى يتم التغلب على مشكلة العجز المالي بشكل جذري[3]، كما وقامت بتكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية، ببذل مساعيه الحميدة من أجل التبرع لميزانية وكالة الإغاثة، باعتبار ان تقليص خدمات الوكالة، او وقفها يضر بمصلحة اللاجئين الفلسطينيين، ويعرض المنطقة الى حالة من عدم الاستقرار [4].

هذا وقامت بدعوة المفوض العام ل (الأونروا)، الى بذل مزيد من الجهود لسد عجز ميزانية الوكالة، ودعوته الى اتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب على العجز في ميزانية الوكالة، دون المساس بالخدمات التي تقدمها الوكالة، أو تخفيضها[5]، وذلك بالتنسيق بين الدول العربية المضيفة، وباقي الدول العربية، والفريق المعني بتمويل الوكالة[6]، ودعوة المفوض العام للوكالة، بوضع الميزانية العامة على أساس احتياجات اللاجئين الفلسطينيين[7].

إيماناً من جامعة الدول العربية، بمدى أهمية الخدمات التي تقدمها وكالة الإغاثة، ورفضها المطلق المساس بهذه الخدمات او تقليصها، فقد أخذت على عاتقها المساهمة بشكل فاعل لحل المشاكل المالية التي تعاني منها الوكالة، وذلك بحث الدول العربية على زيادة التبرعات المالية التي تقدمها للوكالة، وضرورة التنسيق العربي من أجل حث الدول المانحة وغير المانحة، بضرورة التبرع لميزانية الوكالة، حتى تستطيع التغلب على العجز المالي الذي تعاني منه، كذلك تحميل المفوض العام للوكالة لمسؤولية حشد الدعم المالي للوكالة.

---

(1) د.ع، دورة ر قم 109، قرار رقم 5732، فقرة 4,2، 1998/03/25م.

(2) د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5680، فقرة 2أ، 1997/09/21م.

(3) د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5680، فقرة 2ب، 1997/09/21م.

(4) د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5732، فقرة 7، 1998/03/25م.

(5) د.ع، دورة رقم 103، قرار رقم 5462، فقرة 3، 1995/03/29م.

(6) د.ع، دورة رقم 104، قرار رقم 5541، فقرة 4، 1995/09/21م.

(7) د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5732، فقرة 3، 1998/03/25م.

2- التأكيد على استمرار (الأونروا) في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين:

نتيجة للأزمات المالية التي مرت بها وكالة الإغاثة؛ فقد قامت بالتلويح بإمكانية تقليص خدماتها التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين. وهو الأمر الذي قابلته جامعة الدول العربية بالرفض المطلق، حيث رفضت أي تقليص أو وقف في خدمات الوكالة المقدمة للاجئين في أي منطقة من مناطق عملياتها، والتأكيد على ضرورة استمرار برامج الوكالة كافة، بما في ذلك برنامج المساعدات الغذائية التي تقدم لحالات العسر الشديد، وعدم اللجوء الى تحميل مجتمع اللاجئين، او الدول المضيفة، أية تكاليف مالية بسبب العجز في ميزانية الوكالة[1]، كما وأكدت على ضرورة استمرار وكالة الإغاثة في القيام بعملها، وتقديم خدماتها، وعدم إنهاء تلك الخدمات أو تسليمها الى أي جهة أُخرى، الى أن يتم تسوية قضية اللاجئين على أساس قرارات الشرعية الدولية، وخاصة القرار رقم 194[2].

وبالإضافة الى رفضها أي تقليص في الخدمات التي تقدمها الوكالة، فقد طالبت جامعة الدول العربية بضرورة استمرار الوكالة في تقديم الخدمات التعليمية، والصحية، كاملة وبدون أي نقص[3]، وضرورة قيام الوكالة بأداء مهمتها في مناطق عملياتها دون تمييز بين منطقة وأُخرى، وضرورة التصدي لمثل هذه المحاولات[4]، والتأكيد على رفض الدول العربية لأي تدخلات من أطراف أو لجان أو أي مجموعات خارجية في عمل وكالة الغوث، والتمسك بالمرجعيات القانونية والسياسية لعمل الوكالة، وهي قرارات الأمم المتحدة، وبخاصة جمعيتها العامة[5].

3- تنسيق الجهود العربية لضمان استمرار (الأونروا) في تقديم خدماتها:

أكدت جامعة الدول العربية، على ضرورة التنسيق الدائم والمستمر بين الدول العربية المضيفة ووكالة الغوث، والتأكيد على أهمية قيامها بأداء مهامها في مناطق عملياتها، دون تمييز بين منطقة وأخرى، كما وأوصت بضرورة استمرار الوكالة في إبراز ما تقدمه الدول العربية المضيفة من خدمات للاجئين الفلسطينيين، وذكر المساهمات التي تقدمها الدول العربية في

---

(1) د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5584، فقرة 3، 1996/09/15م. د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5632، 1997/03/31م.

(2) د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5680، فقرة أ1، 1997/09/21م.

(3) نفس المصدر.

(4) د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5680، فقرة 2، 1997/09/21م. د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5732، فقرة 5، 1998/03/25م. د.ع، دورة رقم 110، قرار رقم 5786، فقرة 6، 1998/09/17م.

(5) د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5841، فقرة 2، 1999/03/18م.

التقرير السنوي المقدم من المفوض العام الى الجمعية العامة للأمم المتحدة[1]، كما وطالبت بعدم لجوء الوكالة الى تحميل مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، او الدول المضيفة أية أعباء مالية بسبب العجز في ميزانية الوكالة، التي تقع عليها مسؤولية إيجاد مصادر مالية إضافية لتسديد العجز[2].

ودعت جامعة الدول العربية الى اعتبار موضوع الوكالة ودعم موقفها السياسي والمالي والقانوني في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، أحد مواضيع البحث بين السلطات العربية المختصة والأمانة العامة، وبين المنظمات والوفود والشخصيات الدولية والأجنبية، بغرض تأكيد البعد السياسي والإنساني لقضية اللاجئين[3]، كما وأوصت بضرورة استمرار عقد الاجتماعات التنسيقية للدول العربية المضيفة، والتي تسبق اجتماعات اللجنة الاستشارية للأونروا، واجتماع الدول المانحة، كذلك دعوة المفوض العام لوكالة الإغاثة الدولية الى اجتماع يحضره مدراء العمليات في المناطق الخمس لعمل الوكالة، وممثلي الدول المضيفة، لبحث تطورات البرامج التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين، عند عقد الاجتماع التنسيقي الذي يسبق اجتماعات الدول المضيفة والدول المتبرعة[4].

هذا وسعت جامعة الدول العربية، الى ضرورة قيام وكالة الإغاثة بالمهام المنوطة بها، حيث طالبت وكالة الإغاثة بمراعاة احتياجات اللاجئين، وضرورة الحفاظ على كافة الخدمات المقدمة لهم في جميع المجالات، وتطويرها، على ان يراعى ذلك عند وضع الموازنة العامة للوكالة، ومطالبتها بإعداد ميزانية واحدة تتضمن الخدمات والمشاريع، باعتبار كليهما حاجة ضرورية للاجئين الفلسطينيين، وهما من صلب عمل الوكالة، والمهام التي أوكلها اليها المجتمع الدولي[5].

وفي موضوع ذي صلة، فقد دعت جامعة الدول العربية المفوض العام لوكالة الغوث، الى الاستجابة للمطالب القانونية المشروعة للعاملين المحليين في أجهزة الوكالة، والحرص على كفالة حصولهم على حقوقهم كاملة، دون نقص[6]، كما وطالبت جامعة الدول العربية، المفوض العام، وجميع أجهزة وكالة الإغاثة، ببذل جهودها لوقف التدخل الإسرائيلي في شؤون المخيمات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتنكيل بأهلها، وذلك لما للوكالة من مسؤولية

---

(1) د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5541، فقرة 5، 1996/03/21م.

(2) د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5680، فقرة 3ب، 1997/09/21م.

(3) د.ع، دورة رقم 110، قرار رقم 5786، فقرة 2، 1998/09/17م.

(4) د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5841، فقرة 5,4، 1999/03/18م.

(5) د.ع، دورة رقم 112، قرار رقم 5887، فقرة 6,5، 1999/09/13م.

(6) د.ع، دورة رقم 109، قرار رقم 5732، فقرة 8، 1998/03/25م.

قانونية عن تلك المخيمات، والطلب من المفوض العام إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية ذات العلاقة، بأية اعتداءات تقع في المخيمات الفلسطينية، من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلية[1].

نلاحظ مما سبق، الإهتمام الشديد بضرورة استمرار التنسيق العربي، من أجل دعم استمرار وكالة الغوث في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، والرفض المطلق لتحميل اللاجئين أي أعباء مالية بسبب العجز في ميزانية الوكالة، او تأثير هذا العجز على الخدمات المقدمة لمجتمع اللاجئين، كذلك تحميل الوكالة مسؤولياتها القانونية في الدفاع عن المخيمات الفلسطينيين من البطش الإسرائيلي.

ثالثاً: موقف جامعة الدول العربية من التنمية في الأراضي الفلسطينية (1994-1999م).

لم تتوانى جامعة الدول العربية عن دعم التنمية في الأراضي الفلسطينية، في جميع المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية، إضافة الى قيامها بخطوات وإجراءات من شأنها ان تدعم الوجود الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكن هذه الفترة، فترة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، استدعى بالضرورة ان تقدم جامعة الدول العربية يد العون للسلطة الفلسطينية، وللشعب الفلسطيني، من أجل خلق نواة قوية للدولة الفلسطينية، التي ستقام بناءً على عملية التسوية مع الجانب الإسرائيلي، وقد أبدت جامعة الدول العربية اهتماما خاصاً بموضوع التنمية في الأراضي الفلسطينية، حيث اعتبرت "التنمية في الأراضي الفلسطينية" بنداً دائماً على جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية[2]، وقامت بدعم التنمية في الأراضي الفلسطينية، بعدة طرق، وهي:

1- التأكيد على دور جامعة الدول العربية في التنمية في الأراضي الفلسطينية:

حيث قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بإجراء الاتصالات مع الجهات الفلسطينية المختصة، ومع الجهات الدولية المعنية، من أجل التنسيق في دعم عملية الإعمار والتنمية في فلسطين، بما في ذلك الإعداد لندوة "إعادة الإعمار والتمية في فلسطين"، كما وتوصلت الى اتفاق مبدئي للتنسيق والتعاون مع المجلس الفلسطيني للتنمية وإعادة الاعمار

(1) د.ع، دورة رقم 110، قرار رقم 5786، فقرة 5، 1998/09/17م.
(2) د.ع، دورة رقم 103، قرار رقم 5456، فقرة هـ4، 1995/03/29م.

(بكدار) (*)، حيث طالب مجلس الجامعة بضرورة الاستمرار في هذه الاتصالات بالتعاون مع الجهات الفلسطينية المختصة[1]، كما وقامت الأمانة العامة بإجراء الاتصالات مع المنظمات العربية والدولية؛ لدعم وإعادة الإعمار والتنمية في فلسطين[2]، خاصة الاتصالات مع اليونيسكو والأونروا[3]، وقد نتج عن هذه الاتصالات توقيع بروتوكول التعاون بين جامعة الدول العربية واليونسكو، لدعم الأنشطة الخاصة بفلسطين والشعب الفلسطيني[4].

هذا ودعت جامعة الدول العربية، الأمانة العامة للجامعة، ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى، كل في مجال اختصاصها، الى تقديم كل أشكال الدعم للشعب الفلسطيني[5]، وللمساهمة أكثر في عملية التنمية؛ عملت جامعة الدول العربية الى إنشاء "الوكالة العربية للاستثمار"، للمساهمة في إعادة الإعمار والتنمية في الأراضي الفلسطينية[6]، وفي إطار سعيها لتفعيل دور جامعة الدول العربية في قضية فلسطين، وفي شتى الميادين القومية، فقد أوصت بضرورة توفير دعم الفعاليات الاقتصادية الفلسطينية[7]، وتنشيط دور الفعاليات الفلسطينية والعربية[8].

ألقت جامعة الدول العربية على كاهلها مهمة التنمية في الأراضي الفلسطينية، واتضح ذلك من خلال الاتصالات التي تقوم بها مع الجهات المحلية والدولية المختصة، لما لذلك من أهمية في وضع اللبنة الصحيحة من أجل بناء الدولة الفلسطينية المرجوة، الأمر الذي تم تكليله بتوقيع بروتوكول التعاون بين جامعة الدول العربية واليونيسكو، من أجل دعم الأنشطة الخاصة

(*)بكدار: وهي اختصار للمجلس الفلسطيني للتنمية والاعمار، انشئت منظمة التحرير الفلسطينية بكدار كمؤسسة مستقلة عام 1993م، بالتعاون والتنسيق الكاملين مع الجهات المانحة لفلسطين في دعم عملية السلام، وافقت منظمة التحرير على النظام الداخلي لبكدار في اكتوبر من نفس العام، وقد اقرت ولاية بكدار من قبل اجتماع عام للمانحين الذي عقد في واشنطن، وتغطي ولاية بكدار مجموعة واسعة من المسؤوليات، بما في ذلك تنسيق المعونة، والسياسة الاقتصادية، وادارة المشروع، والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية، ووكالات الامم المتحدة المتخصصة، والمساعدة التقنية في التدريب، فضلا عن تكنولوجيا المعلومات. (الموقع الالكتروني لبكدار، www.pecdar.org)..

(1) د.ع، دورة رقم 104، قرار رقم 5492، فقرة هـ2، 1995/09/21م.

(2) د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5538، فقرة هـ4، 1995/03/21م.

(3) د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5581، فقرة هـ2، 1996/09/15م.

(4) د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5581، فقرة هـ3، 1996/09/15م.

(5) د.ع، دورة رقم 102، قرار رقم 5414، فقرة و2، 1994/09/15م.

(6) د.ع، دورة رقم 108، قرار رقم 5776، فقرة هـ3، 1997/09/21م.

(7) د.ع، دورة رقم 110، قرار رقم 5783، فقرة هـ3، 1998/09/17م.

(8) د.ع، دورة رقم 111، قرار رقم 5838، فقرة هـ3، 1999/03/18م.

بفلسطين والشعب الفلسطيني. حيث سعت من خلال ذلك الى بناء المقومات القوية التي يمكن ان تكون أساساً لدولة فلسطينية حديثة.

2- التأكيد على ضرورة دعم المجتمع الدولي والدول العربية للتنمية في الأراضي الفلسطينية:

في إطار سعيها المستمر لدعم التنمية في الأراضي الفلسطينية، وإيمانها بمدى أهمية الدعم الذي تقدمه الدول المانحة، والدول العربية، والمنظمات الدولية والعربية، لدعم التنمية والإعمار في الأراضي الفلسطينية.

فقد أكدت جامعة الدول العربية، على ضرورة تنفيذ الدول المانحة لتعهداتها، بضرورة دعم عملية الإعمار والتنمية في فلسطين، بإعتبارها ضرورة حيوية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة[1]، كذلك حث المنظمات الدولية والعربية على دعم القضية الفلسطينية، من خلال تقديم كل ما تستطيع من دعم، والذي يمكن الشعب الفلسطيني من بناء مؤسساته وإعادة إعمار وطنه[2]، كما ووجهت نفس الدعوة الى المجتمع الدولي بصفة عامة، والدول المانحة بصفة خاصة، لسرعة الوفاء بالتزاماتها تجاه عملية التنمية والإعمار في الأراضي الفلسطينية، لما لذلك من انعكاسات إيجابية على عملية السلام الجارية في المنطقة[3]، هذا ودعت الدول العربية الى الاستمرار في تقديم كل أشكال الدعم للشعب الفلسطيني، حتى يتمكن من إعادة بناء مؤسساته التنموية، وإعادة ما دمرته سنوات الاحتلال[4].

3- إدانة الإجراءات الاسرائيلية التي تعيق عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية:

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بوضع العراقيل أمام تطور الاقتصاد الفلسطيني، والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك بقيامها بإجراءات كثيرة، مثل سياسة حصار الأراضي والمدن الفلسطينية، وسرقة الثروات الطبيعية من الأراضي الفلسطينية، وفرض قيود على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، الأمر الذي أعاق عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية، وهو الأمر الذي قابلته جامعة الدول العربية بالإدانة والاستهجان.

---

(1) د.ع، دورة رقم 104، قرار رقم 5492، فقرة هـ3، 1995/09/21م.د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5628، فقرة هـ5، 1997/03/31م. دع، دورة رقم 108، قرار رقم 5676، فقرة هـ5، 1997/09/21م.

(2) د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5538، فقرة هـ2، 1996/03/21م.

(3) د.ع، دورة رقم 105، فرار رقم 5538، فقرة هـ3، 1996/03/21م. دع، دورة رقم 106، قرار رقم 5581، فقرة هـ4، 1996/09/15م. د.ع، دورة رقم 107، قرار رقم 5628، فقرة هـ4، 1997/03/31م.

(4) د.ع، دورة رقم 102، قرار رقم 5414، فقرة و1، 1994/03/29م.

وللحد من الإجراءات الإسرائيلية، قامت جامعة الدول العربية بدعوة المجتمع الدولي عامة، وراعيي عملية السلام خاصة، للعمل على حمل إسرائيل على احترام القرارات الدولية الخاصة بحق الشعب الفلسطيني بالسيادة على مقدراته وموارده الطبيعية، والضغط لرفع القيود التي تفرضها على الاقتصاد الفلسطيني، وأنشطته المختلفة[1]، ولفت نظر المجتمع الدولي، والمنظمات الدولية المعنية، الى النتائج الخطيرة المترتبة على قيام إسرائيل بسرقة الموارد والثروات الطبيعية الفلسطينية، واستغلالها وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه فيها، وفي إطار متصل، أدانت ما تقوم به إسرائيل من سرقة لهذه الثروات، وخاصة المياه الفلسطينية، وذلك من خلال تحويل المياه الى المستوطنات، مما يحرم المواطنين الفلسطينيين من مياه الشرب والري على حد سواء، مما يؤثر سلبًا على عملية الزراعة في الأراضي الفلسطينية[2].

وللتصدي لقضية سرقة المياه الفلسطينية من جانب السلطات الإسرائيلية، قامت جامعة الدول العربية بدعوة الدول العربية الى إنشاء جهاز عربي خاص بالمياه، في إطار الأمانة العامة للجامعة، لبحث قضية سرقة إسرائيل للمياه في الأراضي الفلسطينية والعربية، ووضع استراتيجية عربية للتصدي لها ومواجهتها[3]، وفي نفس الإطار، دعت الى العمل على مساندة السلطة الفلسطينية في حقها في السيطرة على مواردها الطبيعية والمائية في فلسطين[4]، ودولياً، فقد دعت المجتمع الدولي، لدعوة السلطات الإسرائيلية الى التقيد بقرارات الأمم المتحدة، التي تنص على حق الشعب الفلسطيني في السيادة الفعالة على موارده الطبيعية، بما في ذلك الموارد المائية[5].

نلاحظ مما سبق، مدى اهتمام جامعة الدول العربية بقضية التنمية في الأراضي الفلسطينية، وسعيها الدؤوب والمستمر، على الساحتين الدولية والعربية، من أجل حشد الدعم والتأييد لهذه القضية، وذلك حتى يتسنى للفلسطينيين بناء اقتصاد قوي، يستطيع بناء المؤسسات والمرافق في الأراضي الفلسطينية، كما وسعت جاهدة من أجل وقف الإجراءات الإسرائيلية التي تعيق عملية التنمية والإعمار في الأراضي الفلسطينية، والتصدي لعمليات سرقة المياه الفلسطينية بشكل ممنهج من قبل السلطات الإسرائيلية، وتأكيدها بأن هذه الموارد حي حق فلسطيني غير قابل للنقاش، وذلك من خلال دعم السلطة الفلسطينية عربيا ودوليا، وتأكيد حقها وحق الشعب الفلسطيني في حرية التصرف في موارده الطبيعية.

(1) د.ع، دورة رقم 106، قرار رقم 5581، فقرة هـ5، 1996/09/15م.

(2) د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5540، فقرة 4، 1996/03/21م.

(3) د.ع، دورة رقم 105، قرار رقم 5540، فقرة 5، 1996/03/21م.

(4) د.ع، دورة رقم 106، قرار قم 5582، فقرة 5، 1996/09/15م.

(5) د.ع، دورة رقم 112، قرار رقم 5884، فقرة 5، 1999/03/13م.

الخلاصة:

من خلال العرض السابق، نستنتج ما يلي:

- أكدت جامعة الدول العربية على أهمية قضية اللاجئين الفلسطينيين، وأعلنت تمسكها بحق العودة، وضرورة إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين على أساس قرارات الشرعية الدولية، خاصة قرار الجمعية العمومية رقم 194.
- تأكيداً على تمسكها بحق العودة، وحقوق اللاجئين وأملاكهم، فقد قامت جامعة الدول العربية بالدعوة الى إعداد حصر شامل للاجئين، وأملاكهم، وحقوقهم السياسية والقانونية، وطالبت بوضع تصور شامل لحل قضيتهم.
- رفضت جامعة الدول العربية جميع الدعوات التي تعتبر قضية اللاجئين قضية إنسانية، وأكدت على أهمية الجوانب السياسية والقانونية لقضية اللاجئين، كما رفضت جميع الأفكار الرامية الى حل قضية اللاجئين عن طريق توطينهم في الدول العربية او غيرها.
- أكدت جامعة الدول العربية على ضرورة استمرار وكالة الإغاثة (الأونروا) في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، ورفضت أي تقليص او وقف لهذه الخدمات، كما ورفضت ان تحل أي جهة اخرى مكان (الأونروا)، حتى يتم حل قضية اللاجئين.
- بذلت جامعة الدول العربية جهوداً كبيرة في دعم ميزانية (الأونروا)، للتغلب على العجز المالي الذي تعاني منه، محملة المجتمع الدولي والدول المانحة مسؤولية دعم ميزانيتها.
- إضافة إلى تقديم (الأونروا) خدماتها للاجئين، فقد طالبت جامعة الدول العربية منها ان تتحمل مسؤولياتها القانونية تجاه الانتهاكات الإسرائيلية، بحق اللاجئين والمخيمات الفلسطينية، من خلال إرسال تقارير دورية للأمم المتحدة بهذه الانتهاكات.
- إيماناً منها بمدى أهمية التنمية في الأراضي الفلسطينية، فقد سعت جامعة الدول العربية الى دعمها بشتى الطرق، وعلى جميع المستويات، الدولية والعربية، والتنسيق مع الجهات الفلسطينية المختصة في الأراضي الفلسطينية.
- تصدت جامعة الدول العربية، للإجراءات الإسرائيلية التي تعيق عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية، من خلال مناشدة المجتمع الدولي، لحث إسرائيل على وقف هذه الإجراءات، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني بامتلاك اقتصاد قوي ومستقل، وتأكيد حقه في التصرف في موارده الطبيعية.

الفصل الثالث

موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية (2000-2006م)

- المبحث الأول: موقف جامعة الدول العربية من الانتهاكات الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني (2000–2006م)
- المبحث الثاني: موقف جامعة الدول العربية من مشاريع التسوية الفلسطينية –الاسرائيلية (2000–2006م)
- المبحث الثالث: موقف جامعة الدول العربية من قضية اللاجئين والتنمية في الاراضي الفلسطينية (2000–2006م)

المبحث الأول

موقف جامعة الدول العربية من الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني (2000-2006م)

- **أولاً: موقف جامعة الدول العربية من الانتفاضة الفلسطينية عام 2000م وسبل دعمها.**
- **ثانياً: موقف جامعة الدول العربية من الاستيطان الإسرائيلي وجدار الفصل العنصري.**
- **ثالثاً: موقف جامعة الدول العربية من الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس.**

تمهيـد:

شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 2000م، انتفاضة عارمة؛ نتيجة فشل جهود التسوية السلمية، واستمرار الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي تطور سريع شملت الانتفاضة جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وجاء الرد الإسرائيلي على هذه الانتفاضة، التي أشعلها شارون بزيارته الإستفزازية للمسجد الأقصى همجياً، حيث اجتاحت الآلة العسكرية الإسرائيلية مدن الضفة الغربية، وأجزاء واسعة من قطاع غزة، وفرضت حصاراً محكما على الأراضي الفلسطينية، هذا الحصار الذي لم يسلم منه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات نفسه، ونتيجة للتطورات السريعة للأحداث، كان لجامعة الدول العربية موقفا منها، سوف أقوم بتسليط الضوء عليه ما استطعت، من خلال عرض الأحداث، وتوضيح موقف جامعة الدول العربية منها.

أولاً: موقف جامعة الدول العربية من الانتفاضة الفلسطينية عام 2000م وسبل دعمها.

جاءت الانتفاضة الفلسطينية عام 2000م، كنتيجة حتمية لعدم نجاح مشاريع التسوية السلمية، واستمرار السياسات الإسرائيلية، المتمثلة بالحصار والإغلاقات المتكررة للأراضي الفلسطينية.

1- الانتفاضة الفلسطينية عام 2000م، (انتفاضة الاقصى):

قام أرئيل شارون(*) باقتحام المسجد الأقصى بتاريخ 2000/09/28م، فكان هذا الاقتحام بمثابة الشرارة التي أشعلت انتفاضة جماهيرية شعبية للشعب الفلسطيني[1]، ويعتبر هذا الاقتحام هو السبب المباشر في اندلاع الانتفاضة الثانية (انتفاضة الاقصى)، وبطبيعة الحال فقد كان هناك أسباب غير مباشرة أدت الى اندلاع هذه الانتفاضة، وهي:

(*) ارئيل شارون: ولد عام 1928م، في كفر ملال في فلسطين، لأبوين من اصول بيلاروسية، انضم عام 1985 الى عصابات الهاغاناه، وفي 1951 اسس مجموعات الكوماندوس 101، اصيب مرتين خلال سنوات خدمته العسكرية، شارك في العدوان الثلاثي على مصر 1956م، وشارك في حرب يونيو 1967، وحرب اكتوبر 1973م، ساهم في تأسيس حزب الليكود عام 1973م، واصبح عضوا في الكنيست عنه عام 1974م، عين وزيرا للزراعة في حكومة بيغن عام 1977م، قاد عملية غزو لبنان عام 1982م، ويعتبر مسئولا عن مذبحة صبرا وشاتيلا ايلول 1982م، انتخب رئيسا للوزراء في سبتمبر 2001م، واعيد انتخابه في يناير 2003م، كانت زيارته للمسجد الاقصى في سبتمبر 2000 بمثابة شرارة انتفاضة الاقصى، بادر عام 2204م بالانسحاب احادي الجانب من قطاع غزة، انشأ في نوفمبر حزب كاديما الذي فاز في انتخابات الكنيست، وفي يناير دخل غيبوبة اثر ازمة قلبية، حتى وفاته في 2014/01/11م. (صحيفة الحياة السعودية، نسخة الكترونية، 2014/01/11م).

(1) محمد الازعر: القدس بين الانتفاضة والتفاوض، ص153.

أ- عدم تنفيذ إسرائيل للاتفاقيات المبرمة مع الجانب الفلسطيني، وسوء الأوضاع السياسية بعد مفاوضات كامب ديفيد عام 2000م، وزيادة وتيرة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية[1].

ب- دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل في كافة المجالات، وخاصة المجال السياسي[2].

ت- سوء الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني، نتيجة الإغلاق والحصار الإسرائيلي المتكرر على المدن والأراضي الفلسطينية[3].

ث- فقدان ثقة الشعب الفلسطيني بالعملية السلمية، حيث أصبحت بمثابة الغطاء السياسي لإجراءات إسرائيل الاستيطانية، فهدف من خلال هذه الانتفاضة الى دحر الاحتلال والتخلص منه[4].

وجاء الرد الإسرائيلي على الانتفاضة بسلسلة من الإجراءات القمعية، والتي تمثلت بالبطش، والقمع، والعمليات الإجرامية، والتصفية الجسدية[5]، ضد الفلسطينيين المنتفضين في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأراضي المحتلة عام 1948م، وقيامها بعمليات الاغتيال لمواجهة قيادات الانتفاضة ورموزها[6]، كما وأقدم الجيش الإسرائيلي على اقتحام مدن الضفة الغربية، وقطاع غزة، وارتكاب الجرائم والمجازر، واستهداف البنية التحتية، واعتقال أعداد كبيرة من المواطنين الفلسطينيين[7]، وتنفيذ عمليات عسكرية واسعة ضد الفلسطينيين بصورة دورية[8].

2- موقف جامعة الدول العربية من الانتفاضة الفلسطينية عام 2000م:

أكدت جامعة الدول العربية، فور اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، على تضامنها التام مع الشعب الفلسطيني، والوقوف الى جانبه في نضاله من أجل استعادة حقوقه المشروعة، ودعمها المطلق لصمود الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استعادة هذه الحقوق[9]، كما وأكدت على دعم الشعب الفلسطيني وانتفاضته بكل الوسائل المتاحة، باعتبارها مقاومة وطنية مشروعة ضد

---

(1) خضر عباس: اسباب ودوافع الانتفاضة، ص8.

(2) Gad, Barzilia: Wars, International Conflicts And Political, p12.

(3) سميح فرسون: فلسطين والفلسطينيون، ص585.

(4) احمد القاسم: انتفاضة الاقصى واحتمالات المستقبل، ص54.

(5) عبد القادر ياسين؛ واخرون: الرأس الفلسطيني هدفا، ص67.

(6) نعيم الاشهب: بعض التشابه والتمايز في الانتفاضتين، ص54.

(7) ايهاب الشمري: المشروع الصهيوني الامريكي الجديد، ص56.

(8) خالد شعبان: عملية السور الواقي، ص38.

(9) القمة العربية (غير عادية)، القاهرة، قرار رقم 199، فقرة 1، 2000/10/22م.

الاحتلال الإسرائيلي، ورفض وصفها بالعنف والإرهاب[1]، مؤكدة على حق الشعب الفلسطيني المشروع في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه[2]، كما وقامت بتوجيه تحية إكبار وإجلال لصمود الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية والوطنية، في وجه العدوان الإسرائيلي المستمر والمتصاعد، والهادف الى النيل من حقوقه ومقدراته ومقدساته وقيادته الوطنية، والتأكيد على تقديم كل أشكال الدعم السياسي والمعنوي والمادي للشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة ومقاومته المشروعة ضد الاحتلال[3]،

كما وأدانت بكل شدة حملة القمع العسكرية الدموية، التي تقوم بها حكومة إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني الصامد، وتدمير المؤسسات الفلسطينية، وإعادة احتلال المدن والقرى والمخيمات، وقتل المدنيين الفلسطينيين، والتنكيل بهم واعتقال المئات منهم[4]، وإدانة العدوان الإسرائيلي الذي يعمل على تقطيع أوصال الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال نشر قواته العسكرية ودباباته حول المدن والقرى الفلسطينية، وإدانة الحصار الخانق الذي تفرضه على الأراضي الفلسطينية[5]، هذا وحملت جامعة الدول العربية إسرائيل المسؤولية الكاملة لعدوانها وممارساتها ونتائجه[6]، كما وأدانت إرهاب الدولة الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية ومؤسستها العسكرية، ومطالبة المجتمع الدولي بالعمل فوراً لوقف هذه المجازر والجرائم التي ترتكب يومياً بحق المدنيين الفلسطينيين[7]، مناشدة الدول والمنظمات والجمعيات، تقديم معونات فورية للشعب الفلسطيني، لمواجهة الأوضاع الإنسانية الخطيرة التي يواجهها[8].

تسارعت أحداث الانتفاضة باتجاه التصعيد، وتصاعد معها الرد الهمجي لسلطات الاحتلال الإسرائيلية، وهو الأمر الذي اعتبرته جامعة الدول بمثابة حرب تدميرية مبرمجة وشاملة تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني، مستخدمة شتى الأساليب وكافة أنواع الأسلحة، بغية تدمير مؤسساته، وإخضاعه وإخماد جذور مقاومة الاحتلال في نفوس أبنائه، الى جانب استمرارها في سياسية الاغتيالات، وهدم المنازل، وإقامة مناطق عازلة، وتدمير البيئة، وإحكام الحصار

---

(1) د.غ.ع، دورة رقم --، البيان الختامي، 2001/08/22م.

(2) القمة العربية، رقم 15، شرم الشيخ، قرار رقم 245، فقرة 3، 2003/03/01م.

(3) القمة العربية، رقم 15، شرم الشيخ، قرار رقم 245، فقرة 1، 2003/03/01م. القمة العربية، رقم 16، تونس، قرار رقم 259، فقرة ب12، 2004/05/13م.

(4) القمة العربية، رقم 14، بيروت، قرار رقم 224، فقرة ب1، 2002/03/28م.

(5) القمة العربية ، رقم13، عمان، قرار رقم 201، فقرة 1، 2001/03/28م.

(6) القمة العربية، رقم 14، بيروت، قرار رقم 224، فقرة ب4، 2002/03/28م.

(7) القمة العربية، رقم 16، تونس، قرار رقم 259، فقرة ب8، 2004/05/23م.

(8) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 6477، فقرة 4، 2004/10/03م.

الاقتصادي، والإبعاد والتهجير، في خرق صارخ للقانون الدولي وللاتفاقات والأعراف والمواثيق الدولية، وأن جامعة الدول العربية تحمل السلطات الإسرائيلية المسؤولية الكاملة لعدوانها ولممارساتها الوحشية على الشعب الفلسطيني، وسلطته الوطنية[1]، معتبرة ان ما تقوم به السلطات الاسرائيلية من عدوان شامل ومخطط على الشعب الفلسطيني وسلطته ومؤسساته الوطنية، يرمي الى إنهاء عملية السلام في الشرق الأوسط برمتها، والذي تتحمل إسرائيل وحدها كامل المسؤولية عن ذلك[2].

ان الدعم المطلق الذي أعلنت عنه جامعة الدول العربية للانتفاضة الفلسطينية، إنما يدل على إيمانها الراسخ بحق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه، وهو ما ظهر جلياً بإعلانها الدعم المطلق للانتفاضة، وبجميع أشكاله، السياسية والمادية والمعنوية، وتحميل سلطات الاحتلال الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن تأجج الأوضاع، كذلك تحميلها مسؤولية أي نتائج تترتب على ذلك، رافضة في نفس الوقت وصف المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، مؤكدة على مشروعية التصدي لهذه الهجمة الصهيونية على الأراضي الفلسطينية.

3- سبل دعم جامعة الدول العربية للانتفاضة الفلسطينية عام 2000م:

قامت جامعة الدول العربية بعدة إجراءات من أجل دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني، وضمان استمرار انتفاضته، وحقه في الدفاع عن نفسه، كذلك تقديم الحماية الكافية للشعب الفلسطيني أمام بطش الآلة العسكرية الإسرائيلية، وقد اتخذ هذا الدعم عدة أشكال، وهي:

أ- دعم الانتفاضة على المستوى الدولي:

أكدت جامعة الدول العربية، على ضرورة مواصلة التحرك العربي في مجلس الأمن والجمعية العامة، لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، والعمل على استصدار قرار من الجمعية العامة في دورة استثنائية طارئة؛ لإرسال قوات حماية دولية الى المناطق الفلسطينية، وتنسيق الجهود العربية على المستوى الدولي؛ لإلزام اسرائيل على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1322[*]، بتاريخ 2000/10/07م[1]، وقامت بتكليف لجنة من الخبراء القانونيين العرب؛ للبدء

---

(1) القمة العربية، رقم 14، بيروت، قرار رقم 224، فقرة ب9، 2002/03/28م.

(2) القمة العربية، رقم 15، شرم الشيخ، قرار رقم 245، فقرة 2، 2003/03/01م.

(*) قرار مجلس الامن رقم 1322، بتاريخ 2000/10/07م، وينص القرار على ما يلي:

- يشجب التصرف الاستفزازي الذي حدث في الحرم الشريف في القدس بتاريخ 2000/09/28م، واعمال العنف التي وقعت فيه بعد ذلك، وفي غيره من الاماكن المقدسة، وكذلك في مناطق اخرى في جميع الاراضي المحتلة منذ عام 1967م، مما اسفر عن مصرع اكثر من 80 شخصا، وعن اصابات عديدة اخرى.

في توثيق جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وجمع الأدلة والتحري حولها، تمهيداً للتحرك نحو إنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيلية، وتحريك الرأي العام الدولي عن طريق منظمات المجتمع المدني العالمية(2)، وضرورة تنسيق الجهود العربية من أجل وضع آلية مناسبة لتقديم مجرمي الحرب الإسرائيليين الى محاكمة دولية، وتكليف الأمانة العامة دراسة ومتابعة هذا الموضوع على المستوى الدولي(3)، كذلك التحرك مع الحكومة السويسرية والدول الأُوروبية؛ لحمل إسرائيل على الإلتزام باحترام بنود اتفاقية جنيف الرابعة 1949م، ووضع حد للانتهاكات الإسرائيلية لها، وللقانون الدولي الإنساني(4)، كما ووجهت الدعوة الى المجتمع الدولي، من أجل توفير الحماية للشعب الفلسطيني، إزاء الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة، وإدانة إرهاب الدولة الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلية(5).

ومع استمرار حرب الإبادة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، قامت جامعة الدول العربية بتكليف المجموعة العربية بطرح الموضوع بصفة عاجلة على الجمعية العامة ومجلس الأمن، لوقف حرب الإبادة المتواصلة على الشعب الفلسطيني، وطلب تأمين الحماية الدولية اللازمة له، والطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير عن الجرائم البشعة، والممارسات العدوانية

- يدين اعمال العنف، لا سيما استعمال القوة المفرطة ضد الفلسطينيين، مما اسفر عن اصابات، وفقدان للأرواح البشرية.
- يطلب الى اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ان تتقيد بالتزاماتها القانونية، وبمسؤولياتها بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949م.
- يدعو الى الوقف الفوري لأعمال العنف، والى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة ضمان توقف العنف، وتجنب القيام بأعمال استفزازية حادة، وعودة الحالة الى وضعها الطبيعي.
- يؤكد على اهمية انشاء الية لإجراء تحقيق عاجل وموضوعي في الاحداث المأساوية التي وقعت في الايام القليلة الماضية، بغية الحيلولة دون تكرارها، ويرحب باي جهود مبذولة في هذا الصدد.
- يدعو الى الاستئناف الفوري للمفاوضات في اطار عملية السلام في الشرق الاوسط، على الاساس المتفق عليه.

(التقرير السنوي الصادر عن مجلس الامن في الفترة من 1997/06/16م الى 2001/06/15م).

(1) القمة العربية، رقم 13، عمان، قرار رقم 201، فقرة 2، 2001/03/28م.

(2) القمة العربية، رقم 13، عمان، قرار رقم 201، فقرة 3، 2001/03/28م.

(3) د.غ.ع، دورة رقم --، البيان الختامي، 2001/08/22م.

(4) القمة العربية، رقم 13، عمان، قرار رقم 201، فقرة 4، 2001/03/28م.

(5) القمة العربية، رقم 18، الخرطوم، قرار رقم 336، فقرة 10، 2006/03/29م.

التي تقترفها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني[1]، والتأكيد على أهمية دور المراقبين الدوليين في توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني[2].

سعت جامعة الدول العربية، الى ممارسة نوع من الضغط على المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، من أجل التصدي، ووقف الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال مطالبتها بإرسال مراقبين دوليين تارة، ومطالبتها بتطبيق بنود اتفاقية جنيف تارةً أُخرى، كما وسعت الى ممارسة نفس الضغط على الحكومة الإسرائيلية، من خلال المطالبة بإنشاء محكمة دولية، لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وهي خطوات محمودة، لكنها كانت تصطدم دوما بالتعنت والغطرسة الإسرائيلية، فبقيت معظم هذه القرارات مجرد حبرٍ على ورق.

ب- الدعم الاقتصادي للانتفاضة الفلسطينية:

أعلنت جامعة الدول العربية عن دعمها للانتفاضة الفلسطينية سياسياً ومالياً ومعنوياً، وفي إطار دعمها المالي للانتفاضة، قامت بإنشاء صندوق باسم "انتفاضة القدس" بموارد تبلغ مائتي مليون دولار أمريكي، يخصص للإنفاق على عوائل وأُسر شهداء الانتفاضة، ولتهيئة السبل لرعاية وتعليم أبنائهم، ولتأهيل الجرحى والمصابين[3]، كذلك إنشاء صندوق باسم "صندوق الأقصى" بموارد تبلغ ثمانمائة مليون دولار أمريكي، تخصص لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس، وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية، وفك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي، ولمواجهة سياسة العزل والحصار[4]، كما وأوصت القمة العربية المنعقدة في القاهرة بتاريخ 21-2000/10/22م، بعقد اجتماع لوزراء المالية العرب في جامعة الدول العربية خلال فترة أقصاها شهر من تاريخه للاتفاق على ما يلي:

- المساهمات في الصندوقين.
- استخدامات موارد الصندوقين.
- إدارة الصندوقين وآلية الإشراف عليهما، بما يضمن فعاليتهما واستمراريتهما.
- الاستفادة من الخبرة الفنية للصناديق العربية، والبنك الإسلامي للتنمية في عمل الصندوقين.

---

(1) د.غ.ع، دورة رقم --، قرار رقم 6477، فقرة 2، 2004/10/03م.

(2) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6545، فقرة أ2، 2005/09/08م.

(3) القمة العربية، (غير عادية)، القاهرة، قرار رقم 199، فقرة 1، 2000/10/22م.

(4) القمة العربية، (غير عادية)، القاهرة، قرار رقم 199، فقرة 2، 2000/10/22م.

ولضمان عمل الصندوقين، طلبت جامعة الدول العربية من الدول العربية التي لم تعلن بعد عن مساهمتها المالية، الى المساهمة الفورية في صندوق الانتفاضة وصندوق الأقصى، ومناشدة الدول التي أعلنت عن مساهماتها تحويل تلك المساهمات في أسرع وقت ممكن[1]، ولضمان وصول هذه المساعدات لمستحقيها، قامت جامعة الدول العربية بحث المنظمات والهيئات الشعبية على مواصلة دعم جهود الشعب الفلسطيني، وضرورة تنسيق التعاون بين هذه الهيئات والمنظمات، والجهات المعنية في السلطة الوطنية الفلسطينية، لضمان وصول هذه المستحقات الى مستحقيها، وتنظيم صرفها تحاشياً للازدواجية، ولضمان عدالة توزيعها[2]، وقد وجهت الشكر للدول العربية التي أوفت بالتزاماتها في صندوقي الأقصى والانتفاضة، ودعوة الدول العربية الأخرى الى الوفاء بالمتأخرات المستحقة عليها بأسرع وقت ممكن[3].

وفي إطار متصل، رحبت جامعة الدول العربية بتخصيص جمهورية العراق مبلغ مليار دولار، من مبيعاتها النفطية المصدرة بموجب مذكرة التفاهم، لتأمين احتياجات الشعب الفلسطيني من الغذاء والدواء والمستلزمات الإضافية الأخرى، ولمساعدة عوائل شهداء الانتفاضة، باعتبار ذلك مطلب قومي عربي يدعم الشعب الفلسطيني، وانتفاضته المباركة، وقامت بتكليف المندوبين الدائمين للدول العربية في نيويورك متابعة وتسهيل طلب جمهورية العراق لدى مجلس الأمن في هذا الشأن[4].

ج- إنشاء لجنة المتابعة والتحرك:

تم إنشاء لجنة المتابعة والتحرك خلال اجتماع القمة العربية المنعقدة في عمان بتاريخ من 27-2001/03/28م؛ بهدف دعم الشعب الفلسطيني، وتفعيل التحرك السياسي والإعلامي على الساحتين الإقليمية والدولية[5]، حيث أكدت جامعة الدول العربية على أهمية لجنة المتابعة والتحرك كآلية عمل ضرورية، تتولى متابعة تنفيذ قرارات القمة وما يستجد بشأنها من تطورات على الساحة الدولية[6]، وعقدت اللجنة أُولى اجتماعاتها بشأن الانتفاضة الفلسطينية بتاريخ

(1) القمة العربية، رقم 13، عمان، قرار رقم 201، فقرة 8، 2001/03/28م.

(2) القمة العربية، رقم 13، عمان، قرار رقم 201، فقرة 10، 2001/03/28م. د.غ.ع، دورة رقم --، البيان الختامي، 2001/08/22م.

(3) القمة العربية، رقم 17، الجزائر، قرار رقم 298، فقرة د3، 2005/03/23م. د.غ.ع، دورة رقم --، البيان الختامي، 2001/08/22م.

(4) القمة العربية، رقم 13، عمان، قرار رقم 201، فقرة 7، 2001/03/28م. د.غ.ع، دورة رقم --، البيان الختامي، 2001/08/22م.

(5) القمة العربية، رقم 13، عمان، قرار رقم 203، فقرة 1، 2001/03/28م.

(6) القمة العربية، رقم 13، عمان، قرار رقم 203، فقرة 2، 2001/03/28م.

2001/05/19م، بناءً على طلب فلسطيني، قدمته السلطة الوطنية الفلسطينية، وشارك الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في هذا الاجتماع، الذي كان أهم قراراته[1]:

- التأييد السياسي والمادي للصمود الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ودعم الانتفاضة الفلسطينية، وفتح باب التبرع الشعبي لصمود الشعب الفلسطيني.
- وقف جميع الاتصالات العربية مع الحكومة الإسرائيلية طالما استمر العدوان والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني.
- التأكيد على إدانة كافة الانتهاكات والأعمال الإسرائيلية المستمرة في الأراضي الفلسطينية.
- المطالبة بعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي، أو الجمعية العمومية لمناقشة الوضع الناجم عن التصعيد الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني.
- إجراء اتصالات ثنائية بين الدول العربية، والولايات المتحدة الأمريكية، والأطراف الفاعلة لإبراز خطورة الوضع الناجم عن التصعيد الإسرائيلي.
- إجراء التوصيات اللازمة حول استعمال إسرائيل الأسلحة المحرمة دولياً ضد الشعب الفلسطيني.

نلاحظ مما سبق، مدى الاهتمام الذي أبدته جامعة الدول العربية لدعم الانتفاضة مالياً، وهو الأمر الذي يستطيع من خلاله أبناء الشعب الفلسطيني، وسلطته الوطنية من الصمود أمام آلة الحرب الإسرائيلية، كما وان هذا الدعم من شأنه ان يعزز صمود الشعب الفلسطيني، الذي يعاني من أزمة اقتصادية خانقة ألمت به، نتيجة سياسة الحصار التي التجأت اليها سلطات الاحتلال الإسرائيلية، أما الدعم السياسي فلم يكن بالقدر الكافي لكبح جماح آلة الحرب الإسرائيلية، فقد اكتفت جامعة الدول العربية بالشجب والاستنكار، ومناشدة المجتمع الدولي الذي لم يحرك ساكناً لحماية الشعب الفلسطيني.

ثانياً: موقف جامعة الدول العربية من الاستيطان الإسرائيلي وجدار الفصل العنصري.

لم تتوقف عمليات الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بغية فرض واقع جديد على الأرض، وقد لجأت إسرائيل الى شكل جديد وخطير من أشكال الاستيطان، وهو شروعها في بناء جدار الفصل العنصري، وفيما يلي موقف جامعة الدول العربية من الاستيطان وجدار الفصل العنصري.

---

(1) البيان الختامي للجنة المتابعة والتحرك، القاهرة، 2001/05/19م.

1- موقف جامعة الدول العربية من الاستيطان الإسرائيلي:

أكدت جامعة الدول العربية على عدم شرعية جميع المستوطنات الإسرائيلية التي أُقيمت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تمثل انتهاكا صريحاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة(1)، كما ودعت الى بذل الجهود من أجل وقف النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية، وضرورة تفكيك المستوطنات القائمة(2)، ومطالبة المجتمع الدولي الى ان يتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية تجاه العمل على وقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، ولا سيما قرارات مجلس الامن رقم 465 (1980م)، ورقم 497 (1981م)، اللذين يؤكدان عدم شرعية الاستعمار الاستيطاني وضرورة تفكيك المستعمرات الاستيطانية القائمة(3).

هذا وأدانت جامعة الدول العربية وبشدة المخططات الإسرائيلية الساعية للاستيلاء على منطقة غور الأردن، ومنطقة البحر الميت، والمنحدرات الشرقية لجبال الضفة، وتقسيم الأراضي الباقية الى كانتونات معزولة؛ لمنع أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة متواصلة على الأراضي الفلسطينية(4)، مؤكدةً على رفض أي محاولة من أي طرف او جهة لاعتبار المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كلها او بعضها، أمراً واقعاً في انتهاك صريح وواضح للقانون الدولي والشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة(5)، هذا ودعت جامعة الدول العربية الى القيام بتحرك سياسي وإعلامي عاجل على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك مجلس الامن والجمعية العامة واللجنة الرباعية والدول الفاعلة، لمجابهة السياسة الاستيطانية الإسرائيلية، وانتهاكات المستوطنين واعتداءاتهم المتواصلة على أبناء الشعب الفلسطيني، ومحاولة منع التوصل الى أي حل دائم وعادل عبر ترسيم الحدود من جانب واحد، وشرح التأثير السلبي للاستيطان الإسرائيلي على عملية السلام والاستقرار في المنطقة بأكملها(6).

لم يطرأ أي تغيير على موقف جامعة الدول العربية من الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد تراوح موقفها ما بين الإدانة، ورفض سياسة الامر الواقع التي تفرضها سلطات الاحتلال، ومناشدة المجتمع الدولي لتطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بالاستيطان،

---

(1) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6545، فقرة هـ1، 2005/09/08م.

(2) القمة العربية، رقم 16، تونس، قرار رقم 259، فقرة 7، 2004/05/23م.

(3) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6545، فقرة هـ3، 2005/09/08م.

(4) القمة العربية، رقم 18، الخرطوم، قرار رقم 336، فقرة 4، 2006/03/29م.

(5) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6545، فقرة هـ2، 2005/09/08م.

(6) د.ع، دورة رقم 125، قرار رقم 6608، فقرة ب3، 2006/03/04م.

وهذا يدل على عجز جامعة الدول العربية في التصدي للاستيطان الإسرائيلي، وعدم امتلاكها أي أوراق ضغط إضافية تجاه قضية الاستيطان.

2- موقف جامعة الدول العربية من جدار الفصل العنصري:

شهدت هذه الفترة من الصراع، إقدام إسرائيل على أخطر بناء استيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في الضفة الغربية، وهو جدار الفصل العنصري. وهو عبارة عن مشروع كبير من الجدران والأسيجة والخنادق، والتي تقوم على أنظمة مراقبة الكترونية حديثة، ويقدر طوله بحوالي 600 كلم[1]، وقدرت المساحة التي التهمها الجدار بحوالي 23.5% من مساحة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية[2]، وأدى الجدار الفاصل الى تقسيم وعزل الأراضي الفلسطينية[3]، وتجريف آلاف الدونمات الزراعية الفلسطينية، والاستيلاء على معظم مصادر المياه، وقطع أرزاق آلاف الفلسطينيين[4]، الى جانب عزل مدينة القدس بالكامل عن المدن الفلسطينية، ومنع الفلسطينيين من الوصول الى أراضيهم[5].

أدانت جامعة الدول العربية إقامة حائط الفصل، الذي يهدد بإحداث عملية تهجير جديدة للمواطنين الفلسطينيين، ويهدد فرص قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ودعوة المجتمع الدولي على وقف بناءه، وإزالة الأجزاء التي تم بناءها، طبقاً لقرار الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 10/13[*] عام 2003[6]، ومع استمرار السلطات الإسرائيلية في بناء جدار الفصل، أدانت جامعة الدول العربية وبشدة استمرار إسرائيل، قوة الاحتلال، في بناء الجدار التوسعي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والتأكيد على ضرورة التصدي لبناء الجدار، والآثار التدميرية المترتبة عليه ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومياهه، ووقف هذا البناء وإزالة الأجزاء القائمة منه[7]، مؤكدة على الاستمرار في التحذير من الآثار

---

(1) سعاد العمري: الجدار الاسرائيلي الفاصل، ص127.

(2) احمد قريع: السلام المعلق2 في الطريق الى الدولة الفلسطينية، ص199.

(3) قحطان الجبوري: الجدار العازل وتأثيره على الشعب الفلسطيني، ص39.

(4) غانية ملحيس: جدار الفصل العنصري الاسرائيلي، ص71.

(5) محمد عجور: فلنسقط الجدار، ص24.

(*) قرار الجمعية العامة رقم 10/13 بتاريخ 2003/10/21م، بشأن الاعمال الاسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة، وبقية الارض الفلسطينية المحتلة، حيث طالبت اسرائيل بوقف والغاء تشييد الجدار في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وحولها، والذي يناقض احكام القانون الدولي ذات الصلة. (الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، البند 5 من جدول الاعمال).

(6) القمة العربية، رقم 16، تونس، قرار رقم 259، فقرة ب7، 2004/05/23م.

(7) القمة العربية، رقم 17، الجزائر، قرار رقم 298، فقرة ج11، 2005/03/23م.

الخطيرة المترتبة على إقامة إسرائيل لجدار الفصل العنصري، واعتباره إجراء غير شرعي يستهدف إفشال الحل السلمي للقضية الفلسطينية، وقطع التواصل بين المدن والقرى، ونهب مصادر المياه، وعرقلة حركة البضائع والأفراد، مما يهدد فرص قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة(1).

ونتيجة للجهود العربية والفلسطينية على المستوى الدولي، قامت محكمة العدل الدولية(*) بإصدار رأيها الإيجابي في موضوع الحائط العنصري بتاريخ 2004/04/09م، ثم قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتبني رأي المحكمة بتاريخ 2004/07/20م.(2)

أكدت جامعة الدول العربية على الأهمية الفائقة للفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية، وضرورة التقيد بالالتزامات القانونية المترتبة على إسرائيل، وعلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعلى المنظمة الدولية نفسها(3)، ومناشدة جميع الدول والمنظمات والهيئات الدولية المعنية، الى الاستجابة الفورية لما طالبت به محكمة العدل الدولية، بشأن عدم الاعتراف بالوضع الناشئ عن إقامة هذا الجدار، والامتناع عن تقديم أي مساعدة لعملية بناءه او الإبقاء عليه(4)، كذلك دعوة الجمعية العامة ومجلس الأمن لمتابعة الفتوى القانونية للمحكمة، لضمان تنفيذ الالتزامات القانونية التي حددتها المحكمة، ودعوتهما وكافة الدول الى إجراءات عقابية ضد الهيئات والشركات التي تسهم في بناء الجدار، وضد المستعمرين ومنتجات المستعمرات، وكافة الجهات التي تتربح من النشاطات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة(5).

وفي ذكرى مرور عام على صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن الجدار، أقدمت الحكومة الإسرائيلية على المصادقة على الترتيبات المتعلقة بتسريع عملية البناء في الجدار(6)، وهو الأمر الذي أدانته جامعة الدول العربية بشدة، مطالبةً الأمم المتحدة والدول الأعضاء باتخاذ ما يلزم لتنفيذ التزاماتها القانونية كما ورد في الفتوى القانونية الصادرة عن

---

(1) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6547، فقرة 1، 2005/09/08م.

(*) محكمة العدل الدولية: هي الهيئة القضائية الرئيسية بالأمم المتحدة، وتتولى المحكمة الفصل طبقا لأحكام القانون الدولي في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول، وتقديم الفتاوي بشأن المسائل القانونية التي قد تحيلها اليها هيئات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

(الموقع الالكتروني لمحكمة العدل الدولية www.icj-cij.org).

(2) الموقع الالكتروني لجامعة الدول العربية.

(3) القمة العربية، رقم 17، الجزائر، قرار رقم 298، فقرة ج12، 2005/03/23م.

(4) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6547، فقرة 2، 2005/09/08م.

(5) القمة العربية، رقم 17، الجزائر، قرار رقم 298، فقرة ج13، 2005/03/23م.

(6) الموقع الالكتروني لجامعة الدول العربية.

محكمة العدل الدولية، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة[1] ، بشأن جدار الفصل العنصري[2]، هذا ودعت الأمانة العامة والدول العربية لوضع خطة تحرك لدفع المجتمع الدولي الى الإسراع في تنفيذ الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتحميل مجلس الامن والجمعية العامة مسؤولياتهما، كما حددتها الفتوى القانونية، والدعوة لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، للنظر في رفض إسرائيل تنفيذ التزاماتها القانونية التي حددتها محكمة العدل الدولية، والدعوة الى فرض إجراءات عقابية على الشركات المنخرطة بشكل مباشر او غير مباشر في بناء الجدار[3].

ومع استمرار الحكومة الإسرائيلية في عملية البناء، أدانت جامعة الدول العربية المخططات الإسرائيلية الساعية الى تسريع وتيرة البناء في جدار الفصل العنصري، وبصفة خاصة في المقطع المسمى ب "الحزام الشرقي"، الذي يهدف الى فصل منطقة الأغوار عن الضفة الغربية، والمقطع المسمى ب "غلاف القدس"، الذي يهدف الى توسيع حدود المدينة المقدسة بهدف الاستيلاء عليها وتهويدها[4]، موجهة الدعوة الى جميع الدول والمنظمات الإقليمية الإقليمية والدولية للضغط على إسرائيل لوقف بناء جدار الفصل العنصري على الأراضي الفلسطينية المحتلة، والامتناع عن تقديم أي مساعدة في بناءه أو الإبقاء عليه[5].

على الرغم من صدور فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار، إلا أن إسرائيل لم تتوقف عن بناء جدار الفصل، ولم تفلح قبلها المناشدات التي أطلقتها جامعة الدول العربية للمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية والدولية لحث إسرائيل على وقف البناء، وعلى الرغم من الجهد الفلسطيني والعربي إلا ان ذلك كله لم يجدي نفعاً أمام التعنت الإسرائيلي، الذي لا يأبه للقرارات الدولية، وعلى الرغم من الجهد المحمود الذي بذلته جامعة الدول العربية بشأن الجدار، إلا ان هذا الجهد انحسر تقريبا في المناشدة على مستوى المجتمع الدولي، وهو المجتمع الذي لم يحرك ساكناً أمام الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

ثالثاً: موقف جامعة الدول العربية من الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس.

تزايدت وتيرة الإجراءات الإسرائيلية الهادفة الى تهويد مدينة القدس، حيث الاستمرار في مصادرة الأراضي، وإقامة المستوطنات، والاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري، وطرد

(1) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6545، فقرة ب6، 2005/09/08م.

(2) القمة العربية، رقم 18، الخرطوم، قرار رقم 336، فقرة 9، 2006/03/29م.

(3) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6544، فقرة 6، 2005/09/08م.

(4) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6545، فقرة ج1، 2005/09/08م.

(5) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6545، فقرة ج4، 2005/09/08م.

المواطنين المقدسيين من مدينتهم، وإغلاق المؤسسات الفلسطينية في مدينة القدس[1]، والاقتحامات المتكررة لباحات المسجد الأقصى، والاستمرار في الحفريات تحت أساسات المسجد الأقصى[2].

وإزاء هذه الانتهاكات والإجراءات، أكدت جامعة الدول العربية على عروبة مدينة القدس، ورفض الإجراءات الإسرائيلية لتهويدها، واعتبار ما تقوم به إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من إجراءات وممارسات باطلة ولاغية، ومخالفة لقرارات الشرعية الدولية، واعتبار الاستيطان في مدينة القدس وجوارها خطراً يهدد الأمن والسلم في المنطقة، وإعلانها عن تجديد الدعم العربي لأهل هذه المدينة الصامدة[3]، كذلك عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية الساعية الى ضم المدينة وتهويدها، وتغيير طبيعتها وتركيبتها السكانية والجغرافية، وإدانة الحائط المسمى "غلاف القدس"، الذي يستهدف تقطيع أوصال القدس، وعزل سكانها الفلسطينيين عن امتدادهم الطبيعي في الضفة الغربية، وكذلك إدانة الحفريات التي أدت الى انهيار مقطع من الجسر المؤدي الى جسر المغاربة، والتي تهدد أساسات المسجد الاقصى[4].

كما ودعت الى العمل بكل الوسائل للحفاظ على وضع القدس الشريف، واعتبار الإجراءات الإسرائيلية الرامية الى تغيير هذا الوضع باطلة وغير شرعية وعديمة الأثر، مع التأكيد على ضرورة تحقيق الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية التي تحتل المؤسسات الفلسطينية في مدينة القدس[5]، وإنهاء احتلال القرى الفلسطينية المحيطة بالقدس، ودعم عروبة القدس، وتوجيه طاقات طاقات الأمة العربية لإحباط مخططات تهويدها، وتعزيز المؤسسات الفلسطينية فيها، وتمكين شعبها من الصمود أمام كل ممارسات إسرائيل المتمثلة في حصار وعزل القدس ومصادرة أراضيها، ووقف كل محاولات النيل من المسجد الأقصى وقبة الصخرة والأماكن الإسلامية والمسيحية، ومواصلة العمل على فضح ممارسات إسرائيل ومنع محاولة إقامة مؤتمرات دولية فيها[6]، كما وأدانت قرار الحكومة الإسرائيلية القاضي بتسريع بناء حائط الفصل العنصري حول

---

(1) قيس سمرة: الصف الاول للدفاع عن الاقصى، ص25

(2) شامخ علاونة: الحفريات الاثرية في مدينة القدس ما بين 1863–2009م، ص367.

(3) القمة العربية، رقم 15، شرم الشيخ، قرار رقم 245، فقرة 5، 2003/03/01م.

(4) القمة العربية، رقم 16، تونس، قرار رقم 259، فقرة ب9، 2004/05/23م. القمة العربية، رقم 17، الخرطوم، قرار رقم 298، فقرة ج10، 2005/03/23م.

(5) أغلق الاحتلال الاسرائيلي بتاريخ 2001/08/10م مكاتب السلطة الفلسطينية في مدينة القدس وابو ديس، وصادر ملفاتها، وكان ابرز تلك المكاتب بيت الشرق، وقد هدفت اسرائيل من تلك العملية الى عدم الاعتراف بأي وجود فلسطيني مي المدينة المقدسة.(البيادر السياسي، احتلال بيت الشرق، ص6).

(6) د.غ.ع، دورة رقم ––، البيان الختامي، 2001/08/22م.

القدس، الذي يعزل اكثر من مائة الف فلسطيني مقدسي عن مدينتهم، وعن مصادر رزقهم ومراكز خدماتهم الأساسية، متحدية الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، ولقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدم شرعية إقامة هذا الحائط(1).

وفي محاولة منها للتصدي للإجراءات الإسرائيلية الهادفة الى تهويد مدينة القدس، قامت جامعة الدول العربية بتوجيه الدعوة الى المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن الدولي المسؤول عن الأمن والسلم الدوليين، لتحمل مسئوليته في الحفاظ على المسجد الأقصى وحمايته من التهديدات الإسرائيلية، وحماية سائر المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة، ووقف الاعتداءات التي يتعرض لها رجال الدين المسلمون والمسيحيون في مدينة القدس(2)، ودعوة المجتمع الدولي الى ممارسة الضغط على حكومة إسرائيل لرفع القيود التي تفرضها إسرائيل على سكان مدينة القدس، وعلى الوصول الى الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، واحترام حرية ممارسة الشعب الفلسطيني لشعائره الدينية(3)، ومطالبة منظمة الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات المناسبة لإرغام إسرائيل على وقف بناء جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس(4).

ولتعزيز صمود أبناء الشعب الفلسطيني في مدينة القدس، أكدت جامعة الدول العربية على مواصلة تقديم الدعم المادي والمعنوي لسكان القدس، وللمؤسسات الفلسطينية فيها؛ للحفاظ على ممتلكاتهم والتصدي لأي محاولات إسرائيلية للاستيلاء على العقارات والأراضي في المدينة المقدسة(5)، كما ووجهت الدعوة للدول والمنظمات العربية والإسلامية، الى مواصلة تقديم الدعم المادي والمعنوي لسكان القدس(6)، هذا ودعت جامعة الدول العربية وسائل الإعلام العربية لتخصيص أُسبوع لدعم القدس ومواطنيها، وتوضيح ما تتعرض له المدينة المقدسة من أخطار التهويد، وتغيير طابعها التاريخي والسكاني(7).

جاء رد جامعة الدول العربية على الإجراءات الإسرائيلية الهادفة الى تهويد مدينة القدس باهتاً، وخالياً من أي مضمون جديد، حيث اقتصر الرد على هذه الهجمة الهمجية، بمناشدة المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن لتوفير الحماية للقدس والمسجد الأقصى، وكأن مجلس

---

(1) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6545، فقرة ب2، 2005/09/08م.

(2) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6545، فقرة ب3، 2005/09/08م.

(3) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6545، فقرة ب5، 2005/09/08م.

(4) د.ع، دورة رقم 125، قرار رقم 6608، فقرة أ3، 2006/03/04م

(5) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6545، فقرة ب4، 2005/09/08م.

(6) د.ع، دورة رقم 125، قرار رقم 6608، فقرة أ5، 2006/03/04م.

(7) د.ع، دورة رقم 125، قرار رقم 6608، فقرة أ7، 2006/03/04م.

الأمن قد قام بحماية أي من مقدرات الشعب الفلسطيني من قبل، حتى تجدد جامعة الدول العربية المناشدات لهذه المنظمة ودعوتها لحماية مدينة القدس من التهويد، أما على صعيد الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني في مدينة القدس، فلم يكن كافياً أمام الإمكانيات التي سخرتها إسرائيل لتهويد المدينة المقدسة.

الخلاصة:

من خلال العرض السابق، نستنتج ما يلي:

- أعلنت جامعة الدول العربية عن دعمها المطلق لانتفاضة الشعب الفلسطيني عام 2000م، بجميع أشكاله، السياسية والمادية والمعنوية، محملة سلطات الاحتلال الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن تأجيج الوضع.
- رفضت جامعة الدول العربية وصف المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، وأكدت على مشروعية التصدي للاعتداءات الإسرائيلية، وان هذه المقاومة تدخل في إطار الدفاع المشروع عن النفس.
- حاولت جامعة الدول العربية توفير الحماية للشعب الفلسطيني من خلال المجتمع الدولي، الذي رد على المناشدات المتكررة بأذان صماء، لم تحرك ساكناً.
- في إطار سعيها للتصدي لعمليات الاستيطان، لم تقم جامعة الدول العربية بخطوات جديدة، سوى إدانة عمليات الاستيطان ورفض الاعتراف بها، ومناشدة المجتمع الدولي، وهي خطوات لم تكن كافية، ولم تجدي نفعاً أمام التعنت الإسرائيلي.
- في إطار تصديها لبناء جدار الفصل العنصري، اكتفت جامعة الدول العربية بطلب المساعدة من المجتمع الدولي لوقف البناء، وعلى الرغم من خطورة هذا الجدار، إلا انها لم تقم بخطوات جدية من شأنها وقف بناءه.
- مع تزايد الإجراءات الهادفة الى تهويد مدينة القدس، قامت جامعة الدول العربية بطلب حماية المدينة من مجلس الأمن، وهو ما يحدث بالضبط عندما تطلب الضحية الحماية من جلادها.
- كالعادة، كانت معظم القرارات الصادرة من جامعة الدول العربية حبرا على ورق، لم تحرك ساكنا، ولم توقف استيطانا او بناءً في الجدار، وكان حري بها القيام بإجراءات عملية على الارض، وهو مالم تقم به مطلقا.

المبحث الثاني:

موقف جامعة الدول العربية من مشاريع التسوية الفلسطينية –الإسرائيلية (2000-2006م)

- أولاً: مبادرة السلام العربية 2002م.
- ثانياً: موقف جامعة الدول العربية من خطة خارطة الطريق عام 2003م.
- ثالثاً: موقف جامعة الدول العربية من خطة فك الارتباط والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة 2005م.
- رابعاً: موقف جامعة الدول العربية من قمة شرم الشيخ 2005م.
- خامساً: موقف جامعة الدول العربية من الحوار الفلسطيني 2005م.

تمهيـد:

شهدت عملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، توقيع العديد من الاتفاقيات بعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، كانت كلها مصيرها عدم التطبيق على أرض الواقع؛ بسبب السياسات الإسرائيلية المخالفة لها، وعدم التزامها بتطبيق بنود تلك الاتفاقيات على الأرض. وبتاريخ 2000/07/11م، بدأت مباحثات كامب ديفيد في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الهدف منها التوصل الى تسوية سلمية نهائية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي(1)، إلا أن تلك المباحثات باءت بالفشل؛ بسبب اختلاف الجانبين على موضوع القدس، حيث رفض الجانب الفلسطيني المقترح الإسرائيلي باعتبار القدس عاصمة لها(2)، وبعد فشل المباحثات بين الجانبين أكد عرفات على هشاشة المواقف الإقليمية الداعمة للفلسطينيين، خاصة المواقف العربية(3)، وكان من أهم نتائج فشل هذه المباحثات اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في 2000/09/28م، وتعرض العملية السلمية برمتها للضياع.

أولاً: مبادرة السلام العربية 2002م.

أعلن ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز (*) في القمة العربية الرابعة عشر، المنعقدة في بيروت بتاريخ 27-2002/03/28م، عن مبادرة للسلام في الشرق الأوسط، وانبثق عنها مبادرة السلام العربية، التي تبنتها جامعة الدول العربية(4)، ونصت المبادرة على ما يلي(5):

يلي(5):

1. يطلب مجلس الجامعة من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم، معلنة أن السلام العادل والشامل هو خيارها الاستراتيجي.
2. كما يطالبها القيام بما يلي:

---

(1) غلعاد شير: قاب قوسين او أدنى من السلام، ص282.

(2) احمد قريع: مفاوضات كامب ديفيد 1995-2000م، ص323.

(3)Dennis, Ross: The Missing Peace the inside story of the fight for the Middle East, East, p49.

(*) عبد الله بن عبد العزيز: ولد عام 1924م، في مدينة الرياض، واعلن عن وفاته فجر الجمعة 2015/01/23م، بويع عام 1982م وليا للعهد بعد وفاة اخيه الملك فهد، وفي عام 2005م بويع ملكا للملكة السعودية، ينسب له الفضل في علاقات السعودية الجيدة مع الدول العربية والاجنبية، وله دور هام في مجال الاعمال الخيرية والانسانية، وكذلك في دعم العلم والعلماء. (www.aljazeera.net).

(4) نبيلة سلطان: القمة العربية في بيروت 2002/03/28م، ص173.

(5) انظر ملحق رقم (2).

أ- الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري المحتل، وحتى خط الرابع من حزيران 1967م، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان.

ب- التوصل الى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يُتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

ت- قبول قيام دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي المحتلة منذ الرابع من يونيو/حزيران 1967م، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

3. عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:

أ- اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب- إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

4. ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

5. يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً الى قبول هذه المبادرة، حماية لفرص السلام وحقناً للدماء، بما يمكن الدول العربية واسرائيل من العيش بسلام جنباً الى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً امنا يسوده الرخاء والاستقرار.

6. يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته الى دعم هذه المبادرة.

7. يطلب مجلس الجامعة من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام، لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة، والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات، وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي.

يبدو أن هذه المبادرة هي بمثابة تنازل تاريخي مجاني من جانب واحد، ومن دون ان يملك العرب أي قدرة على فرض هذه المبادرة على أرض الواقع، ولا حتى من دون توفير الاستعداد الإسرائيلي لقبولها، أو الإرادة الدولية او الأمريكية للضغط على إسرائيل لإجبارها على قبولها، ولم تكن هناك مفاوضات ولا رهان كبير على استئنافها بسرعة، بل كانت المبادرة بمثابة رسالة عربية جماعية للاستعداد للسلام الكامل، بما في ذلك الاعتراف والتطبيع الكامل مع إسرائيل، مقابل الانسحاب الكامل الى حدود 1967م، وقبول حل عادل متفق عليه لقضية اللاجئين، وقد جاء الجواب الإسرائيلي على هذه المبادرة بخطوات عملية، نفذتها على الأرض بشن عدوان كامل على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومحاصرة الرئيس الفلسطيني ياسر

عرفات في مقره حتى وفاته، وهو رد طبيعي لمن يملك زمام القوة والقدرة على فرض سياساته على الارض.

التأكيد على مبادرة السلام العربية والدعوة الى تفعيلها:

رحبت جامعة الدول العربية، بالترحيب الدولي الذي لقيته المبادرة العربية، والذي لم يحل دون ترجمته الى تنفيذ فعلي على أرض الواقع، إلا رفض إسرائيل واستمرار سياساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، وتهديدها المستمر لدول المنطقة، مؤكدة من جديد ان مبادرة السلام العربية هي المشروع العربي لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، والذي حظي بترحيب دولي واسع(1)، كما ووجهت الدعوة الى المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته الى دعم هذه المبادرة، ووضعها موضع التنفيذ(2)، مطالبة في نفس الوقت ضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن رقم 397(*) بتاريخ 2002/03/12، وتكليف اللجنة الوزارية العربية الخاصة بمبادرة السلام العربية، مواصلة الاتصالات مع اللجنة الرباعية والأطراف الدولية المعنية بعملية السلام، من أجل حشد التأييد لهذه المبادرة، والسعي لاستصدار قرار من مجلس الأمن او الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ لتبنيها كإطار للحل السلمي المنشود للنزاع العربي(3)، مؤكدة ان مبادرة السلام العربية هي الطريق لتحقيق السلام العادل والشامل، والتأكيد على الإلتزام بها والعمل على تفعيلها، عن طريق التحرك على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية(4).

على الرغم من الرفض الواضح الذي أبدته إسرائيل تجاه مبادرة السلام العربية، إلا ان جامعة الدول العربية تمسكت بهذه المبادرة، ووجهت جهودها الى الساحة الدولية وخاصة الأمم المتحدة من أجل تبنيها كمسار جديد للعملية السلمية.

---

(1) القمة العربية، رقم 16، تونس، قرار رقم 259، فقرة أ1، 2004/05/23م. القمة العربية، رقم 17، الجزائر، قرار رقم 298، فقرة أ1، 2005/03/23م.

(2) القمة العربية، رقم 17، الجزائر، قرار رقم 299، فقرة ب2، 2005/03/23م.

(*) قرار مجلس الامن رقم 397 بتاريخ 2002/03/12م، وينص على:

- المطالبة بالوقف الفوري لجميع اعمال العنف في الاراضي الفلسطينية.
- دعوة الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي الى التعاون في تنفيذ خطة تينيت، وتوصيات لجنة ميتشل، بهدف استئناف المفاوضات بشأن التوصل الى تسوية سياسية.
- تأييد جهود الامين العام والجهات الاخرى الرامية الى وقف العنف، واستئناف عملية السلام.

(التقرير السنوي لمجلس الامن الدولي في الفترة من 2001/06/06م الى 2002/07/31م).

(3) القمة العربية، رقم 18، قرار رقم 335، فقرة 5، 2006/03/29م.

(4) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6543، فقرة 6، 2004/09/08م.

ثانياً: موقف جامعة الدول العربية من خطة خارطة الطريق عام 2003م.

ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش خطاباً بتاريخ 2002/06/25م، حيث وضح رؤيته لإقامة دولتان تعيشان جنبا إلى جنب، وإقامة انتخابات في الأراضي الفلسطينية، والطلب من إسرائيل الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية الى ما قبل تاريخ 2000/09/30م، ووقف الاستيطان الإسرائيلي وفق توصيات لجنة ميتشل(*)، وتسهيل حركة الفلسطينيين، والسعي الى التوصل الى سلام نهائي(1)، وبعد الخطاب ظهرت سلسلة طويلة من المناقشات والمشاورات الدولية، تمخض عنها تشكيل اللجنة الرباعية للسلام، المكونة من الولايات المتحدة الامريكية، وروسيا، والامم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وكُلفت بترجمة الرؤية الأمريكية الى خطة قابلة للتسوية، عرفت باسم خطة خارطة الطريق(2)، وبتاريخ 2003/06/04م، تم عقد قمة العقبة بحضور رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون، وبحضور الرئيس الأمريكي والملك الاردني، أُعلن خلالها عن انطلاق خطة خارطة الطريق، وتعهد الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي بتطبيقها، ووضع حد للأعمال العسكرية، وإقامة الدولة الفلسطينية بجانب إسرائيل بحلول 2005م(3).

رحبت جامعة الدول العربية بكل المبادرات الدولية التي من شأنها وضع عملية السلام في الشرق الأوسط على رأس اولوياتها السياسية، والطلب من الإدارة الامريكية إزاء هذا التوجه، العمل على تجسيد رؤية الرئيس بوش بشأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانب إسرائيل، وفقاً لمرجعيات عملية السلام المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأي: الأرض مقابل السلام، وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ومبادرة السلام العربية، واعتبار كل ما يتصل بالوضع النهائي خاضعاً للتفاوض بين الطرفين، على أساس المرجعيات المشار اليها أنفاً، من دون أي شروط أو وعود مسبقة(4)، ودعوة اللجنة الرباعية الدولية لاستئناف العمل الجاد من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، على أساس مبادرة السلام العربية، وخطة خارطة الطريق، وقرار مجلس الأمن رقم 1515(*) عام 2003م(1).

(*) لجنة ميتشل: صدرت توصيات لجنة ميتشل بتاريخ 2001/04/30م، عقب تشكيل لجنة مكونة من جورج ميتشل رئيس الاغلبية في مجلس الشيوخ الامريكي، ووزير الخارجية النرويجي، والممثل الاعلى للسياسة الخارجية والامنية في الاتحاد الاوروبي، حيث دعا التقرير لوضع حد للعنف في الاراضي الفلسطينية، واعادة بناء الثقة بين الجانبين، واستئناف المفاوضات. (تقرير لجنة ميتشل وخطة تينت، دراسات فلسطينية، عدد 48، 2001م).

(1) احمد الريماوي: المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني، ص305.

(2) سلافة حجاوي: خلفيات وتطورات خارطة الطريق، ص8.

(3) معين الطناني: الموقف الرسمي الفلسطيني من خارطة الطريق، ص26.

(4) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6543، فقرة 4، 2005/09/08م.

(*) قرار مجلس الامن الدولي رقم 1515، بتاريخ 2003/11/19م، وينص على:

ودعت جامعة الدول العربية الى ضرورة تنفيذ الالتزامات الواردة في خطة خارطة الطريق، والانسحاب الفوري الى مواقع 2000/09/28م في الضفة الغربية، والوقف الفوري للاستيطان، والإفراج عن الأسرى، وصولاً الى التنفيذ الكامل لخارطة الطريق، بإعتبارها تمثل خطة يتوفر لها الإجماع الدولي لتحقيق السلام العادل، على أساس حل يؤدي الى قيام دولتين، والتي تستند الى مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية[2]، هذا وأوصت جامعة الدول العربية اللجنة الخاصة بمبادرة السلام العربية بإجراء مشاورات مع اللجنة الرباعية من أجل تذليل العقبات والصعوبات التي تواجه تنفيذ خطة خارطة الطريق على الأرض[3]، والعمل على تحقيق التزام إسرائيل بوقف ممارساتها العسكرية العدوانية، بما يحقق وقف إطلاق نار متبادل ومتزامن تحت رقابة دولية، ورفع الحصار عن الشعب الفلسطيني ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المنتخب[4].

جاء الترحيب السريع من جامعة الدول العربية بخطة خارطة الطريق؛ لحفظ ماء وجهها أمام الرفض الإسرائيلي المطلق لمبادرة السلام العربية، وقد سعت لخلق نوع من الضغط الدولي على إسرائيل من خلال اللجنة الرباعية الدولية، لكن وللأسف باءت كل هذه الجهود بالفشل أمام السياسات العدوانية الإسرائيلية، إلا ان جامعة الدول العربية جددت تمسكها بالخيار السلمي على أساس المبادرة العربية للسلام، وخطة خارطة الطريق.

ثالثاً: موقف جامعة الدول العربية من خطة فك الارتباط والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005م.

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون، وفي خطاب له بتاريخ 2003/12/18م، عن خطة أمنية من طرف واحد، تتمثل في فك الارتباط مع الفلسطينيين، من خلال الانسحاب الإسرائيلي من مستوطنات قطاع غزة، وبعض مستوطنات الضفة الغربية، ومواصلة بناء الجدار حتى نهاية عام 2005م، وهدف شارون منها الى كسب الوقت لاستكمال الوقت لبناء الجدار

- تأييد خطة خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، والهادفة الى حل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي على اساس وجود دولتين.
- دعوة كافة الاطراف الى الوفاء بالتزاماتها الواردة في خارطة الطريق، بالتعاون مع اللجنة الرباعية، والعمل على تحقيق الرؤية المتمثلة في وجود دولتين تعيشان جنبا الى جنب بسلام وامان.

(التقرير السنوي لمجلس الامن الدولي في الفترة من 2003/08/01 الى 2004/07/31م).

(1) القمة العربية، رقم 17، الجزائر، قرار رقم 298، فقرة ج5، 2005/03/23م.

(2) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6543، فقرة 8، 2005/09/08م.

(3) القمة العربية، رقم16، تونس، قرار رقم 259، فقرة ب4، 2004/05/23م.

(4) القمة العربية، رقم16، تونس، قرار رقم 259، فقرة ب11، 2004/05/23م.

العازل، وتعزيز الاستيطان في المناطق التي يعزلها الجدار؛ بهدف خلق واقع جديد في أية مفاوضات مستقبلية مع الفلسطينيين[1]، وبدأ الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة بتاريخ 2005/08/15م[2].

جاء رد جامعة الدول العربية على خطة فك الارتباط الإسرائيلية، بتأكيدها على ان عملية السلام كل لا يتجزأ، وان السلام العادل والشامل الذي تتطلع اليه شعوب المنطقة، لن يتحقق إلا بعودة الحقوق العربية كاملة غير منقوصة الى أصحابها، وفي مقدمتها انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وحل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً يُتفق عليه طبقاً لقرار الجمعية العامة رقم 194[3]، وان أي انسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة، يجب ان يكون شاملاً وناجزاً من جميع هذه الأراضي، ومنهياً للاحتلال، وأن يتم تحت إشراف دولي وبالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية، مطالبةً الدول والمنظمات الدولية كافة بعدم الاعتراف او التعامل مع أي ضمانات او وعود، يترتب عليها الانتقاص من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومكافأة الاحتلال الإسرائيلي الذي يسعى الى فرض شروطه من خلال سياسة الأمر الواقع[4].

كما وحذرت من النوايا الإسرائيلية المُبيتة؛ لاستغلال الانسحاب من قطاع غزة لتشديد قبضة الاحتلال على الضفة الغربية والقدس، وإدانة الموقف الإسرائيلي الذي عبر عنه رئيس حكومة إسرائيل مؤخراً، والذي يؤكد أن الجهود الإسرائيلية ستتوجه بعد الانسحاب من غزة، الى المناطق الهامة لضمان وجودهم في الجليل والنقب والقدس الكبرى، التي تشمل القدس الشرقية والكتل الاستيطانية، والمناطق الأمنية في الضفة الغربية[5]، مؤكدةً ان أي انسحاب إسرائيلي من قطاع غزة او أجزاء من شمال الضفة يجب أن يكون كاملاً، في إطار خطة خارطة الطريق، وبداية لتنفيذها كاملة، وهو ما يستدعي اتخاذ خطوات مماثلة في كافة أنحاء الضفة الغربية، والتأكيد على وحدة الأرض الفلسطينية وتكاملها الإقليمي، بما في ذلك القدس الشرقية، وعدم قبول أي تغيرات على الوضع القانوني لجزء فقط من هذه الأرض، واستبعاد خيار الدولة بحدود مؤقتة،

---

(1) قيس عبد الكريم؛ فهد سليمان: خطة فك الارتباط، ص16.

(2) الحياة الجديدة، العدد 3705 ، 2005/08/15، ص1.

(3) القمة العربية، رقم 16، تونس، قرار رقم 259، فقرة أ4، 2004/05/23م. القمة العربية، رقم 17، الجزائر، قرار رقم 298، فقرة أ4، 2005/03/23م.

(4) القمة العربية، رقم 16، تونس، قرار رقم 259، فقرة ب6، 2004/05/23م.

(5) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6543، فقرة 3، 2005/09/08م.

والتأكيد بالمقابل على ضرورة الاتفاق على الشكل النهائي للحل والتسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط[1].

واعتبرت جامعة الدول العربية إزالة المستعمرات وإخلاء المستوطنين وقوات الاحتلال من قطاع غزة وبعض مستعمرات الضفة الغربية، تطوراً هاماً وخطوة على طريق استعادة الأراضي العربية المحتلة، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وترفض محاولات اسرائيل اعتبار انسحابها المنقوص بديلاً عن الانسحاب من الضفة وقيام الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس، ومحاولاتها الالتفاف على القرارات الدولية والمواقف العربية، بابتزازها مكافآت تهدر الإمكانات العربية والإسلامية والدولية اللازمة للضغط عليها، لدفعها للاستمرار في عملية السلام[2]، مطالبةً في نفس الوقت الدول والمنظمات الدولية كافة، بعدم الاعتراف بالحلول الجزئية والإجراءات الإسرائيلية أُحادية الجانب، او الانتقاص من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومكافأة الاحتلال الذي يسعى الى فرض الحلول الأُحادية المجتزأة، عبر إصراره على مواصلة توسيع المستوطنات وبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وما حولها، الأمر الذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي والمرجعيات والأُسس التي قامت عليها عملية السلام[3].

هذا وأكدت جامعة الدول العربية، على ضرورة تحقيق الانسحاب الكامل من قطاع غزة ومناطق في شمال الضفة، وتحقيق الإنجاز العاجل للأمور العالقة بعد الانسحاب، بما في ذلك تحقيق حرية الحركة للأشخاص، والبضائع، من خلال المعابر الداخلية والدولية، وتحقيق الربط بين قطاع غزة والضفة الغربية، والتأكيد على ان غزة ستبقى جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي أُحتلت عام 1967م، تتمتع شأن هذه الأرض الفلسطينية بحماية اتفاقية جنيف الرابعة، التي توفر الحماية للمدنيين تحت الاحتلال[4]، مؤكدةً في نفس السياق على الموقف العربي الرافض للحلول الجزئية والإجراءات الإسرائيلية الأُحادية الجانب، باعتبارها تهدف الى الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة، والى منع قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، وتقويض الجهود العربية والدولية المبذولة لإيجاد التسوية الشاملة والدائمة للنزاع العربي الإسرائيلي، وتهدد الاستقرار والأمن في المنطقة[5].

---

(1) القمة العربية، رقم 17، الجزائر، قرار رقم 298، فقرة ج8، 2005/03/23م.

(2) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 56544، فقرة 1، 2005/09/08م.

(3) القمة العربية، رقم 18، الخرطوم، قرار رقم 335، فقرة 4، 2006/03/29م.

(4) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 56544، فقرة 2، 2005/09/08م.

(5) القمة العربية، رقم 18، الخرطوم، قرار رقم 336، فقرة 2، 2006/03/29م.

نلاحظ مما سبق، وقوف جامعة الدول العربية عاجزةً أمام الإجراءات الإسرائيلية، الخاصة بالانسحاب أُحادي الجانب، وعلى الرغم من يقينها ان هذا الانسحاب، وبهذه الصورة ما هو إلا التفاف من الحكومة الإسرائيلية على قرارات الشرعية الدولية، واستغلالاً منها للوقت؛ لفرض الهيمنة الإسرائيلية على الضفة الغربية والقدس الشرقية، كما افتقدت جامعة الدول العربية للأدوات الصحيحة التي من شأنها الوقوف في وجه السياسات الإسرائيلية، التي تحاول فرض سياسة الأمر الواقع، تمهيداً لأية حلول مستقبلية.

رابعاً: موقف جامعة الدول العربية من قمة شرم الشيخ عام 2005م.

عُقدت قمة شرم الشيخ بتاريخ 2005/02/08م، في مدينة شرم الشيخ المصرية بحضور الرئيس المصري، والملك الأُردني، وحضور وزيرا خارجيتهما[1]، وأعلن خلالها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون عن وقف كامل ومتبادل للعمليات العسكرية بين الجانبين لأول مرة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 2000م[2]، والتأكيد على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل بعد تاريخ 2000/09/30م، والإفراج عن 500 أسير فلسطيني[3].

اعتبرت جامعة الدول العربية التفاهمات التي تم التوصل اليها في قمة شرم الشيخ، خطوة أُولى على طريق تنفيذ خطة خارطة الطريق، يجب ان تتبعها خطوات تنفيذية تترجم هذه التفاهمات الى أفعال أمينة وصادقة على الأرض، وتتدرج نحو التنفيذ السريع للمراحل التالية من خطة خارطة الطريق، وتشمل مسارات التفاوض كافة، وصولاً الى تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وثمنت الجهود التي بذلتها جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية في قمة شرم الشيخ[4]، كما ووجهت الدعوة للجنة الرباعية الدولية الى النهوض بمسؤولياتها في العمل على تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، على أساس مبادرة السلام العربية، وخطة خارطة الطريق، والتفاهمات الأخيرة في قمة شرم الشيخ[5].

جاء ترحيب جامعة الدول العربية بقمة شرم الشيخ كترجمة طبيعية لعجزها المتكرر لإيجاد أي حل سلمي للنزاع العربي الإسرائيلي، وأملاً منها في ،ن تلتزم إسرائيل بما تم التوافق عليه هذه المرة.

خامساً: موقف جامعة الدول العربية من الحوار الفلسطيني عام 2005م.

(1) القدس، العدد 12740، 2005/02/09، ص1.
(2) الحياة الجديدة، العدد 3340، 2005/02/09، ص1.
(3) القدس، العدد 12741، 2005/02/10، ص1.
(4) القمة العربية، رقم، 17، قرار رقم 298، فقرة ج6، 2005/03/23م.
(5) القمة العربية، رقم 18، الخرطوم، قرار رقم 336، فقرة 5، 2006/03/29م.

بعيد قمة شرم الشيخ، وبناءً على دعوة جمهورية مصر العربية، عُقد في القاهرة مؤتمر الحوار الفلسطيني خلال الفترة من 15-2005/03/17م، بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبحضور اثني عشر تنظيماً فلسطينياً[1]، وأكد المجتمعون على برنامج لعام 2005، يرتكز على الإلتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة، مقابل التزام إسرائيلي متبادل، واتفق المجتمعون على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحدودة، وفقاً لنظام انتخابي يتم التوافق عليه[2].

رحبت جامعة الدول العربية بنتائج حوار الفصائل الفلسطينية الذي عقد في القاهرة، وأعلنت عن دعمها للحوار الوطني الفلسطيني، والمواقف الفلسطينية الموحدة في مجال التهدئة، والوقف المتبادل لإطلاق النار، وفي هذا المجال، تأييد الموقف الداعي لعدم استهداف المدنيين في إسرائيل، وقبول وقف كافة أشكال العمل العسكري، وأعمال العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أساس متبادل بين الجانبين، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني المبدئي كغيره من الشعوب في مقاومة الاحتلال، وحقه في الدفاع عن النفس[3]، كما وأشادت بالوعي وبروح المسؤولية اللذين اتسم بهما الحوار الوطني الفلسطيني، وتأكيد الدعم الكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية في جهودها المتواصلة لحفظ الأمن والنظام وترسيخ سلطة القانون في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يكفل الحفاظ على الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني، ويهيئ المناخ المناسب لاستئناف عملية السلام، وتثمين الجهود التي بذلتها جمهورية مصر العربية بالتعاون مع السلطة الوطنية الفلسطينية بهذا الخصوص[4]، كما ودعت كافة القوى الفلسطينية الى التمسك بالوحدة الوطنية، والالتزام بإعلان القاهرة، والعمل على تمتين النسيج الوطني الفلسطيني؛ لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني التي كفلتها قرارات الشرعية الدولية، مرحبةً بالجهود التي بذلتها السلطة الوطنية الفلسطينية في الحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني، وبروح المسئولية العالية التي أظهرتها الأطراف الفلسطينية كافة[5].

أبدت جامعة الدول العربية ترحيبها بالحوار الوطني الفلسطيني، والتوصل الى تهدئة مع الجانب الإسرائيلي، أملاً منها في استئناف عملية السلام المعطلة، كونها وضعت المسار السلمي

---

(1) الحياة الجديدة، العدد 3355، 2005/03/18، ص1.

(2) مركز المعلومات الفلسطيني، نص إعلان القاهرة.

(3) القمة العربية، رقم 17، الجزائر، قرار رقم 298، فقرة ج7، 2005/03/23م.

(4) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6543، فقرة 2، 2005/09/08م.

(5) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6545، فقرة أ6، 2005/09/08م.

خياراً استراتيجيا لا بديل له، لذلك سعت الى توفير الظروف المناسبة لاستئناف العملية السلمية، مرحبة في نفس الوقت بأي جهد لا يقود الى تصعيد الوضع في المنطقة.

الخلاصة:

من خلال العرض السابق، نستنتج ما يلي:

- على الرغم من رفض إسرائيل لمبادرة السلام العربية، إلا ان جامعة الدول العربية واصلت التمسك بهذه المبادرة، وقامت ببذل جهود حثيثة على المستوى الدولي من أجل تفعيلها.
- جاء الترحيب السريع من جامعة الدول العربية بخطة خارطة الطريق، حفاظاً منها على ماء وجهها أمام الرفض الإسرائيلي لمبادرة السلام العربية.
- أبدت جامعة الدول العربية ترحيبها بخطة فك الارتباط والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، محذرة في نفس الوقت المجتمع الدولي من الخطط الإسرائيلية الهادفة الى تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية.
- على الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في قمة شرم الشيخ، إلا ان جامعة الدول العربية لم يكن لها حضور او تأثير على أطراف القتال، بل اكتفت بالترحيب بما تم التوصل اليه.
- رحبت جامعة الدول العربية باتفاق القوى الفلسطينية الموقع في القاهرة، وسجلت غيابها كالعادة في هذه الحوارات، واكتفت بالترحيب بها.
- يلاحظ الغياب شبه التام لجامعة الدول العربية، بعد مبادرتها للسلام عام 2002م، واكتفت بأن تكون شاهدة على ما يتم التوقيع او التوصل إليه، متخليةً عن دورها ومسئولياتها العربية الملقاة على كاهلها.

المبحث الثالث:

موقف جامعة الدول العربية من قضية اللاجئين وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني (2000-2006م)

- **أولاً: موقف جامعة الدول العربية من قضية اللاجئين الفلسطينيين.**
- **ثانياً: موقف جامعة الدول العربية من نشاط الأونروا ودعم ميزانيتها.**
- **ثالثاً: موقف جامعة الدول العربية من دعم صمود الشعب الفلسطيني.**
- **رابعاً: موقف جامعة الدول العربية من الانتخابات التشريعية 2006م.**

تمهيـد:

لا زالت قضية اللاجئين الفلسطينيين من أكثر المشاكل تركيباً وتعقيداً؛ وذلك لعدم تعاطي الحكومات الإسرائيلية معها، ونقص الضغط العربي والدولي لإيجاد حل عادل لقضيتهم، إضافة الى الأزمات المالية المتلاحقة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، التي تعني بتوفير الخدمات والمساعدات للاجئين.

ومع سنوات الانتفاضة، والاعتداءات الإسرائيلية، وسياساتها في إغلاق الأراضي والمدن الفلسطينية، وفرضها القيود أمام نمو الاقتصاد الفلسطيني، أُصيب الاقتصاد الفلسطيني بشلل شبه تام، الذي أثر سلباً على صمود الشعب الفلسطيني في أراضيه، مما جعله بحاجة الى دعم عربي يعينه على النهوض من جديد.

أولاً: موقف جامعة الدول العربية من قضية اللاجئين الفلسطينيين:

حمل القادة العرب المجتمعين في القمة العربية المنعقدة في بيروت عام 2002م، المسئولية القانونية الكاملة عن وجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتهجيرهم، الى السلطات الإسرائيلية، كما وأكدوا على رفضهم التام لمشاريع الحلول والمخططات والمحاولات الرامية الى توطينهم خارج ديارهم[1]، وأن تحقيق السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يتم من خلال حل الدولتين على أساس حدود عام 1976م، والتوصل الى حل عادل يتفق عليه لحل مشكلة اللاجئين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194[2]، مؤكدة في نفس الوقت على التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، ووفقاً لمبادرة السلام العربية، والتجديد على رفض كل محاولات التوطين بكافة أشكاله، والذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة، وتأكيد مسئولية إسرائيل القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء واستمرار مشكلة اللاجئين، وتأكيد تحمل المجتمع الدولي مسئوليته تجاه اللاجئين الفلسطينيين حتى يتم حل قضيتهم، والتعبير عن تقدير جهود الدول المضيفة للاجئين، وتوفير الظروف الملائمة لهم، بما في ذلك حمايتهم[3].

ثانياً: موقف جامعة الدول العربية من نشاط (الأونروا) وأوضاعها المالية:

أكدت جامعة الدول العربية على أهمية الدور الذي تقوم به وكالة الأونروا في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، موجهة الدعوة الى الدول العربية الى استمرار اتصالاتها الثنائية ونشاطاتها

(1) القمة العربية، رقم 14، بيروت، قرار رقم 241، فقرة 13، 2002/03/28م.
(2) القمة العربية، رقم 17، الجزائر، قرار رقم 298، فقرة ج2، 2005/03/23م.
(3) القمة العربية، رقم 18، الخرطوم، قرار رقم 336، فقرة 13، 2006/03/29م.

على الساحة الدولية؛ لحشد التأييد اللازم لضمان استمرار عمل الأونروا وولايتها وفق قرار إنشائها، والالتزام بالتفويض الممنوح للأونروا وفق هذا القرار، وعدم المساس بحقوق اللاجئين الفلسطينيين وفي مقدمتها حقهم في العودة، وكذلك عدم تقليص خدماتها او نقل مهامها الى أي جهة كانت، الى حين خل قضية اللاجئين حلاً عادلاً[1]، ولضمان استمرار نشاط وكالة الأونروا، ودعم موازنتها، قامت جامعة الدول العربية بما يلي:

1. التأكيد على أهمية استمرار توفير الدعم المالي اللازم لبرامج ونشاطات وكالة الغوث الدولية الاعتيادية والطارئة، ودعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبعثاتها في الخارج، ومجالس السفراء العرب الى مواصلة تفعيل قنوات الإتصال المختلفة مع الدول المانحة كافة؛ لحثها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه وكالة الغوث الدولية، وتمكين الوكالة من القيام بمهامها كاملة، وعدم تحميل الدول العربية المضيفة أعباء إضافية، تقع أساسا ضمن مسئولية الأونروا[2].
2. دعوة الدول المانحة الى الاستجابة لمتطلبات خطة الأونروا متوسطة المدى، حتى تستطيع الوكالة تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين ومخيماتهم، وبما لا يتعارض مع الأنظمة والقوانين المعمول بها في الدول العربية المضيفة[3].
3. حث منظمة المؤتمر الإسلامي الضغط على الأعضاء فيها الى دعم الأونروا، وحث الدول العربية على دعم موازنة الأونروا، ودعوة الهيئات الرسمية وغير الحكومية الى مواصلة دعم برامج الأونروا الاعتيادية والطارئة[4].
4. دعوة وكالة الغوث الدولية الى الاستمرار في التعريف بأخطار إقامة جدار الفصل العنصري، من حيث حرمانه للاجئين الفلسطينيين من الوصول الى منشآت الوكالة، ومن الحصول على خدماتها التعليمية والصحية والاجتماعية[5].
5. التأكيد على أهمية استمرار منظمة الأونروا والمنظمات الدولية الأخرى في الإلتزام بقرارات الشرعية الدولية بخصوص مدينة القدس، بما في ذلك الإبقاء على مراكزها

---

(1) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6545، فقرة د1، 2005/09/08م.

(2) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6545، فقرة د3، 2005/09/08م. د.ع، دورة رقم 125، قرار رقم 6608، فقرة و3، 2006/03/04م.

(3) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6545، فقرة د4، 2005/09/08م. د.ع، دورة رقم 125، قرار رقم 6608، فقرة و4، 2006/03/04م.

(4) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6545، فقرة د6، 2005/09/08م.

(5) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6547، فقرة 4، 2005/09/08م.

وإدارتها ومكاتبها الرئيسية في القدس المحتلة، وعدم نقلها الى خارجها إذا ما تم استكمال حائط الفصل العنصري حول المدينة[1].

6. إدانة الممارسات والإجراءات الإسرائيلية التي تعرقل إيصال الخدمات والمساعدات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعوة المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لرفع هذه القيود؛ لتتمكن الوكالة من ممارسة أعمالها، وكذا توفير الحماية اللازمة لطواقمها العاملة في تقديم هذه الخدمات[2].

لم تتعدى إجراءات جامعة الدول العربية لدعم نشاط الأونروا ودعم ميزانيتها، المناشدات الدولية والعربية، ولم تقم بأي خطوات عملية على الأرض لتوفير الخدمات والحماية للاجئين الفلسطينيين، بل اكتفت بمطالبة الأونروا القيام بمهامها، ولم تبدي أي إجراءات إيجابية بخصوص قضية اللاجئين سوى تمسكها بحق العودة، والمطالبة بإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

ثالثاً: موقف جامعة الدول العربية من دعم صمود الشعب الفلسطيني.

أدت سياسة الحصار والعزل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الى ضعف القدرات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ولتخليص الاقتصاد الفلسطيني من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، قامت جامعة الدول العربية بعدة خطوات لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، كما يلي:

1- دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية:

بعد مرور ستة أشهر على الاعتداءات الإسرائيلية، والحصار الخانق للمدن والقرى الفلسطينية، كلفت جامعة الدول العربية، المجلس الأعلى لصندوقي الأقصى، وانتفاضة القدس، الاستجابة العاجلة لطلب السلطة الوطنية الفلسطينية، بدعم ميزانيتها بصرف مبلغ 15 مليون دولار، وصرف مبلغ مقداره 180 مليون دولار، لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية للأشهر الستة القادمة[3]، وفي القمة العربية الخامسة عشر، المنعقدة في بيروت 2002م، دعت جامعة الدول العربية، الدول العربية لدعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية بمبلغ إجمالي قدره 330 مليون دولار أمريكي، بواقع 55 مليون دولار شهرياً، ولمدة ستة أشهر، ابتداء من أول أبريل 2002م، قابلة للتجديد التلقائي لمدة ستة أشهر أُخرى، طالما استمر العدوان الإسرائيلي، واستمر احتياج

---

(1) د.ع، دورة رقم 125، قرار رقم 6608، فقرة أ6، 2006/03/04م.

(2) د.ع، دورة رقم 125، قرار رقم 6608، فقرة و8، 2006/03/04م.

(3) القمة العربية، رقم 13، عمان، قرار رقم 201، فقرة 6، 2001/03/28م.

السلطة الفلسطينية لهذا الدعم، وان تكون جملة هذه المبالغ على شكل منح غير مستردة، وتكون المساهمات إلزامية على جميع الدول الأعضاء، حسب نسبة أنصبتها في ميزانية الأمانة العامة(1)، وتم تجديد هذا الإلتزام لمدة ستة أشهر قادمة تبدأ من أول إبريل 2003م، وتجدد تلقائياً على نفس الأُسس التي أقرتها قمة بيروت 2002م(2)، وتم تجديد هذا الدعم لمدة ستة شهور أُخرى، ابتداء من 2004/04/01م، ودعوة وزراء المالية العرب الى عقد اجتماع خلال شهر من تاريخه؛ لوضع آلية تنظم استمرار وصول هذا الدعم(3)، الذي استمر لستة اشهر اخرى ابتداء من 2005/04/01م، وبنفس الآليات(4)، وتم تجديد الدعوة الى الاستمرار بدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، لفترة أُخرى، ابتداء من 2006/04/01م، لدعم موازنتها(5).

هذا وشددت جامعة الدول العربية على أهمية الإلتزام بسداد المساهمات المتوجبة على الدول الأعضاء في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، وتوجيه الشكر للدول العربية التي أكملت سداد التزاماتها أو جزء منها، ودعوة الدول التي لم تستكمل مساهماتها الى الإسراع بالوفاء بالتزاماتها، وتكليف الأمانة العامة بمتابعة هذا الموضوع، وإصدار تقرير شهري يوضح الموقف المالي لعملية السداد، وإبلاغه الى الجهات المعنية في الدول الأعضاء، وحثهم على الإلتزام بمواعيد سداد تلك المساهمات(6).

أغدقت جامعة الدول العربية على السلطة الوطنية الفلسطينية بدعمها المالي، وهو الجانب الذي تستطيع تقديم المعونة فيه للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، وهو الدعم الذي تحاول الاستعاضة به عن الدعم السياسي الضعيف الذي قدمته للقضية الفلسطينية، ويبدو أنها وجدت أن الدعم الاقتصادي هو السبيل الوحيد لحفظ ماء وجهها، أمام تقصيرها في الجوانب الأخرى، خاصة الجانب السياسي.

2- دعم التنمية في الأراضي الفلسطينية:

بعد استعراض جامعة الدول العربية الأوضاع المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتدمير المستمر الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي في البنية الأساسية، وتجريف الأراضي، وإتلاف موارده المائية والزراعية، والإغلاق المتواصل، وعزل

---

(1) القمة العربية، رقم 14، بيروت، قرار رقم 224 فقرة 1، 2002/03/28م.
(2) القمة العربية، رقم 15، شرم الشيخ، قرار رقم 245، فقرة 11، 2003/03/01م.
(3) القمة العربية، رقم 16، تونس، قرار رقم 260، فقرة 3، 2004/05/23م.
(4) القمة العربية، رقم 17، الجزائر، قرار رقم 298، فقرة د3، 2005/03/23م.
(5) القمة العربية، رقم 18، الخرطوم، قرار رقم 337، فقرة 3، 2006/03/19م.
(6) القمة العربية، رقم 16، تونس، قرار رقم 260، فقرة 1، 2004/05/23م.

المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، مما يعيق حركة الأشخاص والعمال والبضائع، قامت جامعة الدول العربية باتخاذ عدة قرارات لدعم التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهذه القرارات هي:

أ- تكليف لجنة المتابعة والتحرك، ووزراء العمل العرب، والجهات المعنية في الدول الأعضاء، بحث أوضاع العمال الفلسطينيين، وتأمين حلول عاجلة لمشاكلهم، وتكليف الأمانة العامة ودولة فلسطين متابعة تنفيذ هذا القرار[1]، وتكليف الأمانة العامة مواصلة جهودها في جمع التبرعات الشعبية العربية دعماً لصمود الشعب الفلسطيني، والاستمرار في تعاونها مع المنظمات الدولية المعنية بتوفير الدعم لعملية التنمية وإعادة الإعمار في الأراضي الفلسطينية[2].

ب- التأكيد على مسئولية المجتمع الدولي تجاه إلزام إسرائيل بدفع التعويضات المستحقة للشعب الفلسطيني، وسلطته الوطنية جراء الخسائر والدمار اللذين لحقا بمقدراتهما نتيجة العدوان الإسرائيلي المتصل منذ سبتمبر/2000م، على الممتلكات والمقدرات الفلسطينية[3].

ت- دعوة المؤسسات المالية والإقتصادية الدولية المعنية، الى إجراء تقديرات بشأن قيمة الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني، الناجمة عن السياسات التعسفية والعدوانية تجاه الشعب الفلسطيني، مؤكدة على مسؤولية المجتمعين الدولي والعربي تجاه دعم الشعب الفلسطينية، واقتصاده الوطني، بما يلبي الاحتياجات التنموية والإغاثية الملحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويواكب التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية، في ضوء المستجدات المترتبة على انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة، وأجزاء من الضفة الغربية[4].

ث- دعوة الدول العربية لدعم إعادة إعمار ما دمره الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، من مباني سكنية لإيواء العائلات المشردة، وكذلك دعم مشروع عربي للإسكان في كل من غزة والضفة

---

(1) القمة العربية، رقم 13، عمان، قرار رقم 201، فقرة 11، 2001/03/28م.

(2) القمة العربية، رقم 15، شرم الشيخ، قرار رقم 245، فقرة 12، 2003/03/01م.

(3) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6545، فقرة و3، 2005/09/08م.

(4) د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6545، فقرة و5، 2005/09/08م.

الغربية، والترحيب بمبادرة المجتمع الدولي لعقد اجتماع لندن[*] لدعم السلطة الفلسطينية في مطلع مارس 2005م[1].

3- تسهيل حركة البضائع الفلسطينية:

شددت جامعة الدول العربية على ضرورة توفير المساندة السياسية والإقتصادية للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، منددا بالإجراءات الإسرائيلية المعرقلة لمرور السلع والمنتجات الفلسطينية وفق القواعد المعمول بها بمنظمة التجارة العالمية، فقامت باتخاذ عدة قرارات في القمة الغير العادية المنعقدة في القاهرة عام 2000م، وهذه القرارات هي[2]:

- السماح باستيراد السلع والمنتجات الفلسطينية بدون قيود كمية أو نوعية.
- تعفى السلع والمنتجات الفلسطينية من الرسوم والجمارك، وتعتمد شهادات المنشأ الفلسطينية الصادرة عن غرف التجارة والصناعة والمقرة من وزارة الاقتصاد والتجارة الفلسطينية.
- تعمل الوزارات العربية المختصة على توجيه شكوى الى منظمة التجارة العالمية، وللمؤسسات الدولية المعنية لإزالة الإجراءات الإسرائيلية المعرقلة لحرية مرور السلع والمنتجات الفلسطينية الى الأسواق العربية.

وفي القمة العربية المنعقدة في عمان عام 2001م، جددت جامعة الدول العربية تأكيدها على دعم الاقتصاد الفلسطيني، وتمكينه من الصمود، وإعفاء المنتجات ذات المنشأ الفلسطيني من الرسوم والجمارك عند دخولها الدول العربية، وتكليف الأجهزة المعنية بالإسراع في تنفيذ هذا القرار[3]، والعمل على تسهيل دخولها الى الأسواق العربية قدر المستطاع[4]، موجهة الشكر للدول العربية التي سارعت الى إصدار تعليمات الى منافذها الجمركية وفتحت أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات الفلسطينية المنشأ، وأعفتها من الرسوم والجمارك والضرائب ذات الأثر المماثل،

(*) مؤتمر لندن: عقد بتاريخ 2005/03/01م، اكد فيه المشاركون بالتزامهم بحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، من خلال المفاوضات المباشرة، ومساندة السلطة الفلسطينية في مجال الاصلاحات الداخلية في الاراضي الفلسطينية، وتقوية المؤسسات الامنية، والاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووعدت الدول المانحة بدعم السلطة الفلسطينية بمبلغ 1.2 مليار دولار. (القدس، العدد 12762، 2005/03/02، ص1).

(1) القمة العربية، رقم 298، الجزائر، قرار رقم 298، فقرة د8، 2005/03/23م.

(2) القمة العربية (غير عادية)، القاهرة، قرار رقم 200، 2000/10/22م.

(3) القمة العربية، رقم 13، عمان، قرار رقم 201، فقرة 9، 2001/03/28م.

(4) القمة العربية، رقم 16، قرار رقم 274، فقرة 2، 2004/05/23م. د.ع، دورة رقم 124، قرار رقم 6546، فقرة 6، 2005/09/08م.

والطلب من الدول العربية التي لم تنفذ قرارات قمة القاهرة 2000م، الى ضرورة الإسراع في تنفيذ هذه الإجراءات[1].

هذا ونددت جامعة الدول العربية بالإجراءات التي تقوم بها إسرائيل بفرضها على المعابر في مناطق قطاع غزة والضفة الغربية، منتهكة بذلك أحكام القانون الدولي والقانون الإنساني، واتفاق المعابر الذي تم التوصل اليه تحت إشراف اللجنة الرباعية، والتحذير من مغبة المضي في فرض مثل هذه الإجراءات التعسفية، والتي تمس مختلف شؤون الحياة اليومية لأبناء الشعب الفلسطيني، وتهدد بتقويض الجهود العربية والدولية المبذولة من أجل إنعاش الاقتصاد الفلسطيني، وإعادة تأهيله[2].

لم تستطع جامعة الدول العربية تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وذلك لأنها اعتقدت ان تعزيز هذا الصمود لا يتم إلا بالدعم المالي فقط، وعلى الرغم من أهمية الدعم الاقتصادي والمالي، إلا أنه يصبح عقيما بدون دعم سياسي واجتماعي، فقد كان الشعب الفلسطيني بحاجة الى دعم سياسي أكثر من الدعم الاقتصادي، خصوصاً في تلك الفترة.

رابعاً: موقف جامعة الدول العربية من الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006م.

شهدت الأراضي الفلسطينية بتاريخ 2005/01/09م، انتخابات رئاسية، وذلك عقب وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات[3]، وتقدم لهذه الانتخابات سبعة مرشحين، وفاز بها محمود عباس كممثل عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح[4]. وقد أشادت جامعة الدول العربية بالقدرة التي أبداها الشعب الفلسطيني بنجاح الانتخابات الديمقراطية الرئاسية، مهنئةً الرئيس محمود عباس بانتخابه رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية[5].

وبعد الانتخابات الرئاسية بعام، أُجريت الانتخابات التشريعية الفلسطينية بتاريخ 2006/01/25م، وتمكنت قائمة التغيير والإصلاح، التابعة لحركة حماس من الفوز بها، بحصولها على 74 مقعداً من أصل 132 مقعد، بينما حصلت حركة فتح على 45 مقعد، وتوزعت باقي المقاعد على الفصائل المشاركة، وقوائم المستقلين[6]، شكلت قائمة حماس الحكومة

---

(1) القمة العربية، رقم 17، الجزائر، قرار رقم 298، فقرة د6، 2005/03/23م.

(2) القمة العربي، رقم 18، الخرطوم، قرار رقم 337، فقرة 5، 2006/03/29م.

(3) توفي الرئيس الفلسطيني ياسر عرفت في احد مشافي باريس بتاريخ 2004/11/11م، بعد صراع طويل مع المرض.(المستقبل العربي، ياسر عرفات عاش بين الموت والحياة، ص6).

(4) جواد الحمد: دراسة في نتائج الانتخابات الرئاسية والبلدية الفلسطينية، ص115.

(5) القمة العربية، رقم 17، الجزائر، قرار رقم 298، فقرة ج9، 2005/03/23م.

(6) زياد ابو عمرو: حماس من المعارضة الى الحكم، ص231.

الحكومة الفلسطينية، فقررت الدول الداعمة وقف تقديم المساعدات للحكومة حتى تعترف بشروط الرباعية الدولية[1]، وقامت إسرائيل بوقف تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية[2].

أشادت جامعة الدول العربية بعملية الانتخابات التشريعية الفلسطينية، والتي تؤكد مجدداً على قدرة الشعب الفلسطيني وجدارته بحقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشرقية، ودعوة المجتمع الدولي الى احترام الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني، والإعراب عن الدعم الكامل للسلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس، وللحوار الوطني الفلسطيني، الهادف لتأكيد وحدة الشعب الفلسطيني، ولإيجاد أنجع الوسائل من أجل تحقيق إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وتحقيق السلام القائم على أساس الدولتين على أساس مرجعيات عملية السلام، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة[3]، داعية المجتمع الدولي، ولا سيما اللجنة الرباعية الدولية، الى احترام إرادة الشعب الفلسطيني، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، بما في ذلك حريته في اختيار قيادته بشكل ديمقراطي، وتجنب إصدار أحكام مسبقة، وفرض شروط مجحفة للتعامل مع قيادته المنتخبة[4]، ودعوة المجتمع الدولي الى الاستمرار في تقديم المنح والمساعدات المالية والإقتصادية للسلطة الفلسطينية، واحترام الخيار الديمقراطي الفلسطيني، والتحذير من المواقف الداعية الى وقف الدعم الدولي للسلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة، ورفض الذرائع التي استندت إليها، والتنبيه الى انعكاساتها السلبية الخطيرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، وعلى الاستقرار والأمن في المنطقة[5]، مؤكدة على مسئولية المجتمع الدولي تجاه دعم الشعب الفلسطيني، واقتصاده الوطني، بما يلبي الاحتياجات التنموية والإغاثية الملحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة[6].

كما ونددت جامعة الدول العربية، بالقرار الإسرائيلي القاضي بوقف تحويل عائدات الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة للجانب الفلسطيني، ودعوة اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لإلغاء هذا القرار، والتأكيد على عدم أحقية إسرائيل في حرمان الشعب الفلسطيني من هذه الموارد، التي تقوم بتحصيلها نيابة عنه، طبقا للاتفاقيات الموقعة بين

---

(1) روبرت ساتلوف: اتفاق مكة انتصار الوحدة على التقدم، ص70.

(2) حاتم زايدة: الانقلاب على الديمقراطية الفلسطينية، ص19.

(3) القمة العربية، رقم 18،الخرطوم، قرار رقم 336، فقرة 6، 2006/03/29م.

(4) د.ع، دورة رقم 125، قرار رقم 6607، فقرة 6، 2006/03/04م.

(5) القمة العربية، رقم 18،الخرطوم، قرار رقم337، فقرة 3، 2006/03/29م.

(6) د.ع، دورة رقم 125، قرار رقم 6607، فقرة 9، 2006/03/04م.

الطرفين[1]، ومطالبة الأمين العام للأمم المتحدة، إرسال رسائل عاجلة الى وزراء خارجية اللجنة الرباعية؛ لشرح الأزمة المالية الحالية التي تمر بها السلطة الوطنية الفلسطينية، والشعب الفلسطيني، ومطالبة اللجنة الرباعية باتخاذ موقف واضح وصريح، بالاستمرار في تقديم الدعم للسلطة الفلسطينية، والضغط على إسرائيل للكف عن ابتزاز الشعب الفلسطيني وسلطته الشرعية[2].

نلاحظ مما سبق، إدانة جامعة الدول العربية للموقف الدولي من الانتخابات التشريعية، ونتائجها، داعية المجتمع الدولي بضرورة احترامها، لكنها لم تمارس أدنى انواع الضغط على المجتمع الدولي او إسرائيل، لإجبارهما على الاعتراف بنتائج هذه الانتخابات، التي رحبت هي بها، وعبرت عن احترامها لخيار الشعب الفلسطيني في اختيار قيادته التي تمثله.

---

(1) القمة العربية، رقم 18،الخرطوم، قرار رقم337، فقرة 5، 2006/03/29م.

(2) د.ع، دورة رقم 125، قرار رقم 6609، فقرة 8، 2006/03/04م.

الخلاصة:

من خلال العرض السابق، نستنتج ما يلي:

- تمسكت جامعة الدول العربية بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وضرورة الاتفاق على حل عادل لقضيتهم، مؤكدة ان قضية اللاجئين قضية ذات أبعاد سياسية وقانونية وإنسانية.
- أكدت جامعة الدول العربية على ضرورة استمرار الأونروا في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، رافضة ان تحل مكانها أي جهة أُخرى قبل إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين، على أساس قرارات الشرعية الدولية.
- قامت جامعة الدول العربية بعدة إجراءات لتعزيز صمود أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكن معظم هذه الإجراءات كانت اقتصادية، وافتقرت الى الجانب السياسي، الذي يحتاجه أبناء الشعب الفلسطيني أكثر من الدعم الاقتصادي.
- على الرغم من مباركة جامعة الدول العربية لنتائج الانتخابات التشريعية عام 2006م، ودعوتها المجتمع الدولي لقبول نتائج هذه الانتخابات، إلا ان محاولاتها باءت بالفشل، ولم تستطع ان تقدم أي شيء أمام الحصار الاقتصادي الذي فرضته اللجنة الرباعية وإسرائيل على الشعب الفلسطيني، وسلطته الوطنية.
- نلاحظ ان جامعة الدول العربية، قد اقتصر دورها في دعم القضية الفلسطينية بشكل عام، على الجانب الاقتصادي، ولربما يرجع ذلك لحفظ ماء وجهها، أمام تقصيرها في الجوانب الأُخرى، وخاصة الجانب السياسي في دعم القضية الفلسطينية.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى عدة نتائج، وتوصيات.

أولاً: النتائج:

- تناولت جامعة الدول العربية، محطات القضية الفلسطينية، في جميع القرارات والبيانات الصادرة عن اجتماعاتها، خاصة فيما يتعلق بالاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، ومشاريع التسوية السلمية، والتنمية في الأراضي الفلسطينية، والأوضاع الداخلية الفلسطينية.
- أكدت جامعة الدول العربية، أن السلام في المنطقة العربية، لا يتحقق إلا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، والانسحاب الإسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة منذ عام 1967م، على اساس قرارات الشرعية الدولية، خاصة القرارات رقم 242 و338 و425، وحق الشعب الفلسطيني في العودة، وتقرير المصير.
- أيدت جامعة الدول العربية، جميع المبادرات الإقليمية والدولية للسلام، وكللت ذلك بالمبادرة العربية للسلام عام 2002م، ولم تكن جامعة العربية فاعلاً مؤثراً في مسيرة التسوية السلمية في المنطقة، بل كانت وظيفتها إصدار القرارات المرحبة بأية مبادرة، أو اتفاقية سلمية.
- أدانت جامعة الدول العربية الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبذلت مساعيها للحد وإيقاف هذه الانتهاكات، حيث سخرت معظم جهودها لمناشدة المجتمع الدولي، للضغط على اسرائيل لوقف هذه الانتهاكات، وقد جاء تفاعل جامعة الدول العربية مع هذه الانتهاكات موسمي وانفعالي، وهذا دليل على العجز السياسي الذي تعاني منه جامعة الدول العربية.
- أعلنت جامعة الدول العربية، عن رفضها واستنكارها لمشاريع الاستيطان الإسرائيلي، رافضة الاعتراف بها، داعيةً المجتمع الدولي لنبذ الاستيطان، والضغط على إسرائيل لوقف مشاريعها الاستيطانية، وعلى الرغم من إصدارها الكثير من القرارات الخاصة بالاستيطان الإسرائيلي، إلا أن معظم هذه القرارات بقي مجرد حبر على ورق، حيث أن الاستيطان لم يتوقف ليوم واحد.
- حاولت جامعة الدول العربية، التصدي للإجراءات الاسرائيلية الهادفة الى تهويد مدينة القدس، وسلب معالمها الاسلامية العربية، وطمس هويتها الاسلامية، فقامت بدعم صمود ابناء مدينة القدس، للحفاظ عليها من التهويد، لكن هذا الدعم لم يكن كافيا، فقد كانت القدس بحاجة لخطوات عملية على الارض، للحفاظ عليها من التهويد.

- أعلنت جامعة الدول العربية، عن تمسكها بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وضرورة إيجاد حل عادل لقضيتهم، على أساس القرار رقم 194، ويلاحظ هنا تراجع جامعة الدول العربية عن اصرارها على ان الحل الوحيد لقضية اللاجئين هو عودتهم الى ديارهم التي هجروا منها، كما ورفضت التعامل مع قضية اللاجئين كقضية إنسانية بحتة، ورفضت المحاولات الساعية لتجريد القضية من أبعادها السياسية والقانونية، ورفضت جميع مشاريع التوطين خارج فلسطين.
- أكدت جامعة الدول العربية، على ضرورة الدور الذي تقوم به وكالة الغوث (الأونروا)، رافضةً إيقاف عملها حتى تحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، كما وقامت بدعم موازنتها في العديد من الأوقات، حتى يتسنى لها القيام بمهامها المنوطة بها.
- قامت جامعة الدول العربية، بدعم الاقتصاد الفلسطيني في العديد من المراحل، كما وأولت موضوع التنمية في الأراضي الفلسطينية أولوية خاصة، حيث أصدرت العديد من القرارات التي تحث الدول العربية فيها، على دعم الاقتصاد الفلسطيني.
- يبدو أن جامعة الدول العربية، قامت بدعم الشعب الفلسطيني، وسلطته الوطنية، اقتصادياً، لحفظ ماء وجهها، أمام تقصيرها السياسي، تجاه تطورات القضية الفلسطينية، على شتى الأصعدة.
- أيدت جامعة الدول العربية الحوار الفلسطيني، والوحدة الوطنية الفلسطينية، كما ودعت المجتمع الدولي لاحترام الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني، في اختيار قيادته، ولم تقم بخطوات عملية لفك الحصار الاقتصادي الذي فرض على الأراضي عقب نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م.

ثانياً: التوصيات:

- دعوة المنظمات العربية المختلفة، الى تنسيق جهودها، والعمل المشترك، من أجل ممارسة ضغط عربي مشترك، على المجتمع الدولي بشكل عام، وعلى إسرائيل بشكل خاص، لإجبارها على تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بالقضية الفلسطينية.
- يتوجب على جامعة الدول العربية، أن تقوم بوضع استراتيجية جديدة للتعامل مع الغطرسة الإسرائيلية، ورفضها الدائم الانصياع للقرارات الدولية، وأن تقوم بتنويع أساليبها في التعاطي مع القضية الفلسطينية.
- دعوة القيادة والفصائل الفلسطينية، الى توثيق علاقاتها مع جامعة الدول العربية، وتقديم دراسات بصفة دورية، تقترح من خلالها على جامعة الدول العربية رؤى جديدة، وعملية، يمكن ان تستغلها في تعاطيها مع تطورات القضية الفلسطينية.

- تكثيف الأبحاث والدراسات المتعلقة بمواقف المنظمات العربية والإقليمية والدولية، تجاه القضية الفلسطينية، وتوضيح الطرق التي تتعامل بها هذه المنظمات مع أحداث القضية الفلسطينية.
- ضرورة اهتمام الباحثين، في المجالين التاريخي والسياسي، بتناول مواقف جامعة الدول العربية من القضايا العربية، خاصة القضية الفلسطينية.
- عقد المؤتمرات العلمية بشكل دوري؛ للتعرف على مواقف المنظمات الإقليمية والعربية من القضية الفلسطينية، وتوجيه الدعوة للعاملين في تلك المنظمات للمشاركة بأبحاثهم، ودراساتهم.

الملاحق

ملحق رقم 1

ميثاق جامعة الدول العربية[1]

مــادة 1:
تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق ۞. ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة، فإذا رغبت في الانضمام، قدمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة، ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب.

مــادة 2:
الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

(1) موقع جامعة الدول العربية على الانترنت، www.lasportal.org

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الآتية:

(أ) الشؤون الاقتصادية والمالية، ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك، والعملة، وأمور الزراعة والصناعة.

(ب) شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية، والطرق، والطيران، والملاحة، والبرق، والبريد.

(ج) شؤون الثقافة.

(د) شؤون الجنسية، والجوازات، والتأشيرات، وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.

(هـ) الشؤون الاجتماعية.

(و) الشؤون الصحية.

مـادة 3:

يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة، ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها.

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة، ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقـــات في الشـــؤون المشار إليها في المادة السابقة، وفي غيرها.

ويدخل فـي مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدوليـة التي قد تنشأ في المستقبل، لكفالة الأمن والسلام، ولتنظيم العــلاقات الاقتصادية والاجتماعيـة.

مـادة 4:

تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة. وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه، وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها، تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة.

ويجوز أن يشترك في اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البـلاد العـربية الأخرى، ويحدد المجــلس الأحوال التي يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين، وقواعد التمثيل.

مـادة 5:

لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعــلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً.

وفي هـذه الحـالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته.

ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين أي دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها، للتوفيق بينهما.

وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصـة بالتوسط بأغلبية الآراء.

مـادة 6:

إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشي وقوعه فللدولة المعتدي عليها، أو المهددة بالاعتداء، أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً.

ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بتوافق الآراء، وفي حالة تعذر ذلك يصدر القرار بموافقة ثلثي الدول الأعضاء الحاضرة والمشاركة في التصويت فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة، لا يدخل في حساب الأغلبية صوت الدولة المعتدية *.
وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس، فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية المبينة في الفقرة السابقة، وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة، حق لأي دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده.

مـــادة 7: *

1 - يمثل حضور ثلثي عدد الدول الأعضاء النصاب القانوني اللازم لصحة انعقاد أي دورة لمجلس الجامعة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجالس الوزارية الأخرى العاملة في إطار الجامعة.
2 - مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة السادسة والفقرة الثانية من المادة الثامنة عشرة، يتم اعتماد القرارات بتوافق الآراء ما أمكن ذلك.
3 - في حالة تعذر تحقيق توافق الآراء طبقا للفقرة (2) من هذه المادة، يتم اتخاذ الآتي:

أ – يؤجل اتخاذ القرار إلى الدورة اللاحقة.
ب - إذا كان الموضوع ذا صبغة استعجاليه، تعقد له دورة استثنائية في غضون شهر واحد.
ج - إذا لم يتم التوافق يصار إلى التصويت ويكون القرار نافذاً بحصوله على نسبة ثلثي الدول الحاضرة وذلك بالنسبة للقرارات الخاصة بالمسائل الموضوعية.
د - موافقة الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء الحاضرة والمشاركة في التصويت، وذلك بالنسبة للقرارات الأخرى التي لا ينطبق عليها الفقرة (ج) من هذه المادة، مع مراعاة أحكام الفقرة الرابعة من المادة الخامسة وأحكام المادة السادسة عشرة من الميثاق.
هـ - تُبين الأنظمة الداخلية للمجالس المذكورة في الفقرة (1) من هذه المادة إجراءات اللجوء إلى عملية التصويت في حالة تعذر تحقيق توافق الآراء.

مـــادة 8:

تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها.

---

* تم تعديل الفقرة الثانية من المادة (6) بموجب قرار قمة الجزائر رقم (290) د.ع (17) بتاريخ 2005/3/23، والتي كانت في السابق تنص على: "ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء، ويصدر القرار بالإجماع، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة، لا يدخل في حساب الإجماع رأي الدولة المعتدية".

* تم تعديل هذه المادة بموجب قرار قمة الجزائر رقم (290) د.ع (17) بتاريخ 2005/3/23، والتي كانت في السابق تنص على:
"ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله.

مـادة 9:
لدول الجامعـة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق، أن تعقد بينـها من الاتفـاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض. والمعاهدات والاتفاقات التي سبق أن عقدتها، أو التي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أي دولة أخرى، لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين.

مـادة 10:
تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية، ولمجلس الجامعة أن يجتمع في أي مكان آخر يعينه.

مـادة 11:
ينعقد مجلس الجامعة انعقاداً عادياً مرتين في العام في كل من شهري مارس وسبتمبر ❶، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجـة إلى ذلك بنـاء على طلب دولتين من دول الجامعة.

مـادة 12:
يكون للجـامعة أمـانة عامة دائمة تتألف من أمين عام، وأمناء مساعدين، وعدد كاف من الموظفين. ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة الأمين العام، ويعين الأمين العام بموافقة المجلس، الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة.

ويضع مجلس الجامعة نظاماً داخلياً لأعمال الأمانة العامة وشـؤون الموظفـين، ويكون الأمين العـام في درجـة سـفير، والأمنـاء المسـاعدون في درجـة وزراء مفوضين، ويعـين في ملحـق لهـذا الميثـاق أول أمـين عـام للجامعة.

مـادة 13:
يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة، ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية.
ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة في النفقات، ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء.

مـادة 14:
يتمتع أعضاء مجلس الجامعة، وأعضاء لجانها، وموظفوها الذين ينص عليهم في النظام الداخلي، بالامتيازات وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم، وتكون مصونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة.

مـادة 15:
ينعقد المجلس في المرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية، وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام. ويتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس في كل انعقاد عادي.

مـادة 16:
فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق، يكتفي بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشؤون الآتية:
أ - شؤون الموظفين.
ب-إقرار ميزانية الجامعة.
ج- وضع نظام داخلي لكل من المجلس، واللجان، والأمانة العامة.
د - تقرير فض ادوار الاجتماع.

مـــادة 17:

تودع الدول المشتركة في الجامعة، الأمانة العامة نسخاً من جميع المعاهدات والاتفاقات التي عقدتها أو تعقدها مع أي دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها.

مـــادة 18:

إذا رأت إحدى، دول الجامعة أن تنسحب منها، أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة.

ولمجلس الجامعة أن يعتبر أي دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة، وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول عدا الدولة المشار إليها.

مـــادة 19:

ينشأ في إطار الجامعة العربية برلمان عربي ويحدد نظامه الأساسي تشكيله ومهامه واختصاصاته.

مـــادة 20:

يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق، وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ولإنشاء محكمة عدل عربية ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام.

ولا يبت في التعديل إلا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب. وللدولة التي لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه، دون التقيد بأحكام المادة (18).

مـــادة 21:

يصدق على هذا الميثاق وملاحقه وفقاً للنظم الأساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة، ويصبح الميثاق نافذاً من قبل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول.

حرر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة بتاريخ 8 ربيع الثاني سنة 1364 (22 مارس/ آذار سنة 1945) من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة.

وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة.

ملحق رقم 2

القرارات الصادرة عن القمم العربية والخاصة بالقضية الفلسطينية

القاهرة (2000)[1]

الدعم المالي للانتفاضة الفلسطينية

- إن مؤتمر القمة العربي المنعقد بالقاهرة في الفترة 23-24 رجب 1421هـ الموافق 21-22 أكتوبر 2000م،

- إذ يؤكد تضامنه التام مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استعادة حقوقه المشروعة ودعمه المطلق لصمود الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استعادة هذه الحقوق،
- واستجابة لاقتراح المملكة العربية السعودية لوضع آلية عملية مناسبة لدعم صمود الشعب الفلسطيني والحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية،

يُقـــرر

1- إنشاء صندوق باسم "انتفاضة القدس" بموارد تبلغ مائتي مليون دولار أمريكي يخصص للإنفاق على عوائل وأسر شهداء الانتفاضة ولتهيئة السبل لرعاية وتعليم أبنائهم ولتأهيل الجرحى والمصابين.
2- إنشاء صندوق باسم "صندوق الأقصى" بموارد تبلغ ثمانمائة مليون دولار أمريكي تخصص لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية وفك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي ولمواجهة سياسة العزل والحصار.
3- عقد اجتماع لوزراء المالية العرب في جامعة

(1) موقع جامعة الدول العربية على الانترنت، www.lasoprtal.org

الدول العربية خلال فترة أقصاها شـــهر مـــن تاريخه للاتفاق على ما يلي:

أ- المساهمات في الصندوقين.

ب- استخدامات موارد الصندوقين

ج- إدارة الصندوقين وآلية الإشراف عليهما بما يضمن فعاليتهما واستمراريتهما.

د- الاستفادة من الخبرة الفنيـــة للـــصناديق العربية والبنك الإسلامي للتنمية في عمل الصندوقين.

(ق.ق 199/ د.غ.ع - 2000/10/22)

دعم الاقتصاد الفلسطيني

- إن مؤتمر القمة العربي المنعقد بالقاهرة في الفترة من 23-24 رجب 1421هـ الموافق 21-22 أكتوبر 2000م،
  - إذ يؤكد دعمه لصمود الشعب الفلسطيني وتعزيز قدراته الاقتصادية في مواجهة سياسة الحصار والعزل الإسرائيلي،
  - وإذ يشدد على ضرورة توفير المساندة السياسية والاقتصادية للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية بما في ذلك تخليصه من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي،
  - وإذ يندد بالإجراءات الإسرائيلية المعرقلة لمرور السلع والمنتجات الفلسطينية بالمخالفة للقواعد المعمول بها بمنظمة التجارة العالمية،

يُقــــرر

تكليف الحكومات باتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحقيق ما يلي:

1- السماح باستيراد السلع والمنتجات الفلسطينية بدون قيود كمية أو نوعية.
2- تعفى السلع والمنتجات الفلسطينية من الرسوم والجمارك وتعتمد شهادات المنشأ الفلسطينية الصادرة من غرف التجارة والصناعة والمقرة من وزارة الاقتصاد والتجارة الفلسطينية.
3- تعمل الوزارات العربية المختصة على توجيه شكوى لمنظمة التجارة العالمية وللمؤسسات الدولية المعنية لإزالة الإجراءات الإسرائيلية المعرقلة لحرية مرور السلع والمنتجات الفلسطينية إلى الأسواق العربية.

(ق.ق 200/ د.غ.ع - 2000/10/22)

عمان (2001) [1]

مجلس
جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية (13) عمان – المملكة الاردنية الهاشمية
2و3 محرم 1422 – الموافق 27و28 مارس / آذار 2001 م

دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني وصموده

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

إذ يؤكد تضامنه التام مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استعادة حقوقه المشروعة ودعمه المطلق لصمود الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استعادة هذه الحقوق،

ونظرا للأوضاع الخطيرة التي يعيشها الشعب الفلسطيني جراء العدوان الإسرائيلي وتقطيع الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك من خلال نشر قواته العسكرية ودباباته حول المدن والقرى الفلسطينية والحصار الخانق الذي تسبب في خسائر فادحة للاقتصاد الفلسطيني وعرقلة السلطة الفلسطينية من أداء مهامها،

واستجابة لتوصيات لجنة المتابعة والتحرك المنبثقة عن مؤتمر القمة العربي غير العادي بالقاهرة في أكتوبر 2000،

يُقــرر

التأكيد على مواصلة توظيف الطاقات العربية في خدمة قضايا الأمة العربية ووضع كافة إمكانياتها لتحرير الأرض العربية المحتلة، ودعم نضال الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل استرداد أرضه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس والحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها.

التأكيد على ضرورة الاستمرار في توفير وسائل الدعم المالي والسياسي لنضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة.

مواصلة التحرك العربي في مجلس الأمن والجمعية العامة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والعمل على استصدار قرار من الجمعية العامة في دورة استثنائية طارئة لإرسال قوات حماية دولية إلى المناطق الفلسطينية إذا ما تعذر إصدار القرار من مجلس الأمن بهذا الشأن. وحث لجنة تقصي الحقائق الدولية على الاضطلاع بمسؤوليتها والإسراع في إنجاز عملها لتقديم تقريرها انسجاما مع قرار مجلس الأمن رقم 1322.

تكليف لجنة من الخبراء القانونيين العرب للبدء في توثيق

---

(1) موقع جامعة الدول العربية على الانترنت، www.lasoprtal.org

جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وجمع الأدلة والتحري حولها، تمهيداً للتحرك نحو إنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وتحريك الرأي العام الدولي عن طريق منظمات المجتمع المدني العالمية.

التحرك مع الحكومة السويسرية والدول الأوروبية لضمان استئناف عقد مؤتمر اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 لحمل إسرائيل على الالتزام باحترام بنود هذه الاتفاقية ووضع حد للانتهاكات الإسرائيلية لها وللقانون الدولي الإنساني.

الموافقة على توسيع أهداف الدعم الذي يقدمه صندوقا الانتفاضة والأقصى وإيجاد آليات جديدة ومرنة ومبسطة تؤمن وصول الأموال التي خصصتها القمة العربية الطارئة بما يتناسب مع حالة الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني الأمر الذي يساعد على مواجهة الاحتياجات العاجلة لدعم الميزانية الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية لتمكينها من سداد رواتب أجور العاملين بها واستمرار تقديم المساعدات الطبية والاجتماعية العاجلة وتقديم الدعم المالي للعمال الذين فقدوا أعمالهم وتمويل مشروعات خلق فرص عمل.

الترحيب بقرار المجلس الأعلى لصندوقي الأقصى وانتفاضة القدس للاستجابة العاجلة لدعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية بصرف مبلغ 15 مليون دولار من القرض الحسن الذي أعتمده بقيمة 60 مليون دولار تدفع على أربعة أشهر بناء على اقتراح تقدمت به المملكة العربية السعودية. وبالنظر للظروف المالية والاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني بعد مرور قرابة ستة أشهر على الاعتداءات الإسرائيلية والحصار الخانق للمدن والقرى الفلسطينية، يكلفون المجلس الأعلى الاستجابة لطلب السلطة الوطنية الفلسطينية صرف مبلغ إضافي مقداره (180 مليون دولار) لدعم ميزانية السلطة للأشهر الستة القادمة.

الترحيب بتخصيص جمهورية العراق مبلغ مليار يورو من مبيعاتها النفطية المصدرة بموجب مذكرة التفاهم لتأمين احتياجات الشعب الفلسطيني من الغذاء والدواء والمستلزمات الأساسية الأخرى، ولمساعدة عوائل شهداء الانتفاضة، باعتبار ذلك مطلب قومي عربي يدعم صمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة، ويكلفون المندوبين الدائمين للدول العربية في نيويورك متابعة وتسهيل طلب جمهورية العراق لدى مجلس الأمن في هذا الشأن.

الطلب من الدول العربية التي لم تعلن بعد عن مساهمتها

المالية إلى المساهمة الفورية في صندوقي الانتفاضة والأقصى ومناشدة الدول التي أعلنت عن مساهمتها تحويل تلك المساهمات في أسرع وقت ممكن.

التأكيد على قراره الخاص بدعم الاقتصاد الفلسطيني وتمكينه من الصمود وإعفاء المنتجات ذات المنشأ الفلسطيني من الرسوم والجمارك عند دخولها الدول العربية، وتكليف الأجهزة المعنية بالإسراع في تنفيذ هذا القرار.

حث المنظمات والهيئات الشعبية العربية على مواصلة دعم جهود الشعب الفلسطيني، وضرورة تنسيق التعاون بين هذه الهيئات والمنظمات والجهات المعنية في السلطة الوطنية لضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها، وتنظيم صرفها تحاشياً للازدواجية ولضمان عدالة توزيعها.

تكليف لجنة المتابعة والتحرك ووزراء العمل العرب والجهات المعنية في الدول الأعضاء، بحث أوضاع العمال الفلسطينيين وتأمين حلول عاجلة لمشاكلهم وتكليف الأمانة العامة ودولة فلسطين متابعة ذلك.

(ق.ق 201/ د.ع 13 - 2001/3/28)

بيروت (2002) [1]

مجلس
جامعة الدول العربية على مستوى القمـة
الدورة العادية (14)
بـيروت - الجمهـورية اللبنانيــة
13 و14 محرم 1423 هـ الموافق 27 و28 مارس/ آذار 2002 م

القــرارات

مبـــــادرة الـــــسلام العربيـــــة

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة ،

- **إذ يؤكد ما أقره مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة في يونيو/ حزيران 1996 من أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاما مقابلا تؤكده إسرائيل في هذا الصدد،**
- **وبعد أن استمع إلى كلمة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية، التي أعلن من خلالها مبادرته، داعيا إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، تنفيذا لقراري مجلس الأمن (242 و 338)، واللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991 ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية . وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل،**
- **وانطلاقا من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف،**

(1) موقع جامعة الدول العربية على الانترنت، www.lasoprtal.org

1- يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وان تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضا .

2- كما يطالبها القيام بما يلي :-

أ - الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان .

ب- التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 .

ج- قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو/حزيران 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

3- عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي :

أ - اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهيا، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة .

ب- إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل .

4- ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة .

5- يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحقناً للدماء، بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار .

6- يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة .

7- يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول

الأعضاء المعنية والامين العام، لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي .

(ق.ق : 221 د.ع (14) – 2002/3/28)

تقرير لجنة المتابعة والتحرك

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه :

▪ على تقرير لجنة المتابعة والتحرك المرفوع إلى رئاسة القمة، وما تضمنه من توصيات،

يقــرر

1- الإشادة بما حققته لجنة المتابعة والتحرك، وتوجيه الشكر لرئيس وأعضاء اللجنة والأمين العام على ما بذلوه من جهود مُقدرة لمتابعة تنفيذ قرارات قمة عمَّان (2001).

2- أن يُعهد لرئاسة القمة (الجمهورية اللبنانية) إجراء المشاورات مع القادة العرب ومع الأمين العام لتشكيلها وتحديد آلية وأسلوب عملها، استرشاداً بما اقترحته الدول الاعضاء من آراء لتطوير آلية وأسلوب عملها .

3- ترفع اللجنة تقارير دورية حول أنشطتها وتوصياتها إلى رئاسة القمة تمهيداً لعرضها على القمة العربية القادمة.

أ- الدعم المالي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصندوقي الأقصى وانتفاضة القدس

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه :

- على توصية مجلس الجامعة على المستوى الوزاري الواردة في قراره رقم 6153 بتاريخ 2002/3/10،
- وعلى مقترح الأمين العام للجامعة،

يقـــرر

1 - دعوة الدول العربية لدعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية بمبلغ إجمالي قدره 330 مليون دولار أمريكي، بواقع 55 مليون دولار شهرياً ولمدة ستة أشهر، ابتداءً من أول إبريل/نيسان 2002، قابلة للتجديد التلقائي لمدة ستة أشهر أخرى، طالما استمر العدوان الإسرائيلي، واستمر احتياج السلطة الوطنية الفلسطينية لهذا الدعم. وأن تكون جملة هذه المبالغ على شكل منح غير مستردة، وتكون المساهمات إلزامية على جميع الدول الأعضاء حسب نسبة أنصبتها في ميزانية الأمانة العامة . وللدول الراغبة في تقديم مساهمات إضافية على نسبة مساهمتها، أن تقوم بذلك مشكورة . وتسدد مساهمات الدول الأعضاء في حساب جديد خاص يفتح لهذا الغرض لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

2 - دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم دعم إضافي قدره 150 مليون دولار، توجه لصندوقي الأقصى وانتفاضة القدس تخصص لدعم مجالات التنمية في فلسطين .

3 - الترحيب بما قدمته الدول الأعضاء من دعم مالي وعيني، حكومي وشعبي للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية .

4 - دعوة الشعوب العربية إلى المبادرة بالتبرع لحساب دعم صمود

الشعب الفلسطيني رقم **124448** الذي أنشأته جامعة الدول العربية لدى فروع البنك العربي، تدعيماً للمساهمات الشعبية في مساندة صمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة .

(ق.ق : 224/أ د.ع (14) – 2002/3/28)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداتها :

ب– دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني وصموده

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- إذ يؤكد وقوفه الدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية في النضال من أجل الحقوق الوطنية المشروعة، ودعمه المطلق لانتفاضة الشعب الفلسطيني المباركة وصموده حتى يصل إلى غايته في الحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف،
- وإذ يدين بكل شدة حملة القمع العسكرية الدموية، التي تقوم بها حكومة إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني الصامد، وتدمير المؤسسات الفلسطينية وإعادة احتلال المدن والقرى والمخيمات، وقتل المدنيين الفلسطينيين والتنكيل بهم واعتقال المئات منهم وفرض الحصار العسكري والاقتصادي الخانق عليهم،
- وإذ يأخذ في الاعتبار توصيات لجنة المتابعة والتحرك المنبثقة عن مؤتمر القمة العربي العادي (عمان – المملكة الأردنية الهاشمية مارس/ آذار **2001**)،

يقـــرر

1 – التأكيد على مواصلة وتعزيز الدعم السياسي والمادي للشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية في انتفاضتهم البطولية وتصديهم الشجاع لحملة القمع والإرهاب والتنكيل الإسرائيلية، وفي نضالهم

المشروع من أجل الحصول على حقوقهم الوطنية في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، التي تمكنهم من العيش في حرية وكرامة أسوة بباقي الشعوب .

2 - إعادة التأكيد على أن خيار السلام الشامل والعادل هو موقف ثابت للدول العربية يتحقق في ظل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ويقتضي التزام الطرف الإسرائيلي بالمبادىء التالية :

أ - انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من كامل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة (242 ، 338، 425) وتفكيك المستوطنات القائمة، باعتبارها غير شرعية ومخالفة لأحكام القانون الدولي واتفاقيات جنيف لعام 1949 .

ب- إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

ج- الإقرار بحق العودة للاجئين الفلسطينيين طبقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194.

3- إدانة انتهاكات إسرائيل لاتفاقية الصليب الأحمر الدولي، واعتداءاتها المستمرة على الأطقم الطبية، وعربات الإسعاف الخاصة بالصليب الأحمر الدولي، والهلال الأحمر الدولي، ومنع إسرائيل هذه المؤسسات الإنسانية من أداء مهماتها، وفقا للقانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة .

4- تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة لعدوانها وممارساتها ونتائجه، بما في ذلك مسؤولية التعويض عن الأضرار والخسائر المادية والاقتصادية، التي أحدثها في البنية التحتية الفلسطينية للمدن والقرى والمخيمات والمؤسسات والاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتحذيرها من مغبة الابتزاز والتمادي في هذه السياسات الخطيرة ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية وقيادته الشرعية .

5- إدانة إرهاب الدولة الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية والمؤسسة

العسكرية الإسرائيلية، وعمليات قتل المدنيين وتدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية وبنيتها الأساسية، واقتحام وإعادة احتلال المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، ومطالبة المجتمع الدولي، وبشكل خاص مجلس الأمن وأعضائه الدائمين، العمل الفوري لوقف العدوان الإسرائيلي والمجازر البشعة التي ترتكب بحق المدنيين، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. والتأكيد على تنفيذ بنود الإعلان الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الصادر في 2001/12/5 .

6- تمكين الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية بما يدعم صمودهم طالما استمر الاحتلال والعدوان الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة .

7- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار .

(ق.ق : 224/ب د.ع (14) – 2002/3/28)

<u>القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداتها</u>

التضامن مع لبنان ودعمه

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- إذ يستذكر قرارات مؤتمرات القمة العربية وقرارات المجالس الوزارية حول التضامن مع لبنان وتقديم الدعم له ،
- وإذ يشير خاصة إلى قرار القمة العربية في عمان (مارس / آذار 2001) رقم 205 تاريخ 2001/3/28،

يقـــرر

1- إدانة إسرائيل بشدة لاستمرارها في احتلال أراضٍ لبنانية ومواقع

على الحدود اللبنانية، ولاستمرارها في اعتقال لبنانيين في سجونها، ولعدم تسليمها الأمم المتحدة كامل الخرائط العائدة لمواقع الألغام التي زرعتها قواتها المحتلة، ولانتهاكاتها المستمرة للسيادة اللبنانية براً وبحراً وجواً، وكذلك إدانة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية الموجهة إلى لبنان وسورية واعتبار أي اعتداء عليهما عدواناً على الدول العربية جمعاء.

2- التأكيد على دعم لبنان:

أ- في استكمال تحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي حتى الحدود المُعترف بها دولياً، بما في ذلك مزارع شبعا، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (425) لعام 1978، مع احتفاظ لبنان بحقه في مقاومة هذا الاحتلال بشتى الوسائل المشروعة.

ب- في مطالبته بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية كرهائن، خلافاً لأحكام القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف لعام 1949 واتفاقية لاهاي لعام 1907، وتأييد حق لبنان في تحريرهم بشتى الوسائل المشروعة.

ج- في مطالبته بإزالة مئات الآلاف من الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي والتي تتحمل إسرائيل مسئولية زرعها وما تسببه من قتل وإيذاء للمدنيين .

د- في حقه في مياهه وفقاً للقانون الدولي وذلك بوجه الأطماع الإسرائيلية .

3- مطالبة المجتمع الدولي والهيئات الدولية القضائية والسياسية من أجل:

أ- الضغط على إسرائيل لتقديم التعويضات إلى لبنان عن الأضرار والخسائر الناجمة عن اعتداءاتها المتكررة على أراضيه قبل فترة الاحتلال وخلالها وبعدها.

ب- تمكين مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات

الإنسانية الأخرى من زيارة جميع المعتقلين اللبنانيين بصورة مستمرة والاطلاع على أوضاعهم وتوفير الرعاية الصحية لهم.

ج- العمل على إصدار قرار من قِبَل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يُمكِّن من إجراء التحقيقات حول المعتقلين الذين توفوا في المعتقلات الإسرائيلية، ودفع التعويضات المترتبة عن ذلك للمتضررين وفقاً للقوانين والاتفاقيات الدولية.

4- التأكيد على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، والتحذير من أن عدم حل قضية المُقيمين منهم في لبنان على قاعدة عودتهم إلى ديارهم، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادىء القانون الدولي، أو محاولة توطينهم، يُزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويعيق تحقيق السلام العادل والشامل فيها.

5- توجيه الشكر إلى الدول الأعضاء والصناديق العربية، التي قدّمت العون والمساهمة المالية إلى الحكومة اللبنانية، والطلب إلى باقي الدول الوفاء بالتزاماتها المقررة في مؤتمرات القمة العربية، والمتعلقة بدعم لبنان وصمود شعبه وإعادة إعماره . وتفعيل صندوق دعم لبنان وفقاً لآلية إنشائه، ومساعدة الحكومة اللبنانية في إعادة البناء والإعمار والتنمية ولاسيما في المناطق المحررة من الاحتلال الإسرائيلي، وتأييد دعوة لبنان للدول الأعضاء إلى تبنّي مشاريع عينية وتمويل المشاريع التنموية بما في ذلك أيضا الطرق الثنائية .

6- متابعة تنفيذ البند (6) من القرار رقم 6156 الصادر عن الدورة (117) بتاريخ 2002/3/10 الخاص بتمويل مشاريع إنمائية في جنوب لبنان وبقاعه الغربي .

7- التأكيد على إدانة الإرهاب الدولي ورفض محاولات إدراج المقاومة على لوائح الإرهاب، من مُنطلق ضرورة التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وضرورة الدعوة إلى

عقد مؤتمر دولي لبحث ظاهرة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة، ووضع اتفاقية دولية لمكافحته تتضمن تعريفاً مُحدداً له يُميّز بينه وبين حق الشعوب المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي.

(ق.ق : 225 د.ع (14) – 2002/3/28)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداتها

الجولان العربي السوري المحتل

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

يقـــرر

1- إدانة إسرائيل بشدة لاستمرارها احتلال الجولان العربي السوري. وتأكيد التضامن مع سورية، ومساندة حقها في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، استناداً إلى أسس عملية السلام، وقرارات الشرعية الدولية.
2- تأكيد الموقف العربي بالتضامن الكامل مع سورية ولبنان، والوقوف معهما في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية المستمرة ضدهما، واعتبار أي اعتداء عليهما هو اعتداء على الأمة العربية.
3- دعم صمود المواطنين العرب في الجولان السوري المحتل، والوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية، وإصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم العربية السورية، والتأكيد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، على مواطني الجولان العربي السوري المحتل.
4- التمسك بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف بأي أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، باعتبارها إجراءً غير مشروع لا يُرتب حقاً ولا يُنشيء التزاماً، واعتبار أن إقامة مستوطنات، واستقدام مستوطنين إليها، يُشكّل خرقاً خطيراً لاتفاقيات جنيف، وجريمة حرب وفقاً

الجزائر (2005) [1]

مجلس
جامعة الدول العربية على مستوى القمــة
الدورة العادية (17)
الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
12- 13 صفر 1426 هـ الموافق 22 و 23 مارس/ آذار 2005

الشأن والطلب من الدول العربية التي لم تُنفذ قرار قمة القاهرة رقم 200 د.غ.ع بتاريخ 2000/10/22 حول نفس الموضوع الإسراع في التنفيذ.

7- دعوة الدول العربية لدعم إعادة إعمار ما دمره الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين من مباني سكنية لإيواء العائلات المشردة وكذلك دعم مشروع عربي للإسكان في كلٍ من غزة والضفة الغربية.

8- الترحيب بمبادرة المجتمع الدولي لعقد اجتماع لندن لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية في مطلع مارس/ آذار 2005، والإشادة باستعداد الجهات الدولية المانحة وعزمها على تقديم كل أشكال العون لبناء وتطوير المؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية.

9- تثمين الجهد الذي تقوم به الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية الذي يدير صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس في مجال استقطاب العون العربي، وتنسيق آلياته، وترشيد استخداماته لتعظيم مردوده التنموي وزيادة إسهامه في إرساء دعائم الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة.

(ق.ق : 298/د.ع (17) – 2005/3/23)

الصراع العربي الإسرائيلي:
هـ- الجولان العربي السوري المحتل

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يتذكر قرارات القمم العربية وقرارات المجلس على المستوى الوزاري بشأن الجولان العربي السوري المحتل،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن،

يقـــرر

1- تأكيد الدول العربية دعمها ومساندتها الحازمة لمطلب سورية العادل وحقها في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، استناداً إلى أسس عملية السلام، وقرارات الشرعية الدولية، والبناء على ما تم إنجازه خلال المفاوضات التي جرت بعد مؤتمر مدريد عام 1991.

2- التأكيد مجدداً على رفض كل ما اتخذته سلطات الاحتلال الإسرائيلي، من إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديمغرافي للجولان العربي السوري المحتل، واعتبار الإجراءات الإسرائيلية لتكريس سيطرتها عليه غير قانونية ولاغية وباطلة، وتشكل خرقاً للاتفاقيات الدولية ولميثاق الأمم

(1) موقع جامعة الدول العربية على الانترنت، www.lasoprtal.org

يقـــرر

1. توجيه الشكر للدول العربية التي أكملت سداد التزاماتها أو جزء منها وفقاً لمقررات القمم العربية السابقة ودعوة الدول التي لم تستكمل مساهماتها إلى الإسراع بالوفاء بالتزاماتها، وتكليف الأمانة العامة بمتابعة هذا الموضوع والاستمرار في إصدار تقرير شهري يوضِّح الموقف المالي لعملية السداد، وإبلاغه إلى الجهات المعنية في الدول الأعضاء وحثهم على الالتزام بمواعيد سداد تلك المساهمات.
2. دعوة الدول العربية إلى الاستمرار في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وفق ما قررته القمم العربية السابقة وبنفس الآليات، ولمدة ستة أشهر تبدأ من 2005/4/1 .
3. توجيه الشكر للدول العربية التي أوفت بالتزاماتها في صندوقي الأقصى والانتفاضة، والدعم الإضافي، ودعوة الدول العربية الأخرى إلى الوفاء بالمتأخرات المستحقة عليها بأقصى سرعة.
4. تثمين الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتنفيذ قراري قمة تونس 2004 رقمي 260، 274 بشأن الدعم المالي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني ودعم الاقتصاد الفلسطيني، وكذا الدور الذي تقوم به الصناديق والمؤسسات المالية والاقتصادية العربية ومنظمات العمل العربي المشترك لدعم الشعب الفلسطيني ودعوتها إلى تكثيف جهودها وبرامجها لتقديم العون المالي والفني لتعزيز القدرات الاقتصادية والمؤسساتية للشعب الفلسطيني.
5. توجيه الشكر والتقدير للشعوب العربية والشعوب الصديقة الأخرى التي شكَّل دعمها وتضامنها وتكافلها عوناً بالغ الأهمية للشعب الفلسطيني وأسهم في توفير الاحتياجات الأساسية لكثيرٍ من الأسر الفلسطينية ومكنها من الصمود في وجه العدوان التدميري والحصار الإسرائيلي ودعوة المؤسسات الشعبية العربية والجمعيات الخيرية والأفراد إلى مواصلة وتكثيف هذا الدعم وتعظيم مردوده من خلال انتظام تدفق وتنسيق قنواته وتخطيط أوجه استخدامه، ويؤكد على أهمية استمرار جمع التبرعات الشعبية من المؤسسات والأفراد، لدعم صمود الشعب الفلسطيني، والطلب إلى الأمانة العامة الاستمرار في فتح حسابات لدى بنوك الدول العربية المختلفة لهذا الغرض.
6. التوجه بالشكر إلى الدول العربية التي سارعت إلى إصدار تعليماتها إلى منافذها الجمركية وفتحت أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات الفلسطينية المنشأ، وأعفتها من الرسوم والجمارك والضرائب ذات الأثر المماثل تنفيذاً للقرارات العربية الصادرة بهذا

المتحدة وقراراتها، ولاسيما قرار مجلس الأمن رقم 497 (1981)، وقرار الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين رقم 59/33 بتاريخ 2004/12/1 والذي أكد على أن قرار إسرائيل في 1981/12/14 بضم الجولان العربي السوري المحتل غير قانوني ولاغ وباطل وغير ذي أثر قانوني ويشكل انتهاكاً خطيراً لقرار مجلس الأمن رقم 497 (1981).

3- التأكيد من جديد أن استمرار احتلال الجولان العربي السوري المحتل منذ عام 1967 يشكل تهديداً مستمراً للسلم والأمن في المنطقة والعالم.

4- إدانة إسرائيل لممارساتها في الجولان العربي السوري المحتل المتمثلة خاصة في الاستيلاء على الأراضي والموارد المائية وبناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين إليها واستغلال مواردها الطبيعية وبناء المشاريع عليها وفرض المقاطعة الاقتصادية على المنتجات الزراعية للسكان العرب ومنع تصديرها.

5- تأكيد الموقف العربي بالتضامن الكامل مع سورية ولبنان، والوقوف معهما في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية المستمرة ضدهما، واعتبار أي اعتداء عليهما اعتداء على الأمة العربية، وإدانة العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية.

6- دعم صمود المواطنين العرب في الجولان العربي السوري المحتل، والوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية، وإصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم العربية السورية، والتأكيد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على مواطني الجولان العربي السوري المحتل، وإدانة سلطات الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاتها الصارخة لجميع حقوق المواطنين السوريين الواقعين تحت الاحتلال في الجولان كباراً وصغاراً بموجب مبادئ القانون الدولي وقواعد الشرعية الدولية وما ينجم عن هذا الاحتلال من نزوح آلاف السكان وتشريدهم وسلب أراضيهم وانفصال الأسر وانعكاس ذلك الوضع على حياة الأطفال وتربيتهم إضافة إلى انتهاكات أخرى عديدة في مجال حقوق الأطفال تتعارض مع الالتزامات الدولية الناشئة عن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

7- التمسك بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف بأي أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، باعتباره إجراء غير مشروع لا يُرتب حقاً ولا يُنشيء التزاماً، واعتبار أن إقامة مستوطنات، واستقدام مستوطنين إليها، يشكل خرقاً خطيراً لاتفاقيات جنيف، وجريمة حرب وفقاً للملحق الأول لهذه الاتفاقيات، وانتهاكاً لأسس عملية السلام، مما يحتم وقف كافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل، والأراضي العربية المحتلة.

الخرطوم (2006) [1]

مجلس
جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية (18)
الخرطوم – جمهورية السودان
28، و29 صفر 1427 هـ الموافق 28، و29 مارس/ آذار 2006

<u>القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته:</u>
تفعيل مبادرة السلام العربية.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى التقرير الختامي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات،
- وإذ يستذكر ما أقره مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة في حزيران/يونيو 1996 من أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية ويستوجب التزاماً مقابلاً تؤكده إسرائيل في هذا الصدد،
- وإذ يؤكد قرار قمة بيروت رقم 221 د.ع (14) بتاريخ 2002/3/28 الذي اعتمد مبادرة السلام العربية والتي يتمسك بها كأساس للحل السلمي العادل والشامل والدائم في المنطقة،

(1) موقع جامعة الدول العربية على الانترنت، www.lasoprtal.org

- وإذ يشير إلى قرارات القمة العربية السابقة في هذا الشأن، وبالخصوص قرار قمة الجزائر رقم 298 د.ع (17) بتاريخ 2005/3/23،
- وبعد أن استعرض الجهود الدولية المبذولة لإحياء عملية السلام،
- وبناءً على النتائج التي توصل إليها اجتماع اللجنة الوزارية المعنية بمبادرة السلام العربية بتاريخ 2006/3/25،

يقـــرر

1- التأكيد مجدداً على أن عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها، وأن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل، وحتى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (1948)، ورفض كل أشكال التوطين، وقبول إسرائيل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لما جاء في مبادرة السلام العربية التي أقرّتها قمة بيروت والتي أكدت بأنه عندئذ تقوم الدول العربية باعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً وتنشئ علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار السلام الشامل.

2- دعوة اللجنة الرباعية إلى استئناف العمل الجاد من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة على أساس مرجعيات عملية السلام المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأي الأرض مقابل السلام وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق.

3- تأكيد الموقف العربي الرافض للحلول الجزئية والإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب باعتبارها تهدف إلى الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإلى منع قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، وتقوض الجهود العربية والدولية المبذولة في إطار المبادرة العربية للسلام لإيجاد التسوية الشاملة والدائمة للنزاع العربي الإسرائيلي، وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

4- مطالبة الدول والمنظمات الدولية كافة بعدم الاعتراف بالحلول الجزئية والإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب، أو التعامل مع أي ضمانات أو وعود يترتب عليها الانتقاص من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومكافأة الاحتلال الإسرائيلي الذي يسعى إلى فرض الحلول الأحادية المجتزأة عبر إصراره على مواصلة توسيع المستوطنات وبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وما حولها، الأمر الذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي والمرجعيات والأسس التي قامت عليها عملية السلام.

5- تكليف اللجنة الوزارية العربية الخاصة بمبادرة السلام مواصلة الاتصالات مع اللجنة الرباعية والأطراف الدولية المعنية بعملية السلام من أجل حشد التأييد لهذه المبادرة، واستصدار قرار من مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة لتبنيها كإطار للحل السلمي المنشود للنزاع العربي الإسرائيلي.

(ق.ق : 335 د.ع (18) – 2006/3/29)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته: تطورات القضية الفلسطينية.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة.
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

تقوم بها إسرائيل أو تعتزم القيام بها في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس، والتي تحاول من خلالها استباق نتائج المفاوضات على قضايا الوضع النهائي ورسم حدود لإسرائيل من جانب واحد تلبي أطماعها التوسعية وتجعل من المستحيل إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

4- الإدانة الشديدة للمخططات الإسرائيلية الساعية إلى الاستيلاء على منطقة غور الأردن، ومنطقة البحر الميت، والمنحدرات الشرقية لجبال الضفة الغربية، وتقسيم الأراضي الباقية إلى ثلاثة كانتونات معزولة لمنع أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة على الأراضي الفلسطينية.

5- دعوة اللجنة الرباعية الدولية إلى النهوض بمسؤولياتها في العمل على تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة على أساس مبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق،والتأكيد على أن أي إجراء من أي طرف يجب أن يكون في سياق العمل على تنفيذهما.

6- الإشادة بعملية الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي تؤكد مجدداً قدرة الشعب الفلسطيني وجدارته بحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشرقية، ودعوة المجتمع الدولي إلى احترام الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني، والإعراب عن الدعم الكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس وللحوار الوطني الفلسطيني الهادف لتأكيد وحدة الصف الفلسطيني ولإيجاد أنجع الوسائل من اجل تحقيق إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتحقيق السلام القائم على أساس الدولتين وفق مرجعيات عملية السلام وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

7- إعادة التأكيد على عروبة القدس ورفض جميع الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التي تستهدف تهويد المدينة وضمها، وإدانة الحفريات الإسرائيلية أسفل المسجد الأقصى التي تهدد

بانهياره، ودعوة المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية، ولاسيما منظمة اليونسكو، إلى تحمل مسؤولياتها في الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية.

8- إدانة مشروع إقامة مترو يهدف إلى ربط القدس الغربية بمناطق في الضفة الغربية المحتلة عبر القدس الشرقية المحتلة والتأكيد على عدم قانونية ذلك ودعوة الشركتين الفرنسيتين للانسحاب فوراً واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهما في حالة عدم الاستجابة وكذلك دعوة الحكومة الفرنسية الصديقة لاتخاذ الموقف اللازم في هذا المجال انسجاماً مع مسؤولياتها وفقاً للقانون الدولي.

9- الإدانة الشديدة لاستمرار إسرائيل في بناء جدار الفصل العنصري، بما في ذلك في القدس الشرقية، ومطالبة الأمم المتحدة والدول الأعضاء باتخاذ ما يلزم لتنفيذ التزاماتها القانونية كما ورد في الفتوى القانونية الصادرة عن محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن جدار الفصل العنصري.

10- حث المجتمع الدولي على توفير الحماية للشعب الفلسطيني إزاء الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة وإدانة إرهاب الدولة الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلية والعمل على إلزام إسرائيل باحترام اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي الإنساني.

11- إدانة العدوان الإسرائيلي الفاضح الذي استهدف سجن أريحا من اقتحام، وهدم، واختطاف عدد من الشخصيات الوطنية الفلسطينية المحتجزة فيه، وهو ما يمثل انتهاكاً صارخاً لاتفاقيات جنيف والقانون الدولي، ودعوة المجتمع الدولي، وخاصة اللجنة الرباعية، لإدانة هذا العمل الإجرامي، ولتحمل المسؤوليات الكاملة لضمان أمن وسلامة المختطفين وبذل الجهود للضغط على إسرائيل لإطلاق سراحهم، وضمان عدم تكرار مثل هذه الاعتداءات والانتهاكات.

12- الإعراب عن القلق الشديد من الظروف المأساوية التي يعيشها المعتقلون الفلسطينيون والعرب في السجون والمعتقلات

الإسرائيلية، ومطالبة المجتمع الدولي ممثلاً في المنظمات الإنسانية والحقوقية الدولية بالعمل على فضح الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية في السجون الإسرائيلية، والضغط على إسرائيل للإفراج عنهم طبقاً للاتفاقات والتفاهمات الموقعة.

13- التأكيد على التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وفقًا لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار الجمعية العامة رقم 194 لعام 1948 ووفقًا لمبادرة السلام العربية ورفض كل محاولات التوطين بكافة أشكاله والذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة وتأكيد مسؤولية إسرائيل القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء واستمرار مشكلة اللاجئين وتأكيد تحمل المجتمع الدولي مسؤوليته تجاه اللاجئين الفلسطينيين حتى يتم حل قضيتهم، والتعبير في هذا الإطار عن تقدير جهود الدول المضيفة للاجئين في توفير الظروف الملائمة لهم بما في ذلك حمايتهم.

(ق.ق : 336 د.ع (18) – 2006/3/29)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته:

دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يتابع باهتمام التغيرات السياسية، على الساحة الفلسطينية، ويؤكد على أهمية استمرار الدعم للاقتصاد الفلسطيني، في ظل الخسائر التي لحقت به بعد أكثر من خمس سنوات من العدوان الإسرائيلي المتواصل،
- وإذ يدين السياسات والممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ومقدراته، الهادفة إلى تقويض الدعائم الاقتصادية لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة،

- وإذ يؤكد على أهمية الالتزام بسداد المساهمات المتوجبة على الدول الأعضاء في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني واقتصاده الوطني، وفقًا لقرارات القمم العربية في بيروت (2002)، وشرم الشيخ (2003)، وتونس (2004)، والجزائر (2005)،

يقـــرر

1- دعوة الدول العربية إلى الاستمرار في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، لفترة أخرى ابتداء من 2006/4/1 وفقًا للأسس والآليات التي أقرتها قمة بيروت 2002 لدعم الموازنة، والالتزام بتسديد حصص الدول العربية وفق الآلية نفسها التي أقرتها قمة بيروت 2002 عن الفترة من 2005/10/1 وحتى 2006/3/31.

2- توجيه الشكر للدول العربية التي أتمت سداد التزاماتها أو جزء منها في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، وفقًا لمقررات القمم السابقة في تقديم الدعم للموازنة، ودعوة الدول التي لم تسدد التزاماتها إلى الإسراع بالوفاء بها، وتكليف الأمانة العامة الاستمرار في إصدار تقرير شهري يوضح الموقف المالي لعملية السداد وتعميمه على الدول الأعضاء.

3- دعوة المجتمع الدولي إلى الاستمرار في تقديم المنح والمساعدات المالية والاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية واحترام الخيار الديمقراطي الفلسطيني والتحذير من استمرار المواقف الداعية إلى وقف الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة، ورفض الذرائع التي استندت إليها والتنبيه إلى انعكاساتها السلبية الخطيرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني والاستقرار والأمن في المنطقة.

4- الطلب من السلطة الوطنية الفلسطينية، إعداد دراسة عن حجم

ومقدار المنح والمساعدات التي يمكن أن تفقدها السلطة في حال ربطت بعض الدول أو الجهات المانحة استمرار تقديم هذه المساعدات بشروط سياسية لا تنسجم مع أهداف ومصالح الشعب الفلسطيني وعرضها على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته القادمة (126) للنظر فيها.

5- التنديد بالقرار الإسرائيلي القاضي بوقف تحويل عائدات الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة للجانب الفلسطيني، ودعوة اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لإلغاء هذا القرار، والتأكيد على عدم أحقية إسرائيل في حرمان الشعب الفلسطيني من هذه الموارد التي تقوم بتحصيلها نيابة عنه طبقًا للاتفاقيات الموقعة بين الطرفين.

6- التنديد بالإجراءات التي تقوم إسرائيل بفرضها على المعابر في مناطق قطاع غزة والضفة الغربية منتهكة بذلك أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاق المعابر الذي تم التوصل إليه تحت إشراف اللجنة الرباعية، والتحذير من مغبة المضي في فرض مثل هذه الإجراءات التعسفية والتي تمس مختلف شؤون الحياة اليومية لأبناء الشعب الفلسطيني وتهدد بتقويض الجهود العربية والدولية المبذولة لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني وتأهيله.

7- توجيه الشكر إلى الدول العربية التي أوفت بالتزاماتها ومساهماتها في دعم موارد صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس وكذلك الدعم الإضافي المقرر لهما، ومناشدة الدول التي لم تفي بالتزاماتها تجاه الدعم الإضافي، سرعة الوفاء بها، وذلك لتمكين الصندوقين من استكمال مهامهما الإغاثية والتنموية في الأراضي الفلسطينية وفقًا لما تضمنه قرار إنشاءهما الصادر عن القمة غير العادية بالقاهرة 2000.

8- دعوة الصناديق المالية والاقتصادية العربية ومؤسسات العمل

العربي المشترك إلى الاضطلاع بالمساهمة في تقديم كافة أشكال الدعم للشعب الفلسطيني ودعوتها إلى تكثيف جهودها وبرامجها لتقديم العون المالي والفني لتعزيز القدرات الاقتصادية والمؤسساتية للشعب الفلسطيني.

9- دعوة كافة الدول العربية والإسلامية التي لم تنضم بعد إلى صندوقي الأقصى والقدس إلى المبادرة بالانضمام إلى عضويتهما، ودعوة الدول التي ساهمت في الصندوقين إلى زيادة مساهماتها في مواردهما بما يخدم المتطلبات الأساسية للاقتصاد الفلسطيني وعملية التنمية.

10- مناشدة المؤسسات الطوعية في العالمين العربي والإسلامي وسائر المتبرعين لاستخدام الطاقة الفنية وآليات التعاقد والصرف التي وضعها البنك الإسلامي للتنمية ، من أجل تمويل برامج ومشاريع تستجيب لأولويات الحاجة لدى الشعب الفلسطيني وتنفيذها وفق أفضل معايير وممارسات الشفافية والترشيد والنجاعة.

11- توجيه الشكر للشعوب والمؤسسات والجمعيات الأهلية العربية على تقديم دعمها وتبرعاتها لدعم صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة السياسات والممارسات التعسفية والتدميرية الإسرائيلية، ودعوتها إلى مواصلة تقديم هذا الدعم، والطلب إلى الأمانة العامة الاستمرار في فتح حسابات لهذا الغرض لدى بنوك الدول العربية، وتنظيم حملات لجمع التبرعات من الشعوب العربية لدعم أنشطة الإغاثة والتنمية في الأراضي الفلسطينية.

12- التوجه بالشكر إلى الدول العربية التي أصدرت تعليماتها إلى منافذها الجمركية وفتحت أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات الفلسطينية المنشأ. وأعفتها من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل تنفيذًا للقرارات الصادرة عن مجلس الجامعة على مستوى القمة بهذا الشأن، والتي أعادت التأكيد على ما تضمنه

القرار رقم 200 الصادر عن القمة غير العادية بالقاهرة 2000، والطلب إلى باقي الدول التي لم تنفذ ذلك القرار الإسراع بتنفيذه.

13- دعوة الدول العربية التي أفادت بإعفائها للسلع والمنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل عند دخولها أسواقها إلى تزويد الأمانة العامة بالبيانات والمعلومات التي توضح استفادة الاقتصاد الفلسطيني من ذلك الإعفاء حتى يمكن تضمين ذلك في التقارير الدورية للمتابعة التي تصدرها الأمانة العامة.

(ق.ق : 337 د.ع (18) – 2006/3/29)

<u>القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته:</u>

<u>الجولان العربي السوري المحتل.</u>

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك.
- وإذ يستذكر قرارات مؤتمرات القمة العربية، وآخرها قرار قمة الجزائر د.ع (17) رقم 298/هـ بتاريخ 2005/3/23، بشأن الجولان العربي السوري المحتل،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن،

<u>يقـــرر</u>

1- تأكيد الدول العربية دعمها الثابت ومساندتها لحق سورية ومطلبها العادل في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، استناداً إلى أسس عملية السلام، وقرارات الشرعية الدولية، والبناء على ما أنجز في إطار مؤتمر السلام الذي انطلق في مدريد عام 1991.

2- التأكيد مجدداً على رفض كل ما اتخذته سلطات الاحتلال

قائمة المصادر والمراجع

أولاً– القرآن الكريم.

ثانياً– الوثائق.

أ– قرارات جامعة الدول العربية:

- **القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى القمة:**

1. القمة العربية، رقم 6، الجزائر، 1973/11/28م، قرار رقم 46.
2. القمة العربية، (غير عادية)، الجزائر، 1988/06/09م، قرار رقم 178، 179.
3. القمة العربية، (غير عادية)، الدار البيضاء، 1989/05/26م، قرار رقم 180.
4. القمة العربية، (غير عادية)، بغداد، 1990/05/30م، قرار رقم، 184.
5. القمة العربية، (غير عادية)، القاهرة، 2000/10/22، قرار رقم 199، 200.
6. القمة العربية، رقم 13، عمان، 2001/03/28م، قرار رقم 201، 202.
7. القمة العربية، رقم 14، بيروت، 2002/03/28م، قرار رقم 221، 222، 224.
8. القمة العربية، رقم 15، شرم الشيخ، 2004/03/01م، قرار رقم 245، 246.
9. القمة العربية، رقم 16، تونس، 2004/05/23م، قرار رقم 259، 260.
10. القمة العربية، رقم 17، الجزائر، 2005/03/23، قرار رقم 298.
11. القمة العربية، رقم 18، الخرطوم، 2006/03/29م، قرار رقم 335، 336، 337، 338، 339.

- **القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى المجلس الوزاري:**

12. دورة عادية، رقم 14، 1945/11/27م، قرار رقم 14.
13. دورة غير عادية، 1987/12/15م، قرار رقم 4760.
14. دورة غير عادية، 1988/01/24م، قرار رقم 4761.
15. دورة عادية، رقم 89، 1988/04/02م، قرار رقم 4768، 4769، 4808، 4807.
16. دورة عادية، رقم 90، 1988/09/12م، قرار رقم 4817، 4818.
17. دورة غير عادية، 1988/12/07م، قرار رقم 4860.
18. دورة عادية، رقم 91، 1989/03/30م، قرار رقم 4907.
19. دورة عادية، رقم 92، 1989/09/13م، قرار رقم 4932، 4934.
20. دورة غير عادية، 1989/11/30م، قرار رقم 4980.
21. دورة عادية، رقم 93، 1990/03/13م، قرار رقم 4988.
22. دورة غير عادية، 1990/07/16م، قرار رقم 5036.
23. دورة غير عادية، 1990/10/18م، قرار رقم 5045.

24. دورة عادية، رقم 96، 1991/09/12م، قرار رقم 5092.
25. دورة غير عادية، 1992/02/20م، قرار رقم 5159.
26. دورة عادية، رقم 97، 1992/04/29م، قرار رقم 5166، 5166.
27. دورة عادية، رقم 98، 1992/09/13م، قرار رقم 5216.
28. دورة عادية، رقم 99، 1993/04/19م، قرار رقم 5271، 5275.
29. دورة عادية رقم 100، 1993/09/21م، قرار رقم 5322.
30. دورة غير عادية، 1994/02/27م، قرار رقم 5362.
31. دورة عادية، رقم 101، 1994/03/27م، قرار رقم 5366.
32. دورة عادية، رقم 102، 1994/09/15م، قرار رقم 5414، 5419.
33. دورة غير عادية، 1995/01/05م، قرار رقم 5451.
34. دورة عادية، رقم 103، 1995/03/29م، قرار رقم 5456، 5461، 5463.
35. دورة غير عادية، 1995/05/06م، قرار رقم 5487.
36. دورة عادية، رقم 104، 1995/09/21م، قرار رقم 5492، 5797، 5498.
37. دورة عادية، رقم 105، 1996/03/21م، قرار رقم 5538، 5540، 5541.
38. دورة عادية، رقم 106، 1996/09/15م، قرار رقم 5581، 5582، 5584.
39. دورة عادية، رقم 107، 1997/03/31م، قرار رقم 5628، 5629، 5630.
40. دورة عادية، رقم 108، 1997/09/21م، قرار رقم 5676، 5677، 5678.
41. دورة عادية، رقم 109، 1998/03/25م، قرار رقم 5729، 5730، 5731.
42. دورة عادية، رقم 110، 1998/09/17م، قرار رقم 5738، 5784، 5786.
43. دورة عادية، رقم 111، 1999/03/18م، قرار رقم 5838، 5839، 5841.
44. دورة عادية، رقم 112، 1999/09/13م، قرار رقم 5883، 5884، 5885.
45. دورة غير عادية، 2004/10/03م، قرار رقم 6477.
46. دورة عادية، رقم 124، 2005/09/08م، قرار رقم 6543، 6544، 6545، 6546، 6547.
47. دورة عادية، رقم 125، 2006/03/04م، قرار رقم 6607، 6608، 6609.

ب- وثائق الأمم المتحدة:

48. التقرير السنوي الصادر عن مجلس الأمن الدولي في الفترة من 1981/6/16م- 1982/6/15م، والمقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال انعقاد دورتها السابعة والثلاثين، نيويورك، 1982م.

49. التقرير السنوي الصادر عن مجلس الأمن الدولي في الفترة من 1987/6/16م-1988/6/15م، والمقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال انعقاد دورتها الثالثة والأربعين، نيويورك، 1988م.
50. التقرير السنوي الصادر عن مجلس الأمن الدولي في الفترة من 1989/6/16م-1990/6/15م، والمقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال انعقاد دورتها الخامسة والأربعين، نيويورك، 1990م.
51. التقرير السنوي الصادر عن مجلس الأمن الدولي في الفترة من 1990/6/16م-1991/6/15م، والمقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال انعقاد دورتها السادسة والأربعين، نيويورك، 1991م.
52. التقرير السنوي الصادر عن مجلس الأمن الدولي في الفترة من 1991/6/16م-1992/6/15م، والمقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال انعقاد دورتها السابعة والأربعين، نيويورك، 1992م.
53. التقرير السنوي الصادر عن مجلس الأمن الدولي في الفترة من 1992/6/16م-1993/6/15م، والمقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال انعقاد دورتها الثامنة والأربعين، نيويورك، 1993م.
54. التقرير السنوي الصادر عن مجلس الأمن الدولي في الفترة من 1993/6/16م-1994/6/15م، والمقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال انعقاد دورتها التاسعة والأربعين، نيويورك، 1994م.
55. التقرير السنوي الصادر عن مجلس الأمن الدولي في الفترة من 1996/6/16م-1997/6/15م، والمقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال انعقاد دورتها الثانية والخمسين، نيويورك، 1997م.
56. التقرير السنوي لمجلس الأمن الدولي في الفترة من 2001/6/16م- 2002/7/31م، والمقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال انعقاد دورتها السابعة والخمسين، نيويورك، 2002م.
57. التقرير السنوي لمجلس الأمن الدولي في الفترة من 2003/8/1م -2004/7/31م، والمقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال انعقاد دورتها التاسعة والخمسين، نيويورك، 2004م

ثالثاً– البيانات

أ– جامعة الدول العربية:

58. البيان الختامي الصادر عن الدورة العادية لمجلس جامعة الدول العربية، رقم 112، على المستوى الوزاري، 1999/09/13م.
59. البيان الختامي الصادر عن الدورة غير العادية لمجلس جامعة الدول العربية، على المستوى الوزاري، 1987/12/15م.
60. البيان الختامي الصادر عن الدورة غير العادية لمجلس جامعة الدول العربية، على مستوى القمة، 1996/06/23م.
61. البيان الختامي الصادر عن الدورة غير العادية لمجلس جامعة الدول العربية، على المستوى الوزاري، 2001/08/22م.

ب– بيانات ووثائق أُخرى:

62. البيان الختامي للدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، الجزائر، 1988/11/15م، فلسطين من التقسيم إلى الاستقلال، منشورات الاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين، 1990م
63. البيان الختامي للجنة المتابعة والتحرك الذي عُقد في مدينة القاهرة بتاريخ 2001/5/19م، http://www.aljazeera.net/news/pages/d3dc6c14-b2cb-482c83aa-b29bd743782e
64. تقرير لجنة ميتشل وخطة تينت، دراسات فلسطينية، العدد 48، 2001م
65. التوقيع على اتفاق الحكم الذاتي، الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية: السلطة الوطنية الفلسطينية، غزة، مركز التخطيط الفلسطيني، 1998م.
66. جولات المفاوضات الثنائية " تعميمات وأخبار"(1992م-1993م)، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة العلاقات القومية والدولية.
67. وثائق خطة فك الارتباط الإسرائيلية "خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون لفك الارتباط"، مجلة دراسات فلسطينية، العدد 58، 2004م.

رابعاً– الموسوعات:

68. الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج6، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999م.
69. الكيالي، عبد الوهاب؛ وآخرون: موسوعة السياسة، بيروت، دار الهدى للدراسات والتوزيع، 1994م.

خامساً- الرسائل العلمية:

70. أبو عامر، احمد: الانتفاضة في الصحافة الفلسطينية (1987-1993م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2013م.
71. ابو عامر، عدنان: المقاومة الشعبية خلال الانتفاضة الاولى في قطاع غزة (1987-1994م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2004م.
72. البابا، رجب: جهود حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتفاضة الفلسطينية 1987م-1994م، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2010م.
73. حبوش، اسلام: المقاومة الشعبية خلال الانتفاضة الاولى في قطاع غزة (1987-1994م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2015م.
74. شيباني، إيناس: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضير-باتيه، الجزائر، 2010م
75. نجم، عبدالله: موقف مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية (1981-2012م) من خلال البيانات الرسمية الصادرة عنه، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2014م.

سادساً- المراجع:

أ- المراجع العربية:

76. أبو عمرو، زياد: الانتفاضة، أسبابها، وعوامل استمرارها، القدس، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، ط2، 1994م.
77. أبو عمرو، زياد: حماس من المعارضة إلى الحكم، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2010م.
78. الأزعر، محمد: المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1991م.
79. الأشهب، نعيم: بعض التشابه والتمايز في الانتفاضتين، فلسطين، دار التنوير للنشر والترجمة، 2003م.
80. أيوب، نزار: الوضع القانوني لمدينة القدس بين الانتداب والتسوية السياسية، فلسطين، مؤسسة الحق، 2001م.
81. الجدي، محمد: فصول من تاريخ التعليم بقطاع غزة في الخمسين عاما الماضية، ج1، ط1، 2008م.

82. الحديثي، اسماعيل خليل: النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية، بغداد، العراق، بيت الحكمة، 2001م.
83. حساوي، نجوى: حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
84. حلبي، أسامة: الوضع القانوني لمدينة القدس، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997م.
85. الحمد، جواد: الشعب الفلسطيني ضحية الإرهاب والمجازر الصهيونية، فلسطين، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1995م.
86. الحمد، جواد: المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني 1948م-2001م، فلسطين، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط6، 2001م.
87. الحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، فلسطين، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 1997م.
88. حمدان، غسان: الانتفاضة المباركة، وقائع وابعاد، ط1، الكويت، مكتبة الفلاح، 1989م.
89. دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية: كتلة أدوميم الاستيطانية، فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية، 2012م.
90. دبور، أمين: دراسات في القضية الفلسطينية، غزة، الجامعة الإسلامية، ط1، 2010م.
91. الدجاني، أحمد: لا للحل العنصري في فلسطين شهادة على مدريد وأوسلو، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1994م.
92. درويش، مديحة: تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الاول من القرن العشرين، جدة، السعودية، دار الشروق، ط1، 1980م.
93. الدقاق، محمد سعيد: المنظمات الدولية العالمية والاقليمية، القاهرة، مؤسسة الثقافة الجامعية، ط1، 1987م.
94. رأفت، وحيد: شؤون جامعة الدول العربية كمنظمة اقليمية، القاهرة، دراسات في القانون الدولي، المجلد الثاني، 1997م.
95. رأفت، وحيد: شؤون جامعة الدول العربية كمنظمة اقليمية، القاهرة، دراسات في القانون الدولي، المجلد الثاني، 1989م.
96. رشيد، هارون هاشم: جامعة الدول العربية، تونس، دار سراس للنشر 1980م.
97. الريماوي، أحمد: المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين، المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 1426هـ.
98. زايدة، حاتم: الانقلاب على الديمقراطية الفلسطينية، غزة، مركز أبحاث المستقبل، 2008م.

99. الزركلي، خير الدين: الاعلام، بيروت، دار العلم للملايين، ط15، مجلد8، 2002م.
100. الزرو، نواف: مذبحة دير ياسين إلى مخيم جنين، عمان، المكتبة الوطنية، 2002م.
101. السنوار، زكريا: مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام 1921-1991م، بدون دار نشر، بدون سنة نشر.
102. الشقيري، أحمد: الجامعة العربية، كيف تكون جامعة؟ وكيف تكون عربية؟، تونس، دار ابو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع.
103. شلايل، عمر: فلسطين في صراع الشرق الأوسط، القدس، دار الجندي للنشر والتوزيع، 2013م.
104. الشمري، إيهاب: المشروع الصهيوني الأمريكي الجديد ومخاطره على العالمين العربي والإسلامي، لبنان، باحث للدراسات، 2009م.
105. شهاب، مفيد محمود: جامعة الدول العربية، ميثاقها وانجازاتها، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978م.
106. صالح، محسن: القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012م.
107. صالح، محسن: القضية الفلسطينية وتطوراتها السياسية حتى عام 2001م، مصر، مركز الإعلام العربي، 2002م.
108. صالح، محسن: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، الأردن، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 2004م.
109. العبادسة، جميل: الخروقات الإسرائيلية لاتفاقيات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، غزة، الهيئة العامة للاستعلامات، 2001م.
110. العبادي، احمد: تاريخ الأردن وعشائره، عمان، الاردن، دار مجدلاوي للنشر، 2008م.
111. عبد العزيز، أحمد؛ وآخرون: قراءة في مشروع التسوية السلمية 1991م-1998م (القضية الفلسطينية في نصف قرن)، لندن، منشورات فلسطين المسلمة، ط1، 1999م.
112. عبد الكريم، قيس: سليمان، فهد: استراتيجية فلسطينية بديلة، بيروت، شركة دار التقدم العربي للطباعة والنشر،2011م.
113. عبد الكريم، قيس؛ سليمان، فهد؛ وآخرون: خطة فك الارتباط، بيروت، شركة دار التقدم العربي للطباعة والنشر، 2005م.
114. عبد الكريم، قيس؛ سليمان، فهد؛ وآخرون: خمس سنوات على اتفاق أوسلو، بيروت، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1999م.

115. عبد المنعم، احمد فارس: جامعة الدول العربية 1945-1980م، دراسة تاريخية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986م.
116. العتيبي، فهد: جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، الرياض، جامعة نايف للعلوم الامنية، ط1، 2010م.
117. عجور، محمد: فلنسقط الجدار، المنصورة، دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2010م
118. غالي، كمال: ميثاق جامعة الدول العربية، دراسة تحليلية مقارنة في القانون الدولي، القاهرة، 1984م.
119. الغنيمي، محمد طلعت: الجامعة العربية، دراسة قانونية وسياسية، الاسكندرية، منشأة المعارف، 1974م.
120. الغول، عمر: الانتفاضة ثورة كانون انجازات وآفاق، قبرص، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ط1، 1990م.
121. قدسية، لبيب: إبعاد الفلسطينيين عن وطنهم 1967-1993م، عمان، مطابع الراي، 1993م.
122. قريع، أحمد: الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق " مفاوضات كامب ديفيد – طابا- أستوكهولم 1995م-2000م، لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006م.
123. قريع، أحمد: السلام المعلق 2 في الطريق إلى الدولة الفلسطينية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008م.
124. قريع، أحمد: مفاوضات كامب ديفيد 1995م-2000م، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، 2000م.
125. قسم التأليف والترجمة، فضيحة في البيت الأبيض، دمشق، دار الجديد، ط1، 1998م.
126. قسم التأليف والترجمة، فضيحة في البيت الأبيض، دمشق، دار الجديد، ط1، 1998م.
127. محافظة، علي: النشأة التاريخية لجامعة الدول العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983م.
128. المدهون، ربعي: الانتفاضة الفلسطينية، الهيكل التنظيمي واساليب العمل، قبرص، شرق برس، 1988م.
129. مطر، جميل: الجامعة العربية والنظام الاقليمي العربي وتحدي الثمانينيات، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.
130. نافع، أحمد: الطريق إلى مدريد، القاهرة، وكالة الأهرام للتوزيع، ط1، 1993م.

131. النشاش، عبد الهادي: الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، دمشق، دار الينابيع للطباعة والنشر، 1994م.
132. نوفل، ممدوح: الانقلاب أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي "مدريد، واشنطن"، رام الله، دار الشروق للنشر، 1996م.
133. نوفل، ممدوح: البحث عن الدولة، ط1، رام الله، الموسوعة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000م.
134. هاشم، عادل: خطيئة أوسلو، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 2008.
135. هيكل، محمد: سلام الأوهام أوسلو ما قبلها وما بعدها، ط4، القاهرة، دار الشروق، 1996م.
136. الهيئة العامة للاستعلامات، السلام المغدور " الرواية الفلسطينية الكاملة لأحداث عملية السلام واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية"، غزة، ط1، 2001م.
137. الهيئة العامة للاستعلامات، السلام المغدور " الرواية الفلسطينية الكاملة لأحداث عملية السلام واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية"، غزة، ط1، 2001م.
138. ياسين، عبد القادر؛ وآخرون: الرأس الفلسطيني هدفاً قراءة تحليلية في الاغتيال الانتقائي الإسرائيلي، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2009م.
139. يوميات ووثائق الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1995م.

ب- المراجع الأجنبية:

140. Baroud, Ramzy: My father was a freedom fighter- gaze's untold story, pluto press- London 2010.
141. Barzilia, Gad: Wars, International Conflicts and Political Order: A jewish Democracy in the Middle East, New York, 1st ed, state University of New York Press, 1996.
142. Cattan, Henry: The Palestine Question, London, Groom helm, 1998.
143. Ross, Dennis: The Missing Peace The Inside Story of the fight for Middle East Peace, Washington, Institute For Near East Policy, 2005.
144. Welty, Gordon: Palestinian Nationalism and the Struggle for National Self- Determination, Philadelphia, Temple University Press, 1995.
145. Migdalovitz, Carol: The Middle East Peace Talks, USA, The Library of Congress, 2006.

ج- المراجع المترجمة:

146. شاليف، آرييه: الانتفاضة، اسباب، خصائص، انعكاسات، ترجمة عليان الهندي، اصدار جمعية الدراسات العربية، القدس، 1993م.

147. شير، جلعاد: قاب قوسين أو أدنى من السلام، ترجمة بدر عقيلي، الأردن، دار الجليل للنشر، ط1، 2002م.

148. فرسون، سميح: فلسطين والفلسطينيون، ترجمة عطا عبد الوهاب، بيروت، مركز الوحدة العربية، 2003م.

149. كارتر، جيمي: فلسطين السلام لا التمييز العنصري، ترجمة محمد التوبة، المملكة العربية السعودية، العبيكان للنشر والتوزيع، 2007م.

150. كسبت، بن؛ كفير، ايلان: أيهود باراك ..الجندي الأول، ترجمة بدر العقيلي؛ نور البواطلة، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط1، 1999م.

سابعاً- الدوريات

أ- المجلات

151. ابراهيم، حسن: مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، ما لها وما عليها، مجلة شؤون عربية، عدد79، القاهرة، 1994م.

152. الأزعر، محمد: خارطة الطريق الأمريكية لإقامة الدولة الفلسطينية، شؤون الشرق الأوسط (مصر)، العدد 8، 2003م.

153. البيادر السياسي، العدد 280، 1987/12/19م.

154. البيادر السياسي، العدد 280، 1987/12/19م.

155. البيادر السياسي، العدد 285، 1988/01/23م.

156. البيادر السياسي، العدد 324، 1988/01/23م.

157. البيادر السياسي، العدد، 289، 1987/12/28م.

158. البيادر السياسي: احتلال بيت الشرق وإغلاق المؤسسات المقدسية صفعة إسرائيلية للمسيرة السلمية واستهتار إسرائيلي وتحدي للأمة العربية، العدد 787، 2001م.

159. البيادر السياسي، إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 294، 1988م.

160. جاد، عماد: اتفاق واي بلانتيشن محصلة مفاوضات أمريكية-إسرائيلية، السياسة الدولية، العدد 135، 1999م.

161. الجبوري، قحطان: الجدار العازل وتأثيره على الشعب الفلسطيني، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 11، 2010م.
162. جمال الدين، جبار: أضواء على حقيقة الهجرة اليهودية إلى فلسطين (1948م-1989م)، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 8، 2008م.
163. الحبيطي، خالدة: دور الأردن في التسوية العربية الإسرائيلية، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، العدد 15، 2009م.
164. الحبيطي، خالدة: مستقبل القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، دراسات إقليمية، العدد 19، 2010م.
165. حجاوي، سلافة: خلفيات وتطورات خارطة الطريق، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 9-10، 2003م.
166. حسين، سمية؛ جاسم، أحمد: المنظمات الإقليمية في بلدان العالم الثالث وأثرها في الإصلاحات السياسية والاقتصادية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والإنسانية، العدد 5، 2010م.
167. الحمد، جواد: دراسة في نتائج الانتخابات الرئاسية والبلدية الفلسطينية، المستقبل العربي، العدد 100، 2005م.
168. دلول، أحمد: موقع القدس من المباحثات الفلسطينية، مجلة البيان، العدد 315، 2000م.
169. رجب، يحيى حلمي: النظام القانوني لجامعة الدول العربية، مجلة الامن والقانون، العدد 116، دبي، 2002م.
170. رمضان، كفاح: تفعيل اتحاد المغرب العربي: رؤية مستقبلية، دراسات إقليمية، العدد 12، 2008م.
171. ساتلوف، روبرت: اتفاق مكة انتصار الوحدة على التقدم، ترجمة زهير عكاشة، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 25-26، 2007م.
172. سلطان، نبيلة: القمة العربية في بيروت 2002/3/28م، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 5-6، 2002م.
173. سمرة، قيس: الصف الأول في الأمة للدفاع عن الأقصى، مجلة العودة، العدد 26، 2009م
174. شعبان، خالد: عملية السور الواقي، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 3-4، 2001م.
175. شكري، محمد عزيز: الوظيفية والعمل العربي المشترك، مجلة السياسة الدولية، العدد 48، 1977م.

176. الشهواني، هاشم: العلاقة بين الكونغرس الأمريكي والبيت الأبيض في ظل العلاقات الخارجية، مجلة دراسات إقليمية، العدد 30، 2013م.
177. الطناني، معين: الموقف الفلسطيني الرسمي من خارطة الطريق، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد (9-10)، 2003م.
178. العامري، سعاد: الجدار الإسرائيلي الفاصل، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 2، 2005م.
179. عباس، محمود: مؤتمر مدريد وضع الأمور في نصابها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، 1991م
180. عبد الكريم، إبراهيم: الانعكاسات الاقتصادية لأزمة الخليج على الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، مجلة التعاون، العدد 20، 1990م.
181. العبيدي، محمد: إيران ومنظمة المؤتمر الإسلامي، دراسات إقليمية، العدد 21، 2011م
182. علاونة، شامخ: الحفريات الأثرية في مدينة القدس ما بين الأعوام 1863م-2009م، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 27، 2012م.
183. غالي، بطرس: العمل المشترك في اطار جامعة الدول العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد 20، 1970م.
184. الفجر، العدد 5008، 1989/12/18م.
185. فلسطين الثورة، العدد 680، 1987/12/24م.
186. فلسطين الثورة، العدد 729، 1988/12/18م.
187. فلسطين الثورة، العدد 748، 1990/02/11م.
188. القاسم، عدنان: مشاريع التسوية السلمية المطروحة لحل القضية الفلسطينية، ومواقف الشعب العربي إزاءها، دراسات مستقبلية، العدد 7، 2003م.
189. مجلة الكتب، العدد 2، 1999م.
190. محمد، عبد العاطي: قمة شرم الشيخ وآفاق السلام والأمن بالشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 214، 1996م.
191. ملحيس، غانية: جدار الفصل العنصري الإسرائيلي، دراسات فلسطينية، العدد 55، 2003م.
192. نافع، إبراهيم: نتنياهو وأكاديبيه، مجلة الرأي، العدد 10، 1998م.
193. هلال، علي الدين: الجامعة العربية كتنظيم اقليمي، الابعاد السياسية، مجلة شؤون عربية، العدد 13، القاهرة، 1990م.

ب- الصحف:

194. صحيفة القدس، العدد 5694، 1988/03/16م.
195. صحيفة القدس، العدد 6728، 1988/05/18م.
196. صحيفة القدس، العدد 6867، 1989/10/09م.
197. صحيفة القدس، العدد 12740، 2005/02/09م.
198. صحيفة القدس، العدد، 12741، 2005/02/10م.
199. الحياة الجديدة، العدد 206، 1996/03/14م.
200. الحياة الجديدة، العدد 3340، 2005/02/09م.
201. الحياة الجديدة، العدد 3355، 2005/03/18م.
202. الحياة الجديدة، العدد 3705، 2005/08/15م.
203. الأيام، العدد 1022، 1998/10/24م.
204. النهار، العدد 308، 1987/12/22م.

ثامناً- المواقع الإلكترونية

205. موقع الموسوعة الفلسطينية الإلكتروني

http://www.palestinapedia.net/

206. مركز المعلومات الفلسطيني

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2084

207. موسوعة مقاتل من الصحراء

http://www.moqatel.com

208. موسوعة ويكيبيديا

ttps://ar.wikipedia.org/

209. صفحة المجلس الوطني الفلسطيني:

http://www.palestinepnc.org/

210. صفحة الامم المتحدة

http://www.un.org/ar/index.html

211. هيئة الاذاعة البريطانية

http://www.bbc.com/arabic

212. صفحة وزارة الخارجية الاسرائيلية

http://www.altawasul.com/MFA/Pages/default.aspx

213. صفحة الاونروا:

http://www.unrwa.org/ar

214. صفحة جامعة الدول العربية:

http://www.lasportal.org/Pages/Welcome.aspx

215. صفحة محكمة العدل الدولية:

http://www.icj-cij.org/homepage/ar/

Abstract

With the outbreak of the Palestinian Intifada in 1987 in the occupied Palestinian territories, the Arab League announced its absolute support for the Intifada of the Palestinian people, and their standing at the Palestinians side by all possible means until the Intifada achieves its objectives.

The Arab League also condemned the Israeli violations against the Palestinian people, particularly its violations of Palestinian human rights. They also condemned the Israeli settlements, and the Israeli efforts to Judaize the city of Jerusalem. The League made special international efforts to put pressure on Israel to force it to stop these violations.

The Arab League also had a clear position regarding the peaceful settlement of the Palestinian issue. They stressed that a just peace in the Middle East cannot be achieved without the establishment of an independent Palestinian state on the land occupied in 1967, and Jerusalem as its capital, and in accordance with the resolutions of international legitimacy. The Arab League supported holding an international peace conference in participation of all parties concerned in Arab-Israeli conflict. They also welcomed holding Madrid Peace Conference in 1991, and the signing of Oslo Agreement in 1993, and the agreements that followed.

After the outbreak of the second Palestinian Intifada in 2000, the Arab League condemned the Israeli aggressions against the Palestinian people, and announced its support for the Palestinian people and their national authority, refused to describe the Palestinian resistance with terrorism, and made a number of steps to strengthen the steadfastness of the Palestinian people in the face of the fierce Israeli attack.

The League of Arab States made many decisions to strengthen the steadfastness of the Palestinian people, and has refused to consider the refugees problem as a humanitarian issue. The Arab League also welcomed the Palestinian dialogue, which led to the presidential elections in 2005 and legislative elections in 2006. The Arab League welcomed the results of the elections calling upon the international community to respect the will of the Palestinian people.

Islamic University - Gaza

Graduate Studies

Faculty of Arts

Department of History and Archaeology



The Arab Leagues position towards the Palestinian cause through its resolutions and official statements (1987-2006)

Prepared:

Mohammed Mahmoud Al-Mughanni

Supervision:

Prof. Akram Mohammed Adwan

A thesis submitted to the Faculty of Art in partial fulfillment of the requirements for the master degree in History and Archaeology.

2016